بحوث ودراسات في
علوم اللغة والأدب
٨

إشكاليات
في البحث والنقد النحويين

الدكتور
فخر الدين قباوة

دار الملتقى

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتبة أبي عبدالله
الرتياني

إشكاليات

في البحث والنقد النحويين

موافقة وزارة الإعلام . دمشق
بتاريخ ٠٩/٠٦/٢٠٠٣ رقم ٧٤٧٩٤
الجمهورية العربية السورية
دار الملتقى . حلب
إشكاليات في البحث والنقد النحويين
المؤلف: د. فخر الدين قباوة

بحوث ودراسات في
علوم اللغة والأدب

٨

مكتبة أبي عبدالله
الرتياني

الدكتور
فخر الدين قباوة

إشكاليات

في البحث والنقد النحويين

دار الملتقى

دار الملتقى

الطبعة الأولى

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

التصنيف الموضوعي : ٤١٠

الموضوع : اللغة العربية

العنوان : إشكاليات في البحث
والنقد النحويين

التأليف : الدكتور فخر الدين قباوة

التنفيذ الطباعي والتنضيد : الحجازي
جوال ٥٩٧٧٥٥ ٠٩٣

تصميم الغلاف :أسامة صباغ
حلب ـ هاتف : ٥٧٥٨٧٦٩

عدد الصفحات : ١٤٤

قياس الصفحة : ١٧ ٢٥ سم

عدد النسخ : (١٠٠٠) نسخة

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه
بكل طرق الطبع والتصوير
والنقل والترجمة والتسجيل
المرئي والمسموع والحاسوبي
وغيرها من الحقوق إلا بإذن
خطي من دار الملتقى :

سورية ـ حلب ـ طلعة الإنشاءات
هاتف : ٢٢١٤٩٦٧ ٠٢١
تلفاكس : ٢٢٨٩٣٤١ ٠٢١
محمول : ٤٦٦٩٩٨ ٠٩٣
٣٤٨٢٠٩ ٠٩٣
ص.ب : ٧٨٤٢

www.dar-almultaqa.com
E-Mail: info@dar-almultaqa.com

فهرس المحتوى

الموضوع — الصفحة

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

باسم الله نفتتح هذه الحلقة المباركة ، ثم بحمده كلَّ الحمد على ما أولانا من النعم والفضل ، في مسيرتنا العلمية ، إذ هيّأ لنا سبيل التعلم والتعليم والبحث والتأليف والتحقيق والتوجيه ، للزملاء والأصدقاء والطلاب في الشرق والغرب ، وفتح لنا أبواب المعرفة في الدراسات القرآنية واللغوية والنحوية والأدبية ، وجعلها لنا منارة للإنتاج الكريم . ثم الصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والرسل ، وعلى إخوانه وأصحابه والتابعين لهم بإخلاص وأمانة وإحسان ، مع كر العصور والأيام .

وبعد ، فقد توالى في حياة النحو العربي كثير من التوجهات المختلفة ، والمذاهب والأقوال والآراء المتناقضة ، أثار بين الباحثين والدارسين منذ القديم حواراً وجدلاً وخصاماً ، كان عنها أصداء في التاريخ النحوي سجلها في صفحاته ، فتركت في النفوس مجالاً للحيرة والاضطراب والتساؤل والخلاف الأبدي ، وكانت إشكاليات في الدرس تقتضي النظر والمعالجة ، للإدلاء بالرأي الصادق ، يزيل العثرات ويقرّب من الصواب ما أمكنت الوسائل المستحدثة والمعلومات المتولدة من بطون التاريخ .

ومن تلك الإشكاليات ، انتزعتُ باقة مثيرة كانت وما زالت تشغل العقول بنفحاتها ، وتضع الباحثين على مفترق طرق متشعبة ، وتجعلهم

يكررون القول ويكثرون التناظر والتنادي والائتمار ، وينقسمون فئات وشُعباً وأفراداً ، لا تنتهي ولا تلتقي ولا تتفق . انتزعت هذه الباقة من شذرات التاريخ تحت عنوان « إشكاليات في البحث والنقد النحويين » ، ووضعتها أمام الأبصار والبصائر ، لتتملأها العيون والقلوب ، وتجد فيها ما يزيل الخلاف والنزاع والشقاق .

وقد ضمت هذه الباقة نثاراً من أمواج القديم والحديث وما بينهما ، في إطار جدلي موضوعي ، فكان أولها حديث الساعة بين مختلف الدارسين والباحثين لعصرنا هذا ، وهو : « مشكلة الدرس النحوي مع نظريات علم اللغة » . تلك القضية المعاصرة المتجددة للإشكاليات في صفوف جميع المستويات اللغوية ، تتنازعها الأهواء والأقلام والأفهام ، وتدلي فيها بدلاء مترعة بالحماسة والانفعال ، جدالاً واحتجاجاً واستدلالاً وتنظيراً وتمثيلاً .

وما زالت التموجات المختلفة تحمل في طياتها رجال البحث والدراسة ، لتضعهم في متاهات ومنعطفات من الرفض والقبول والتعديل والتنسيق والتوفيق ، أو الاستبدال والتحديث والانسياق مع التيارات المتدفقة باستعلاء وعجرفية .

وقد عالجت الصفحات قضية التأثر والتأثير بين مظاهر الحضارة والعلوم والفنون ، ثم عرضت سيول الدرس اللغوي المعاصر وما ولدته من النزعات والتوجهات ، مع ذكر الدواعي والمقاصد ، وتحليل معطياتها وما تنطوي عليه من أوهام وسقطات ، وما تحمله من حقائق إيجابية ، تمثل رسوخ الأصول النحوية عند العرب ، وتأثر البحث اللغوي الأعجمي بها في مسيرته المعاصرة ، وانعكاس ذلك على التفكير التعليمي لمسائل النحو وموضوعاته .

هذا قطاع من الصراع الحاليّ ، عرفنا واقعه ومنعطفاته ومصيره الحتمي . ثم وقفنا إزاء قطاع آخر ، صراع تمتد جذوره من قديم التاريخ في التحليل

النحوي ، أعني ما كان في طيات التفسير للقرآن الكريم ، من خلاف بين العلماء في« مشكلة الزيادة لحروف المعاني » . هذه المسألة الشائكة التي تنازع فيها رجال اللغة والنحو والتفسير والبلاغة والبيان والأصول ، وتراشقوا من أجلها بالاتهامات المنكرة ، وتوزعوا فيها مذاهب عَقَدية وطائفية ولغوية . وقد تبين أن محط الخلاف ملحظ لفظي ، ينحل بتفهم المقاصد الاصطلاحية ، وتحديد المعاني النحوية والبلاغية للزيادة ، لتزول دواعي الشقاق والخلاف .

أما القطاع الثالث فهو توظيف موضوعات النحو ومسائله في العمليات النقدية لمنجزات الأدباء . ولذلك كان تحت عنوان « مشكلات النقد النحوي لنصوص الأدب » . وفي هذا الميدان تعرفنا موقف النقاد من علم العربية ، واعتمادهم عليه في توجيه الأدباء وتقويم آثارهم ، وما تبدى في صفحات التاريخ من بوارق نقدية لامعة ، وهنات تدل على أن هذا السلاح ذو حدين ، يعالج الأوهام والسقطات في كثير من الأحيان ، ويفتح أبواب التنطع والتكلف لما يفيد القصور في الأدوات الناقدة . الأمر الذي يقتضي تهيب الخوض والاستغراق ، وتمكن مصطنع النقد من دقائق الإعراب والتصريف ، قبل الخوض في وديانه وشعابه لالتقاط الأصداف والمحارات .

وأما القطاع الرابع فقد رصد « مسيرة البحث والنقد في اللغة والنحو » عبر التاريخ العربي ، فبسط طبيعة الدرس اللغوي ، والصلات المتمايزة بين قديم ذلك وحديثه ، والخصائص العامة لمنجزات البحث اللساني العربي الحاضر ، ومدى استجابته لحاجات الدرس النحوي العربي ، وأصول المثاقفة والتفاعل بين العلوم اللغوية العالمية ، ومعالم التقويم اللغوي في تاريخ الحياة العربية ، كل ذلك بإجابات سريعة ، تمس المشكلات العامة والخاصة ، وتشير إلى جوادّ الصواب والفلاح في ميادين العمل الكريم .

والله نسأل أن يكون في هذا خدمة للغة كتابه الكريم ، وللعروبة الغالية

والإسلام العظيم ، وأن يتلقى الزملاء الأكارم أصواتنا بصدر رحب ونفس وفية للأعمال المخلصة .

كلية الآداب بجامعة حلب في ٢٧ رجب لعام ١٤٢٢هـ
و ١٤ تشرين الأول لسنة ٢٠٠١م

الدكتور فخر الدين قباوة

١

مشكلة الدرس النحوي مع نظريات علم اللغة

التعريف بالبحث : *

يستعرض هذا البحث ضوابط التأثر والتأثير بين العلوم والفنون والحضارات ، تمهيداً للوقوف على وقائع التوجهات المعاصرة ، للدرس النحوي في بلاد العرب ، تبعاً لنظريات علم اللغة الحديث . ثم يرصد تطور الدراسات اللغوية في أوربة خلال القرن العشرين ، موجهة بالنظرية البنوية الاجتماعية ، وممثلة بالمذهب البنوي في أشكاله المتتابعة المتكاثرة ، حتى بلغ المرحلة التوليدية .

وبناء على ذلك يبسط التوجهات العامة ، للدرس النحوي بالجامعات العربية ، في ضوء التطورات اللغوية الغربية ، فيظهر ما اختلفت فيه الأقطار العربية من التأثر ، حيث كان في المغرب التزام واضح بالبنوية ، وفي مصر والشام مزيج من الاتباع والتراثية ، وفي الخليج العربي غلبة التراث . وهذا الاختلاف ليس بينه وشائج توحّد الغاية والسبل ، فهو صورة من الاضطراب والمصير المجهول .

ثم يعرض نماذج من التوجهات النحوية العربية الخاصة ، بتأثير النظرية البنوية ، ومنها إسقاط النقائص المنهجية الغربية القديمة على المنهجية العربية

---

* قدم هذا البحث في ندوة للنحو والصرف ، أقامتها وزارة التعليم العالي بدمشق في ٢٧ ـ ٣٠ / ٨ / ١٩٩٤ .

التراثية ، مع بيان الوهم في القياس بين اللغتين والعملين . وكذلك شأن الدعوة إلى رفض نظرية العامل ، بمساعدة ما روي عن الخليل وقطرب ، مع مناقشة هذه المرويات ، وكشف نقائص ما نتج عنها . وفي الصرف رأينا إلحاح أصحاب الدرس الحديث على جعل المدود العربية من قبيل اتصال حركتين ، كما هو الحال في اللغات الغربية ، ولمسنا الضعف في القياس والنتائج ، وتعذر قبول ما وصلوا إليه .

وأخيراً يقف البحث عند التأثرات الإيجابية المنتظرة ، في توزيع مادة النحو ، بين المراحل الدراسية المختلفة ، وما يجب من التشذيب للموضوعات ومضامينها ، لتُنزَع الخلافات الشخصية والمذهبية والمدرسية واللهجية ، والأساليب المنطقية والفلسفية ، والتوجيهات التحليلية المختلفة ، تُنزَع من مطاوي مقررات المراحلِ الدراسية وغيرِ المختصّين في العربية والشريعة ، ليتيسر للدرس النحوي أن يأخذ مديه النظري والعملي في تكوين المهارة اللغوية .

مشكلة الدرس النحوي مع نظريات علم اللغة

الدرس النحوي بشطريه الإعراب والصرف ظاهرة علمية وعملية ، تتفاعل وما حولها من ميادين الثقافة والمعرفة ، وتتبادل وإياه ثمرات الجهود ونتائج البحث والخبرة والأداء . ذلك لأنها عنصر جوهري في تزويد الفكر وتوجيهه ، وآلة نظرية وعملية لسائر العلوم ، وسبيل قويم لتسديد اللسان والبيان وتوطيد العلاقات الإنسانية ، في التواصل ونقل الفكر والشعور والعواطف والخبرة والتجارب . وقد نشأ هذا الدرس في حياة العرب إيحاء وتلقياً ، قبل أن يكون تلقيناً وتدريباً ، وكان في المرحلتين يتبادل بينه وبين ما في واقعه ألوان التأثر والتأثير .

قانون التعاون والتبادل

إنها سُنَّة الله ـ تعالى ـ في خلقه ، تعاون الكائنات وتأثر ببعضها ببعض ، ونقل الخبرات والمنجزات ، لتطوير مظاهر الحياة والسير بها نحو الفلاح . ولا شك أن ما في النفس الإنسانية ، من نزوع إلى التقليد وتطلع إلى التواصل والتكامل ، هو السر في انفتاح العلوم والفنون والحضارات ، وامتصاص المنجزات وتسربها بسبل وقنوات ظاهرة وخفية . على أن ذلك أظهر ما يكون بين القوي والضعيف ، أو بين المسيطر القاهر والتابع المقهور ولهذا ترى الطفلَ يتقمص أساليبَ البالغين ، والفقيرَ يمتصّ تقاليد الأغنياء ، والأمةَ العاجزة تتهافت على فتات موائد الأمم المستبدة ، وتعتز بما تكتسبه من النفايات وسقط المتاع .

على ذلك كانت مسيرة الحياة الحضارية والعلمية والفنية والاجتماعية ، تعاون وتبادل وتأثر وتأثير ، واقتباس للمنجزات والحصائل ، توظَّف في الميادين المختلفة ، ليكون للوجود استمرار حيّ ، ويأخذ سبيله إلى أقصى مداه . فلا عجب أن نرى الدرس النحوي يعيش في هذه الحال ، من التوجه بمناحي العلوم والفنون التي حوله ، فيقتبس منها ما يزوده بنسغ التجدد والنمو والعطاء . لقد نشأ في الحضارة الإسلامية بكراً للعلوم العربية ، وأخذ يشقّ طريقه في العقد الثالث من القرن الهجري الأول ، قبل أن ترى سائر شقائقه نور الحياة .

ولكنه كان على ترقب وبصيرة ، يتلمس بوادر تلك العلوم ، ويتزود منها بما يسدد خطاه ويغني حصيلته ، في المادة والأسلوب والتنفيذ . ولذا تراهُ يعتمد حصائل ما انتهى إليه علماء اللغة والرواية للنثر والشعر ، ويستمدّ ما أمكنه من علوم القرآن والقراءات ، ثم يميل إلى معطيات علم البلاغة ويقتبس منها الكثير في مسيرته وتاريخه . بل لقد رأيناه يتطلع إلى كلّ جديدٍ طاغٍ في الحياة ، محاولاً الاستفادة من منجزاته وتجاربه ، كالفقه وأصوله والتفسير وأصول الدين . حتى إذا بسط المنطق ظلاله في القرن الرابع كان للنحاة اعتماد لأساليبه في البحث والدرس والإعلام .

تلك التوجهات الكثيرة الغنية المتتابعة تسربت من قنوات مختلفة ، بعضها منافذ القوة والسلطان المعنوي ، وبعضها الآخر اشتراك رجال العلوم الأخرى في الدرس النحوي ، يمدونه بذخائر تجاربهم ، ويحمّلونه طوابع علومهم التي أتقنوها ورأوا فيها الغلبة والقدرة على العطاء . ولذا رأينا أصابع الثقافات والمذاهب والعلوم والمنازع الاجتماعية تتوالى على تاريخ النحو والنحاة ، حتى يومنا هذا .

وبين يديَّ الآن كتيِّب نحوي من نتاج القرن الثالث عشر ، هو تجريد لشرح الآجُرُّميّة ، قام به عبد القادر بن أحمد الكوهني الفاسي (ت١٢٥٣) ،

فاختصر الشرح الذي أنشأه أحمد بن محمد بن مهدي بن عجيبة الفاسي(ت١٢٢٤)على متن الآجرّوميّة . ولما كان الشارحُ والمختصِر من المتصوفة فقد طغى على النصّ روح التصوّف ، حتى كأنه توجيهات روحية خالصة ، تنطلق من مصطلحات الإعراب ، لتُشيع المنازع الصوفية وتزرع آثارها ومقاصدها ، في نفوسِ المريدين وسلوكهم وتناولِ جوانب الحياة .

وفي خطة الكتيب نرى الكوهني يصرّح بغايته ، فإذا هي تجريد الشرح من المضامين النحوية ، والاقتصار على الإشارات الصوفية ، لأن رجال التصوف لا اهتمام لهم باللسان ، قدر اهتمامهم بإصلاح الجَنان .[1]

ثم يتناول المعاني النحوية بأسلوب الصوفي المتمكن الموجه ، فيقول عن الفعل مثلاً : المقصود به مجاهدة النفس في خرق عوائدها . كيف تُخرَق لك العوائد ، وأنت لم تَخرق من نفسك العوائد ؟ فيَخرق كثرةَ الكلام بالصمت ، وكثرةَ النوم بالسهر ، وكثرة الأكل بالجوع . وأهم العوائد الشاقة على النفس حبّ الرياسة والجاه والمال . فيخرقها بالذل والفقر والنزول بها إلى أرض الخمول .[2] وحروف العطف العشرة هي علامات العطف من الله ـ تعالى ـ على عبده ، أي : هدايته وتوفيقه وحفظه وتوليته ، وتقريبه من حضرته ، وكشف حجابه ، وانتقامه من أعدائه ، وقيامه بشؤونه بلا تعبٍ ، وقذف محبته في قلوب عباده ، وانتهاض القلوب بهمته وحاله وكلامه .[3]

كذلك يسير الكتيب في منهجه وأسلوبه وعباراته ومعانيه ، حتى لتجدُه خلواً من النحو ، إلاّ المرتكزات التي تساعد على التهويم في عالم النفس ، والتجرد من الحياة ، والانصراف إلى ملكوت الروح والصفاء .

---

(١) منية الفقير المتجرد وسيرة المريد المتفرد ص ٣ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٦ .

(٣) نفس المصدر ص ٥١ .

ولا يعدم الباحث نماذج غفيرة ، تؤكد ما ذهبنا إليه من التأثر والتأثير . فلو رجعنا إلى علماء الأدب ، نتقرى خطواتهم في تفسير الشعر ، لرأيناهم ينطلقون من زاوية المعاني الخالصة ، ليبسروا للناس فهم النصوص وما يكتنفها من إشارات خفية . ولما شبّت علوم العربية ، وصار لها السلطان والهيمنة في عالم الأدب ، تسربت منجزاتها إلى صنيع الشارحين ، تبعاً لنشوء تلك العلوم وأخذها بزمام الدرس اللغوي .

فقد فتح الباب رواة الأخبار والأشعار يوجهون ذلك الصنيع ، ثم تلاهم علماء اللغة يمدون الشرّاح بالزاد في بيان المعاني والدلالات والمقاصد ، ثم دخل النحو بشطريه من الإعراب والصرف لتوجيه الصيغ والتراكيب ، وختم المسيرة هذه رجال النقد بما لديهم من أساليب في التقويم والكشف لصور الجمال والدقة والعوار . حتى أصبح شرح الأشعار معرضاً لتلك العلوم ، يتبارى فيهِ كُلٌّ بما جدَّ لديه ، ويستعرض عضلاته وسلطانه ، بعيداً عن النص وحاجاته الحيوية .(١)

بل إنّ علماء التفسير عاشوا في مثل هذا المُناخ العملي ، فقد كانت بوادر أعمالهم تتسم ببيان دلالات الألفاظ الغريبة على بعض المتعلمين ، ثم تلا ذلك الاستمدادُ من التاريخ لبيان أسباب النزول ، ومن مصادر القراءات والقرّاء لتتميم ما يحتمله الكتاب الكريم ، ومن اللغة والرواية لتوسيع مدى التوضيح ، ومن النحو لتوجيه المعاني اللازمة ، ومن البلاغة والإعجاز لكشف معالم السمو في النص القرآني . أضف إلى هذا منازع المذاهب الدينية والسياسية والاجتماعية التي شاركت ، برجالها وأقلامها ، في تلوين نتاج المفسرين حتى عصرنا هذا ، فكان لدينا نماذج من التفسير ، يطغى على كل منها طابع يمثل توجهاً أو أكثر .

---

(١) منهج التبريزي في شروحه ص ٣٣ ـ ١٤١ .

وأقرب مثال لنا ، نحن اللغويين ، ما نعيش فيه من تعاون بين الأقسام المختلفة للكلية أو الجامعة . فقسم اللغة العربية مثلاً يستعين بعلوم الأقسام الأخرى ، من تاريخ وجغرافية وعلم نفس وقرآن وحديث ولغات أجنبية ليمنح طلابه ما يساعدهم على التزود بالعلم الكامل في الميدان الذي يقدمه . وكذلك سائر الأقسام والكليات لا يستغني كل منها عن منجزات غيره ونتائج بحثه .

على أنه لا بد من الإشارة إلى نقطة مهمة جدًّا في الموضوع . وهي أن تلك المظاهر من التعاون وتبادل التأثير والتأثر يسودها قانون الاصطفاء . ونعني بذلك أن سلطان العلوم والفنون والحضارات ، بعضها على بعض ، يسيطر عليه أيضاً سلطان آخر ، عماده اصطفاء ما له قيمة إيجابية ، وانسحاب ما كان تدخّله إقحاماً شخصيًّا أو خارجيًّا لا يخدم مسيرة الدرس والبحث .

ذلك أن الزبد يذهب جفاءً ، وما ينفع الناس هو الذي يمكث في الأرض . ولذا نرى ، في مجال النحو مثلاً ، أن التطلعات المذهبية واللهجات القبلية ، والتوجهات المنطقية والمنازع الفكرية ، انحسرت عن الميدان وعاشت في بطون التاريخ ، معلومات تدرس للتخصص والعلم ، دون أن يكون لها حضور في مادة النحو الخالصة التي يحتاج إليها كل دارس للعربية ، وراغب في المهارات اللغوية .(١)

رياح من الغرب

عاشت الدراسات اللغوية في بلاد الغرب حبيس الاتجاهين التاريخي والمقارن ، منذ أيام النهضة ، فكان الدارس إذا وقف على ظاهرة من اللغات

---

(١) انظر الاقتصاد اللغوي في صياغة المفردص١ ٣ ـ ١٥٤ والمهارات اللغوية وعروبة اللسان
ص٢٩ ـ ٤٠ و ٩٩ ـ ١٠٣

الأوربية يضعها إزاء ما يعرف عن السنسكريتية ، للبحث والمقارنة ، حتى أصبحت هذه اللغة الشرقية أساساً لا محيد عنه في ميدان البحث ، ولا يجوز للباحث أن يجهله . أما واقع اللغة كما هو فقلَّما نال من الدارسين اهتماماً أو بحثاً خاصًّا ، يكشف ظواهره ويتتبع سلوكه في مناحي الإنجاز .

وقد استمر ذلك إلى أواخر القرن التاسع عشر ، حيث أطلّت النزعات القومية ، ونشرت ألويتها وشعاراتها بين صفوف العلماء والباحثين والكتّاب ، فكان أن استجاب لها نفرٌ من المجددين ، يرفدون القوميات بدراسات وتوجيهات دائبة . ولذا ظهرت بوادر علم الاجتماع على أيدي رجال شغلتهم الظواهر الاجتماعية ، وخصوها بالبحث والتنقيب ، لأنها وقائع عامة لها تميز الموضوعات العلمية الطبيعية .(١)

ونتيجة لهذا الاتجاه العلمي الجديد انبسط سلطان الدراسات الاجتماعية على كثير من العلوم ، وأصبح يقودها تبعاً لمقاصده ، ويزودها بالمناهج والأساليب والأهداف . وفي هذه الأثناء ، كان اللغويون قد اطّلعوا على التراث النحوي العربي ، ولمسوا فيه تجريد الدراسات النحوية من منازع المقارنة ، وحصرها في مجالها الواقعي .(٢) ومن ثَمَّ أخذت اللغة في ميدان البحث حيزاً متميزاً ، على أنها ظاهرة اجتماعية ، لا تدرك بالنشاط العقلي الداخلي ، وتقتضي لمعرفة ضوابطها وسلوكها الخبرة والملاحظة والتجربة .

وقد رافق ذلك نشوء فلسفة نظرية وليدة النظر الاجتماعي عرفت بالفلسفة البِنَويّة ، تهتم بالنظام العام للظواهر وارتباط بعضها ببعض ، ومتابعة العناصر المكوّنة لها ، لبيان ترابطها وتأثر بعضها ببعض ، في دائرة النظام المنطقي المركب . ثم تسربت هذه الفلسفة إلى ميادين العلوم المختلفة ، فكان

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث ص٢٥ ـ ٢٦ .

(٢) انظر تحليل النص النحوي ص١٥٠ ـ ١٦٣ .

لها في اللغة نصيب موفور تجرد له بعض اللغويين ، ومنحوه جهوداً متوالية ، منذ نهاية القرن التاسع عشر ، ومن هذه الجهود انبثقت النظرية البِنَوية في علم اللغة ، وأخذت تتنامى في أشكال متعاقبة .

أما البدء فكان باعتبار اللغة شيئاً عامًّا ، أي : ظاهرة اجتماعية تخضع للبحث العلمي المجرّد كما ذكرنا ، بعيداً عن التأملات والمعطيات التاريخية والتعليل والافتراضات النظرية . فهي تتطلب الوصف الواقعي الخالص ، دون تدخل للتعليل والمقارنة والتحكم .

وبمتابعة البحث والمواجهة لحقيقة الظواهر اللغوية ، اتضحت ثغرات في السبيل المتبع ، وجدّت خطوات نقدية بنّاءة ، كان منها النزعةُ الوظيفية التي تعوّل على ظروف المقال والسياق ، فاتجاهٌ تحويلي يرى أن اللغة الناجزة مستويان : خارجي سطحي هو المبنى ، وداخلي عميق هو المعنى . فالاهتمام ينصبّ على دراسة العلاقة ، بين هذين المستويين وبين النظام الأساسي لقوانين العميق منهما ، قبل تحوله إلى مبنى خارجي . ومن ثَمّ صدر ميلاد في النظر إلى التعبير ، يتتبع بِنيتين معاً ، هما البنية الظاهرة الناجزة ، والبنية المقدرة المكونة .[1]

إن الناظم لهذه الأشكال المتعددة هو النظرة البِنَوية إلى اللغة .[2] فاللغة لديها ، كما ذكرنا سابقاً ، ظاهرة اجتماعية ،[3] يؤسسها المجتمع للرمز إلى عناصر المعيشة ، وطرق السلوك والتفكير والشعور والخيال ، ويحدد أساليبها ومسالك استعمالها . فالبحث فيها إذاً واجب عليه أن

---

(١) البنيوية ص ٧٤ ـ ٨٠ و ٩٤ ـ ١٠٠ وقواعد تحويلية ص٢١ ـ ٢٤ والنحو الوصفي ص١٩ ـ ٢٤ .

(٢) البنيوية ص ١٠١ ـ ١١٥ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٨ و ٣٣٧ .

يكون بدراسة لغة ما ، في بيئة وزمان محددين ، متجرداً من التصورات السابقة والتوجهات الذهنية والفلسفية .

وقد كان الاتجاه الوصفي ـ وهو الجدّ الأول لسلالة البِنَويّة ـ أكثر إصراراً على هذا المنظور ، وأبعد في الإجراء له والتنفيذ ، وأشدّ تعصباً لحرماته والتزاماً لمقدساته . هذا في حين أن حفيده الأخير ـ وهو الاتجاه التوليدي ـ يتحلل من بعض هذه القيود ، ويفترض وجود صور خلفية للعبارة الناجزة ، تدرجت في التوالد والتبدل والإيجاز حتى ظهرت في عبارة مستعملة ، شأن ما عرف لدى النحاة العرب من تحليل للتراكيب الواقعية . فهي بكشف مراحلها المتتابعة تفسر الظواهر الملحوظة ، وإغفالُ تلك الصور يجعل البحث بعيداً عن ميادين العلم الحديث .(١)

التوجهات العامة للدرس النحوي

لقد هبت الرياح المنهجية متتابعة على البلاد العربية ، في مراحل انتشارها وتوزعها في المنشآت العلمية وميدان البحث والنشر والتوزيع ، فكان من الترجماتِ البكر ، والاتصالِ المباشر بالغرب تلمذةً وتلقياً وتقديمَ بحوث ، أن دخلت قلوب الدارسين لنحو العربي نماذج متفرقة ، من أنماط النظريات اللغوية المعاصرة ، وظهرت في نتاجهم وتوجيهاتهم . ولا غرو أن ينحصر ذلك في نطاق المستوى الجامعي ، بشطريه من الدراسات الدنيا والعليا ، لأن المنافذ التي عبر منها لم يكن للمراحل المدرسية فيها نصيب . فقد بقي الدرس النحوي في المدارس على اختلاف مناحيها ، مع النهج التراثي في جميع بلاد العرب ، وتشعبت آثار الرياح الغربية فيما سوى ذلك بأشكال مختلفة متباينة ، بعد انقضاء منتصف القرن العشرين .

---

(١) الثنائيات اللسانية ص١١١ ـ ١٢٤ .

ففي المغرب العربي ، حيث كان الاتصال أقدم وأوثق ، واللغات الأجنبية أرسخ وأشيع ، والوافدون إلى أوربة أكثر عدداً وأقلّ خبرة بالعربية وتمرساً بالتراث ، توضعت بوادر التأثر والاقتباس ، وأخذت رقعة واسعة من المقررات الدرسية ، في فروع اللغة العربية من الجامعات . حتى إن كل جديد ، يطفو على ساحة البحث اللغوي المعاصر ، يجد له مجالاً واقعيًّا في الدرس والنحو المغربي .

وبذلك توالت النماذج البنوية بتعقيداتها ورموزها المصطنعة وتهويماتها المتكاثرة على قاعات الجامعة ، وبلغت أوجها في توظيف ساعات النحو العربي ، لتحليل العبارات عن طريق الخطوط المتوازية والمتقاطعة ، والمثلثات والمربعات والأهرامات ، والزوايا والرموز الرياضية والهندسية ، والمعادلات التي لا تتصل بما هو عربي . حتى لقد قال لنا زميل : « كأننا نناول الطلاب اللبن الحليب بالشوكة » . بل إن الدراسة العليا كانت ، في محاضراتها ورسائلها المطروحة ، تصر على استبعاد الدرس التراثي ، وترفض كل نتاج لا يعتمد المنظور البِنَوي ومصادره ومناهجه وأساليبه .

أما مصر والشام فكانتا أقلّ تأثراً بتلك الرياح ، لأن الاتصال أضعف وأقلّ ، والخبرة التراثية أظهر وأنضج ، فانتشرت بقع طفيفة من البِنَوية ، كاد يقتصر معظمها على المنهج الوصفي . فقد رجع بعض الدارسين من الغرب في النصف الثاني من ذلك القرن إلى مصر ، يبشر بما حمله من أساليب في البحث والدراسة ، ويترجم ما اطلع عليه من المقالات والكتب ، ثم يُسقط ذلك كله على الدرس النحوي في الجامعة والرسائل المطروحة .

ولما كان الوافدون ، من بلاد الشام للدراسات اللغوية ، أكثرهم ينتجع أرض الكنانة فقد انسحبت معهم شذرات من المنهج الوصفي ، لم يتسن لها الحضور الظاهر في الميادين الجامعية ، وتوضعت في بحوث ومقالات متناثرة لا يجمعها حيّز واضح ذو تأثير .

وأما الأقطار الخليجية فقد ضعف تسرب الرياح إليها جدًّا ، حتى كاد يكون معدوماً ، إلا من ومضات خفية ، تظهر بين الحين والآخر على صفحات الصحف والدوريات . وذلك إذا استثنينا من تتلمذوا للمبشرين المصريين بالوصفية ، لأنهم أصدروا بعض الكتب الموالية ، لم تستطع أن تأخذ حيزاً ملحوظاً . ولذا لبث الدرس النحوي في تلك البقاع خلواً من الطوابع المعاصرة ، يتابع منهج الألفية وما دار في فلكها حتى الآن ، سواء كان المظهر في المستوى الجامعي الأدنى ، أو في مستوى الدراسات العليا والبحث والإنتاج .

تلك هي حال التوجهات النحوية الجامعية في الوطن العربي ، أنماط متباينة متفاوتة ، من المحافظة النهائية ، إلى الانصهار الغربي ، مع خليط من التطلع والحيرة . ومثل هذه الأمشاج جدير بالملاحظة والاهتمام ، لما له من أثر في حاضر الدرس النحوي ومستقبله .

فقد يظن بعض الناس أن هذا التنوع خير ، وأنه حلقات متكاملة تتعاون في تشكيل علم يصل الحاضر بالماضي والمستقبل ، ويُعِدُّ الأجيال المقبلة لتفكير نحوي نام ، يستوعب حاجات الأمة في إنجازاتها الحيوية . ومن ثَمَّ يُقال : إن التواصل بين التراث والمعاصرة في هذه الزاوية غدا واقعاً عمليًّا ، كنا نصبو إليه منذ عقود ، ومرحلةً علمية غنية بالنتاج الإيجابي .

نعم إن التنويع والاختلاف بين المناهج الدرسية واجبان ، في الجامعات المتعددة من الوطن العربي . وإن التباين والتفاوت مظهران من مظاهر الصحة في ميادين البحث والإنتاج . ولكن ما نحن فيه بعيد عن هذه المقولات النظرية المغرية ، وما يُظنّ من التكامل والاستيعاب والتواصل هو ظن ، قائم على الوهم والخيال .

فالأنماط المتباينة هذه متمايزة ، يعيش كل منها في بيئته ، مستقلاً بعيداً من التواصل والتعاون والوفاق ، إذ ليس لدينا من يجمع بنجاح واقتدار بين

نمطين منها ، ليستطيع أن يقيم بعض ما يرتجى من تلاقح الأفكار وامتزاج الآراء ، بله أن يحيط بكل ما يتناثر ، ليصنع منه وحدة متكاملة . إن الوشائج مبتوتة ، والقنوات مردومة ، والتبادل معدوم معدوم معدوم .

أجل قد يطلع علينا نحوي معاصر ، يتصدى للتراث دارساً محللاً . إلا أنه يبدو قاصراً في فهم المصطلحات والمنهج والمقاصد والأدلة والنتائج ، فيعبّر عن ذلك بالتضليل والأوهام ، أو بالسخط والنقمة . وقد يحاول عالم تراثي أن يتناول النظريات الغربية بالدرس والمعالجة ، فإذا هو يتهجم عليها منكراً مستهجناً ، دون معرفة لمواطن تميزها أو ضعفها ، أو مخاطر تطبيقها برمتها في الميدان العربي . والعجب العجاب تراه ممن يدعي الاتصال بالجانبين ، وهو بعيد عنهما ، يقتطف شذرات من هنا وهناك ، ويحاول التوفيق والتوليد والاجتهاد . وقلما تجد من وُفِّقَ في إقامة تواصل ناجح بين بعض الأنماط المتقدمة الذكر .

فإذا أضفتَ إلى هذا ما يحال عليه الطلاب ، من المصادر والمراجع ، للتمكن من هذه المعلومات علمت : في أيّ مُناخ يعيش الدرس النحوي ؟ وإلى أيّ مصير هو يسير ؟ فالنظريات المعاصرة تُعرض عن طريق الترجمة ، بأساليب ملتوية وعبارات هجينة ، يسودها الركة والغموض والتهويم ، مع تداخل للاتجاهات والمذاهب والمصطلحات الأعجمية ، مما يستحيل فيه معرفة المقاصد والدلالات . هذا في الكتب والمقالات المطبوعة . أما الأمالي التي يصطنعها المدرسون ، أو يستمليها الطلاب وينسخها بعضهم من بعض ، فناهيك بها معاظلة وهلهلة وتناثراً وعاميّة ، حتى لتَفسد بها لغة كلّ طالب ، بالإضافة إلى تشويه التفكير والمعلومات .

أما الدرس التراثي فيحال طلابه إلى المتون والحواشي والتقريرات عليها ، وفيها من العسر والكزازة والتكثيف والاستطراد ، وتداخل الاحتجاج والتعليل والاستدلال والتعقب ، ما يعجز فطاحل العلماء عن متابعته ، إلا

بعد تبصر ومراجعات وافتراضات واستشارات للمعاجم والمطولات . فلا يدرك الدارس من ذلك شيئاً يذكر ، وينهال على العبارة ترداداً ليحشرها في ذاكرته ، بعيداً عن الفهم والاستيعاب واكتساب الخبرة والمهارة .

وأما الدراسة الملفقة فيستمد طلابها معلوماتهم من كتيبات ، تقتصر على بعض الموضوعات النحوية ، فتكون حجاباً دون الرجوع إلى المصادر التراثية ، وتُعرض بألوان من التفكير متناقضة ، ونظريات من الشرق والغرب متدافعة ، مع نماذج من التعبير يعوزها الدقة والوضوح والصفاء .

ذلك لأن من يُعدها أساتذة مختلفون ، وقد يستعينون ببعض الطلاب ويعتمدون عليهم ، في جمع المعلومات وتسويدها وتبييضها وإعدادها للطباعة ، ثم في تصحيح التجارب وإنجاز ما يطبع . ولك ، بعد هذا ، أن تتصور ما ينال الطلاب من التفكير والتعبير والخبرات والمهارة اللغوية ، ولا ينبّئك مثل خبير .

توجهات خاصة للدرس النحوي

ثم كان في الحقل العلمي ، من التأثرات الخاصة بعلم اللغة المعاصر ، صور كثيرة متعددة ، ظهرت لدى الباحثين العرب ، في مقالات أو كتب أو محاضرات ، يتعذر علينا في هذا المقام حصرها ، وهي تدل على تعجل في الاقتباس ، وبعد عن المنهجية العلمية الأساسية . وحسبنا أن نستعرض بعض الأمثلة الشائعة ، لتدل على الكثرة الكاثرة :

١ـ توجه في المنهج :

عندما أراد علماء اللغة في الغرب تجديد البحث لمجاراة النهج العربي ، تتبعوا مناهج أسلافهم في دراسة علم اللغة ، يجمعون خصائص منهجهم والأساليب المتبعة فيه ، فإذا هم يرون جمهور ما صدر عنهم يتسم بما يلي : المعيارية ، والسكونية ، والذاتية ، والتعليل لاالتفسير ، وتأصيل اليوناني ، وخلط اللغة المكتوبة بالمنطوقة ، وعدم التمييز بين مستويات

الكلام .[١] وقد بالغ المعاصرون في تضخيم تلك السمات ، وحشد الأدلة عليها ، حتى أصبحت مجالاً للحديث الدائم في كل مناسبة ، للتشهير بالقديم والترويج للجديد .

ولما اتصل زملاؤنا العرب بالفكر الأوربي ، دراسة وتلمذة وترجمة ، ورجعوا إلى تراث النحو العربي بالتقويم لزرع منجزات الباحثين الأوربيين ، طاب لهم أن ينقلوا تلك السمات المنهجية القاصرة ، ليُسقطوها على جهود النحويين القدامى من العرب . ولو تتبعتَ ما نثروه أو جمعوه ، من النقود للمنهج النحوي العربي ، لرأيتَ أنه ينتظم ما يشبه نقائص أسلاف النحويين الغربيين .[٢]

فالنحاة ، كما يعرض هؤلاء ، لم يُقعّدوا للعربية باعتماد ما ينجزه أصحابه ، وإنما انصرفوا إلى اللغة الأدبية التي تتمثل في مستوى معين من الكلام ، هو غالباً ما يكون في الشعر والأمثال والقرآن الكريم . وبذلك وضعوا مقاييس قاصرة قاهرة ، وجعلوها معياراً للصواب والخطأ . ثم اتخذت هذه المقاييس صفة التقديس ، ليتحكم النحاة في صور الكلام ونماذجه ، ويعيش النشاط الدرسي للغة العربية في جو انطوائي ، تسوده المعيارية الصارخة .

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث ص٤٥ ـ ٤٨ ومحاضرات في الألسنية العامة ص ٣٩ ـ ٤١ والبنيوية ص١٩و٤٩ ـ ٧٣ و١٨٣ ـ ١٨٤ . وتشومسكي ص ١٥ ـ ١٧ ومناهج البحث في اللغة ص١٤ ـ ١٥ .

(٢) مناهج البحث عند العرب ، في حوليات دار العلوم لعامي ١٩٦٩و١٩٧٠ ص٢٥ والأصوات اللغوية ص٤٠ ومن أسرار اللغة ص١٤ ـ ٢٠ والمنهج الوصفي ص١٣ ـ ١٨ واللغة بين المعيارية والوصفية ص٢٠ ـ ٥٠ ونظريات في اللغة ص٨٣ ـ ٨٦ ومناهج البحث في اللغة ص١٦ ـ ٢٦ وفي النحو العربي نقد وتوجيه ص١٩ ـ ٢٦ والأصول ص١٠٠ ـ ١٠٣. وانظر النحو العربي والدرس الحديث ص٤٨ ـ ٦٠ والفكر العربي٦٠ : ٥٢ ـ ٥٥ وتطور مشكلة الفصاحة ص٣٧ ـ ٤٣ .

والدراسة النحوية عند العرب افترضت للغة حداً معيناً من الزمان ، وحدوداً محصورة من المكان ، وشروطاً شديدة على النصّ المعتمد في متنه وإسناده . ونتيجة لهذا فُرض على اللغة أن تعيش في تلك القيود ولا تتعداها ، لئلاّ تصير هجينة أو مولدة أو خبيثة . فأشكال التعبير وصيغه ووسائله هي التي عرفت وحددت ، وانتهى عهد الإنجاز الشخصي ، والتوليد والتجديد والابتكار ، لأن اللغة وقفت في تلك الأحياز ساكنة راضية ، حتى ابتليت بالجمود والعقم والسكونية .

وسلط النحاة على الإرث اللغوي المكتسب ما تحمله ثقافاتهم وعقولهم ، من الأصول والأحكام الجاهزة ، واستبعدوا من ميدانهم الإنجازات اللغوية المحدثة ، لأنها لا تخضع لتلك المقولات ، ثم كان الصراع المذهبي النحوي ، فانتصر كل لشيوخه ومنهجه ، بالاستدلال والاحتجاج وحشد المسوغات الشخصية ، وغاب المنهج العلمي الموضوعي الذي هو أصل في كل بحث حقيق بالنجاح .

ووقف جمهور النحاة إزاء ظواهر التعبير ، يبحثون عن سبب ورودها في أشكالها الحالية ، وشغلوا بمعرفة العلة لذلك ، فانطلقوا وراء الحدس والتخمين ، وتفسير إرادة المتكلم وغاياته الصوتية والتركيبية ، والبحث عن الحكمة الإلـٰهية في وجود تلك الظواهر . ولقد نسوا أن البحث العلمي يُعنى ، أولاً وآخراً ، بالإجابة عن « كيف » تتم هذه الظاهرة ؟ ليفسر واقعها وسلوكها وخصائصها ، وإذا تعدى ذلك إلى الإجابة عن « لماذا » وقعت كذلك ؟ فإنه يخرج عن المنهج العلمي .

وهذا كله جرّ قدماء النحويين إلى الابتعادِ عن الحياة اللغوية الناجزة ، والاعتمادِ على المنطق الأرسطي بمقدماته ونتائجه ، وتغليبِ المنهج القياسي على الاستقرائي . فقد رسخ في أذهانهم أن اللغة العربية منطقية قياسية مطردة ، تخضع لقوانين المنطق الصارم ، ويجب أن تدرس على أنها أشياء

محسوسة ، فجعلوا للكلمة جوهراً كالمادة . وكذلك فرضوا على الجملة والتركيب ، ثم أجروا على الكلام قوانين المنطق بأشكالها المختلفة ، فكان لديهم مقولات : الجوهر والكم والكيف والزمان والمكان والإضافة والوضع والملك والفاعلية والقابلية . وهي المقولات العشر المشهورة عند قدماء المناطقة من اليونان .

وحين استعرض النحاة نصوص العربية ، رجعوا إلى النصوص المنطوقة المكتوبة ، فخلطوا هذه بهذه ، ثم اقتصروا على الثانية لفقد الفصحاء ، فكان جلّ اهتمامهم بما هو مسطور في الصحف.[1] بل إن القدماء الذين طافوا في البادية ، يجمعون لغة العرب ، سجلوها في كتبهم ، ثم رجعوا إليها بالدراسة في صورتها المرسومة . وبهذا ضاعت عليهم معالم الأصوات والدلالات والمقاصد ، وشغلوا بما تصوره قواعد الخط والإملاء .

وأخيراً تراهم يجمعون في جَعبتهم خليطاً من مستويات الكلام والتحليل اللغوي . فمن حيث الزمان ، قرنوا ما قيل في الجاهلية بما قيل في عهد بني العباس . ومن حيث المكان ، استوى لديهم ما أُنجز في جميع بقاع البادية البعيدة عن تخوم الأعاجم . ومن حيث النوع ، اعتمدوا النصوص القرآنية والشعرية والنثرية ، دون تمييز واختصاص . ومن حيث المستوى الدرسي ، استعرضوا في المصنف الواحد جميع المستويات اللغوية ، من الدراسات الصوتية والصرفية والإعرابية . وهذا وصل بهم إلى تداخل الضوابط وتناقض الأنظار.

تلك هي الأحكام التي صبها أصحاب الدرس النحوي الحديث ، دُفعة واحدة من زوايا مختلفة ومصادر متعددة ، على رجال النحو القدماء والمتأخرين ، حملوها من منطلقات اللغويين الأوربيين المعاصرين ،

---

(١) انظر التطور النحوي ص٥٣ .

وألبسوها الثياب العربية المغرية مُدَبلَجة ، وجعلوها منطلقات لتسويغ ما انساقوا إليه ، من تمذهب أعجمي براق .

وقد غاب عنهم الخلافاتُ الجوهرية بين خصائص اللغة العربية واللغات الأوربية ، والفروقُ الواقعية بين جهود النحاة العرب وصنيع الأعاجم . فاللغة العربية ، بما اكتسبته من سمات في مئات القرون المتعاقبة ، صار فيها للغة الأدبية وغيرها مقاييس واحدة، بدليل ما صح من أقوال الجاهليين ثم المسلمين من الصحابة والتابعين في أحاديثهم اليومية العابرة . والنحاة لم يقتصروا على اللغة الأدبية فيما جمعوا من النصوص البادية ، ثم كان كل من تمذهب بالقياس يصرح أن السماع هو الأصل ، وإنما يكون القياس إذا فُقدَ السماع .

وما وضعوه ، من حدود للنتاج اللغوي الصحيح ، كان مبنيًّا على ما للعربية من قوانين التطور الداخلي ، خلافاً للتطور الخارجي للغات الأوربية الذي يفرز في كل حقبة أنماطاً وصوراً ، تخالف ما قبلها وما سيكون بعد . ولذا ترى الآن في كتبنا المعاصرة عشرات الألوف ، من الألفاظ والتراكيب مستحدثة ، والقارئ العادي يظنها أعرابية قحة ، لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ،[1] كما قال رائد المعجمية عندنا ، وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي .

أما ما صدر عن بعض النحاة من أحكام ذاتية ، مصدرها العصبية المذهبية أوالشخصية ، وما كان من تحكيم لديهم لضوابط مصنوعة غير واقعية ، فقد ذهبا أدراج الرياح ، وأصبحا حديث خرافة ، يدرس في تاريخ النحو ، ولا يجوز أن يطرح في المراحل المدرسية . وكذلك شأن الكثير من التعليل وتفريعاته .

هذا مع أن كل علم متطور ينتقل من مرحلة الوصف المباشر إلى التفسير

---

(١) المنصف لابن جني ١ : ١٨٠ .

والتعليل ، كما ترى الطفل يبدأ بالسؤال : ما هذا ؟ ثم تراه ينتقل إلى : كيف ؟ ولِمَ ؟ ليعرف جوانب السبب والغاية . ولذا ذكر سوسر أنه إذا فُقِدَ التعليل فُقدت اللغة ، وليس كل شيء في اللغة يعلل ، لكن كثرة المعلَّل تجعل اللغة قياسية كالألمانية ، وقلته تجعلها سماعية كالإنكليزية .[١]

والنزعة المنطقية شبيهة جدًّا بما كان للذاتية والتعليل ، وليس صواباً أنها وافدة على النحو العربي من اليونان ، وأنها عاصرت نشوء الدرس النحوي ، لأن بوادره كانت في العقود الأولى من القرن الهجري الأول ، حين شغل به أبو الأسود الدؤلي(ت ٦٩) ، وكان من تلاميذه حُرّ بن عبد الرحمن النحوي ، وأخذ عنه إعراب القرآن في أربعين سنة .[٢]

ثم إن التفكير المنطقي خاصةٌ إنسانيةٌ مشتركة ، لا يحتاج العربي إلى نقلها عن الأعاجم ، والقياسَ الأرسطي المزعوم يَرِد في جمهور التعبير النحوي وبسائطه ، فقولك « فاعل مرفوع » أو « تمييز منصوب » ، هو قياس تام له مقدمتان كبرى وصغرى ونتيجة . وإنما دخل التقعر المنطقي في القرن الرابع ، وانحسرت أمواجه إلى صفحات تاريخ النحو .

والزعم بغلبة الصور الكتابية للصور اللفظية يدفعه أن النحاة لبثوا حتى القرن الرابع ، يستنطقون الأعراب الخُلّص ، ويعتمدون عليهم في تقرير أحكامهم وتعديل ضوابطها ، وأن النحاة القدماء الذين جمعوا اللغة ودونوها كانوا قد باشروا سماعها ، وأتقنوا رموزها وصورها وأصواتها ودلالاتها ، بحسهم المرهف ، وخبرتهم العالية وإخلاصهم للعلم . فكانت دراستهم مبنية على تسجيلٍ أدقَّ من حصائل آلات اليوم المعاصرة ، لأن المشاهدة والملاحظة للمقام والمقال لا يعدلهما عمل آلي صرف .

---

(١) محاضرات في الألسنية العامة ص١٦٠ـ ١٦١ . وقد وهم المترجم في التعبير هناك.
(٢) بغية الوعاة ١ : ٤٩٣ .

وكذلك شأن خلط المستويات . فالعلماء ميزوا ما هو خاص بالشعر ، وذكروا ما تميزت به بعض اللهجات والبقاع والأزمنة ، وفصلوا في القرن الثاني بين الإعراب والصرف ،[١] ثم تلا ذلك تميز الدراسات الصوتية في علم التجويد . والمعروف في علم العربية أن الدراسات الصوتية هي أساس للدرس الصرفي ، لا بد منه ولا يجوز إغفاله ، وأن أنماط المفردات وأشكال التركيب لكل منها آثار كبيرة ، في تحديد الوظائف والعلاقات والمعاني ،[٢] وهذا التداخل ليس له نظير في اللغات الأوربية .

وهكذا ترى أن ما أسقطه المحدَثون على النحاة قِوامه القياس مع الفارق ، فكانت النتائج بعيدة من الصواب .

٢ـ توجه في الإعراب :

انتشرت النزعة الوصفية بين رواد الدرس النحوي الحديث ، وزرعت في نفوسهم التطلع إلى مظاهرتها بكل ما يمكن ، من إعراض عن أصول التفكير للنحاة التراثيين ، والعمل للتحلل منها بكل وسيلة ، ليبقى للبحث والتطبيق أيسر السبل وأبسط المضامين .

ولما كانت نظرية العامل في النحو ذات أبعاد متشعبة وآثار معقدة في مصنفات النحويين ، وصور مختلفة متناقضة في مقولاتهم ، وتفسيرات متعددة متباعدة في أعمالهم ،[٣] مما ليس له نظير في اللغات الأعجمية ، وكان ابن مضاء قد صب عليها سوط التسفيه والتجريح ، وحاول وأدها فلم يستطع لذلك سبيلاً ، فقد رأى هؤلاء الفرصة مواتية لبعث الحملة عليها باسم الوصفية الخالصة .[٤] وقد حلا لبعضهم أن يستعين بقدماء النحاة على ذلك ،

---

(١) ابن عصفور والتصريف ص٤٤ ـ ٤٩ .
(٢) المورد النحوي الكبير ص ١١ ـ ١٦ والتحليل النحوي ص ٥١ ـ ١١٦ .
(٣) إحياء النحو ص٢٢ ـ ٥٠ .
(٤) اللغة بين المعيارية والوصفية ص٥٢ ـ ٥٤ وفي النحو العربي نقد وتوجيه ص١٥ ـ
=

ليكون لعمله أثر فعال في نفوس الدارسين ، فرجع إلى كتب التراث يبحث فيه عن سند له ، وكان أن وقف على منفذين صالحين لما يبتغيه .

أول هذين المنفذين كان موقف الخليل بن أحمد من الحركات في كلام العرب . قال سيبويه : « زعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقْنَ الحرف ليُوصَل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه . فالفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ، والضمة من الواو . فكل واحدة شيء مما ذكرت لك » .(١) ولقد وجد أصحاب الدرس الحديث في هذا النص أنه أولُ حامل للواء الثورة على العامل اللفظي ، وتسفيهٌ لأحلام القائلين به ، لأنه جعل حركات الإعراب وسيلة للتوصل إلى تيسير النطق بالكلام ، لاعلامات لمعان أو وظائف تعبيرية أو أثر لفظي .(٢)

والمنفذ الثاني هو مذهب قطرب (ت ٢٠٦) في إنكار الدلالة المعنوية لظواهر الإعراب . فهو يدفع هذه الدلالة ، ويفسر التغيرات الصوتية في أواخر الكلام تفسيراً ، قِوامه أن الحركات وضعت لتخالف أصل السكون اللازم للوقف . ذلك لأن المفردات المتعددة الوظائف تسكّن في الوقف ، ولو كان وصل الكلمات بالسكون أيضاً لالتبس الوقف بالإدراج ، وتعسّر النطق حين مواصلة الكلام . فكان أن استعان العربي بالحركات لاعتدال التعبير وسهولة النطق .(٣) وهذا قريب من مقولة الخليل ، وإن كان يسير في اتجاهٍ آخر .

---

١٦ واللغة العربية معناها مبناها ص١٨٥ ـ ٢٤٠ وفي النحو العربي قواعد وتطبيق ص١٥ والنحو الوصفي ص ٩ ـ ١٠ ومناهج البحث في اللغة ص٢٣ والنحو العربي نقد وبناء ص١٩و٦٢ .

(١) الكتاب ٢ : ٣١٥ .

(٢) من أسرار اللغة ص ٢٣٧ ومدرسة الكوفة ص ٢٤٤ وأبحاث في العربية ص٩٨ ودراسات في الإعراب ص٣٧ ـ ٣٨. وانظر فهارس كتاب سيبويه ص١٠٠ ـ ١٠٢.

(٣) الإيضاح ص٧٠ ـ ٧١ والأشباه والنظائر١ : ٧٩ . وانظر ص٤٨ من ظاهرة الإعراب =

ودليل قطرب على ما ذهب إليه ورود أسماء متفقة الإعراب مختلفة في المعاني ، نحو : إن زيداً ناجح ، ولعلّ زيداً ناجح ، وكأنّ زيداً ناجح ، مع ورود أسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني ، نحو : ما رأيته منذ يومين أو منذ يومان ، وليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلٍ أو ولا بخيلاً ، وما في الدار أحدٌ إلاّ زيدٌ أو إلاّ زيداً ، وقراءتي : ﴿ إنَّ الأمرَ كُلَّهُ للهِ ﴾ و﴿ إنَّ الأمرَ كُلُّهُ للهِ ﴾ . وعلى هذا أمكنه أن يقول : لو كان الإعراب للفرق بين المعاني لكان لكل معنى لفظ يدل عليه ، ولا يزول إلاّ بزواله . وقد اعتمد بعض المعاصرين هذا للطعن على نظرية العامل ، وتسفيه ما صدر عنها من خلاف وجدال .[1]

وأما مقولة الخليل فلو رجعتَ إليها ، في سياقها ودلالته ، لخرجتَ بغير ما ذُهب إليه فيها . إنها في كتاب سيبويه تحت « باب حروف البدل » الذي جاء بعده « باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات » . وهذا يشعر أن الموطن للدرس الصرفي ، وليس له صلة بالمقاصد الإعرابية . وقد لمح ذلك السيرافي (ت ٣٦٨) ، فقال في تفسيره :[2] « يعني أن الفتحة تزاد على الحرف ، ومخرجها من مخرج الألف ، وكذلك الكسرة من مخرج الياء ، والضمة من مخرج الواو » .

والمحقِّق لما ذهبنا إليه أن الخليل هنا أورد الفتحة والضمة والكسرة ، وهي حركات بناء لا إعراب ، ولو أراد علامات الإعراب لذكر النصب والرفع والجر ، كما هو دأبه في البحث . ثم إن ذكره للبناء الساكن ، وجعله أصل الحروف قبل دخولها في صياغة المفرد ، دليل آخر على أنه يريد الحركات في

وص٣٧ من دراسات في الإعراب ومشكلة العامل النحوي ص ٨٤ ـ ٩٨ .

(١) من أسرار اللغة ص١٤٢ و ١٥٨ وفي أصول اللغة ص ٤٧ ـ ٤٨ وفصول في فقه اللغة ص ٣٥٨ ـ ٣٧٢ .

(٢) في حاشية الكتاب ٢ : ٣١٥ . وانظر ص ٦٩ ـ ٧٠ من دراسات في الإعراب .

بنية الكلمة الصرفية، وهي عامة لحروف الكلمة كلها، وليست خاصة بأطرافها.

وأما مذهب قطرب فيَرِد عليه أنه لو كانت الحركات الإعرابية لمخالفة الوصل للوقف، ولتيسير النطق، لغابت فيما يكتب من المثنى والجمع المذكر السالم والأفعال الخمسة، ولكان للعربي كفاية في استخدام حركة واحدة، في جميع الأحوال. والاعتذارُ هنا بالتوسع لتلوين الكلام[1] مردود، لأنه لو صح لورد الرفع والنصب والجر في كل الوظائف الإعرابية، دون تخصيص أو التزام. ثم إن ادعاء طلب السرعة في الإدراج ينقضه وجود السكون في الجزم والبناء، لأنه يعرقل السرعة المقصودة، ويجعل الأقرب إلى الحقيقة أن تنساق حركات أواخر الكلمات بما يناسب ما بعدها، فتتلقف حركاتِ الهمزات المخففة، كما في اللغات الأعجمية.

ففي الإنكليزية مثلاً، ترى الجملة:

أنا صديق قديم I am an old friend تُلفظ بالقطع: أيْ أمْ أنْ أُلْدْ فْرِنْدْ، وبالوصل: أيَ مَ نُ لْدِ فْرِنْدْ.

وفي اللغة الفرنسية أيضاً، ترى الجملة:

هي كلمة غير حقيقية Ilestun mot invariable تُلفظ بالقطع: إيْ لِيْ أنْ مُوْ أنْـفَرْيَبْلْ، وبالوصل: إلِتَ مٌّ تَنْـفَرْيَبْلْ.

ثم إن السكون ليس مما يعرقل اللفظ بالوصل، كما يدعي قطرب، لأننا نرى اللهجات العامية في أقطارنا العربية تلتزم سكون أواخر الكلمات، في جميع صور الكلام، مع أن العامية أميل إلى الخفة من الفصحى، وأكثر تتبعاً لها. وأكثر اللغات الأعجمية يعتمد تسكين أواخر الكلمات، ولا يفرّط فيه.

والأمثلة التي اعتمدها قطرب، لنقض ارتباط المعاني بالأعاريب،

---

(١) الإيضاح ص٧١ والتبيين ص١٦٠.

ليست دليلاً على ما ذهب إليه . فالجمل : « إنّ زيداً ناجح ، ولعل زيداً ناجح ، وكأنّ زيداً ناجح » ، وإن كان فيها اختلاف دلالي بين التوكيد والرجاء والظن ، هي من الزاوية النحوية تجتمع في بؤرة واحدة . أعني أن مصدر الخبر في كل منها هو مفعول لفعل فاعله المتكلم : أؤكّد نجاحَ زيد ، وأتوقّع نجاحَ زيد ، وأظنّ نجاحَ زيد . وهذه الدلالة النحوية الموحّدة هي التي جمعت بين « إنّ » وأخواتها ، في نسق واحد ، يتميز من سائر الأدوات .

وقولك : « ما رأيته منذ يومين » يعني أن مدة الفراق زمن محدود بيومين كاملين ، لأن « منذ » فيه بمعنى « مِن » و « إلى » ، أي : لابتداء الغاية وانتهائها معاً .[1] أما قولك : « ما رأيته منذ يومان » فيعني أن ما بينك وبين لقائه يومان ، وقد يكون أقل منهما أو أكثر ، ثلاثة أو أربعة أو عشرة من الأيام ، لأن « منذ » فيه بمعنى « مِن » فقط ، أي : لابتداء الغاية ، وأنت أخبرت عن بعض ما مضى دون تحديد دقيق .[2]

والفرق بين قولك : « ليس زيد بجبان ولا بخيلٍ » وبين « ولا بخيلاً » أن العطف في الأول ينتقل معه معنى التوكيد للنفي ، بما جلبه من الجر بالباء الزائدة ، في حين أن العطف في الثاني خال من ذلك التوكيد ، لأنه لم يستصحب لفظ الجر ، وجاء الاسم منصوباً لمحل الخبرية المجردة من التوكيد.

والخلاف بين الجملتين « ما في الدار أحدٌ إلاّ زيداً » و « ما في الدار أحد إلاّ زيدٌ » قريب مما قبله ، لأن في الثانية توكيداً لا تلمسه في الأولى . وسبب ذلك أن « زيد » بدل من « أحد » ، وللبدل حق تكرار التعبير قبله ، وفي التكرير المقدر يتحقق التوكيد . ولهذا ذكر سيبويه[3] أن البدل في

---

(١) التصريح على التوضيح ٢ : ١٧ ـ ١٨ .

(٢) حاشية الشيخ يس على التصريح ٢ : ١٩ ـ ٢٠ .

(٣) الكتاب ١ : ٣٦٣ .

الاستثناء يكون بمعنى « لكنّ » ، فهو كالاستدراك بجملة ثانية . وأنت تلحظ ذلك في تنغيم الجملتين ، فالأولى تقرؤها :

ما في الدار أحدٌ إلاّ زيدا .

وتقرأ الثانية بوقفة لطيفة بعد « أحد » :

ما في الدار أحدٌ ـ إلاّ زيد .

وفي هذا تعبير عن الاتصال والانفصال من ناحية ، وعن تكرار التركيب في البدل بتقدير « لكنّ » التي تحقق ما قبلها وتؤكد ما بعدها .

وكذلك الشأن في القراءتين ، لأن التركيب في حالة النصب جملة واحدة ، فيها « كلَّ » لتوكيد استغراق ما قبلها ، وهو في الثانية جملتان : كبرى تشمل جميع الكلمات ، وصغرى « كلُّه لله » وهي خبر « إنّ » . وفي التلاوة يحسن أن يكون اتصال تام بين مفردات القراءة الأولى ، وتكون سكتة لطيفة بعد « الأمر » في الثانية. وهذا يعني أن الخبر هنا بجملتين، فهو أوكد منه في جملة واحدة ، وهو توكيد لغوي لا نحوي ، وسيلته التعدد والاستطالة .

وأنت معي ، بعد هذا التحليل ، أن ما اعتمده قطرب لرفض نظرية العامل مدفوع لايُحتج به ، وأن مدعيه يتجاهل الفوارق المعنوية الدقيقة ، بحماسته في الدفاع والهجوم ، أو يغالط في البحث والجدال . وعلى كل حال ، فإن ما أمَّله رجال الدرس النحوي من مقولة قطرب قد ذهب أدراج الرياح ، كما كان ما أمَّلوه من مقولة الخليل .

وليس يعني هذا أن مشكلة العامل الإعرابي قد انتهت إلى حل معقول ، فقد طرحت فيها نظريات مختلفة ، وما زالت تنتظر المزيد ، لتستقر في نفوس الباحثين والدارسين ، وحسبها أن تبقى في مجال التاريخ النحوي ، يتتبعها العلماء والمختصون ، دون أن تُشغل بها عقول الناشئين من الطلاب ، والراغبين في المهارة اللغوية .[1]

---

(١) انظر مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء ص٢٧ ـ ١١٢ .

والجدير بالذكر ما يشيع في الدراسات المعاصرة ، من سيطرة نظرية العامل على البحث النحوي في التصنيف والعرض . وهذا زعم ينكره ما هو واقع في مصنفات النحاة حتى القرن السادس ، إذ يكون العامل فيها مثل سائر المقولات ، كالحذف والتقديم والمطابقة . . . وإنما أصبح له أثر ظاهر في الألفية وشروحها ، فكان ما توهمه المعاصرون .

٣ـ توجه في الصرف :

في المبدأ السادس من التوجهات العامة ، رأينا الدارسين المجددين يتهمون القدماء ، بتغليب الكلام المكتوب في تحليلهم على المنطوق . وبناء على هذا الاتهام ، رأى أحد زملائنا أن النظام الصرفي التراثي أصابه خلل كبير . فقد ربط السلف بين الدراسة الصرفية والكتابة ، فتداخل ما هو من علم الرسم وما هو من ظواهر النطق .

والسبب في ذلك ، كما يقول ، هو الاعتقادُ بأن اللغة هي ما تحتويه رموز الكتابة ، من حروف وكلمات وتراكيب . وبذلك أصبح النظام القديم محشوًّا بالأخطاء ، كالجثة المحنطة التي مآلها التحلل ، وليس اللغوي من هواة المحنطات . ولذا وجد الزميل الكريم نفسه مدفوعاً إلى وضع منهج للصرف العربي ، على أساس الدراسات الصوتية الحديثة ، يعتمد فيه رسم الأصوات بالحروف اللاتينية الاستشراقية .[1]

ولما كان علماء اللغة المحدثون يدرسون أصوات اللين الإنسانية جملة واحدة ، سواء كانت حركات أو مدوداً ، ويرون أنها تجتمع في زاوية متميزة ، وتشكل نموذجاً خاصًّا ، رغم ما يقع من الاختلاف فيها بين الأمم والأفراد ،[2] فإن من المنهج العلمي أن يكون البحث في لغة العرب كذلك .

---

(١) المنهج الصوتي ص ١٠ .

(٢) الأصوات اللغوية ص ٣٠ ـ ٣٧ .

وهذا يعني أن حروف المد العربية حكمها حكم المدود الأوربية التي هي نتيجة تعاقب حركتين متماثلتين . ولذا وجب علينا أن نسمي الألف فتحة طويلة ، والياء كسرة طويلة ، والواو ضمة طويلة ، وليس لنا أن نسميها حروفاً كما وهم القدماء نتيجة التماثل في الرمز الكتابي .(١)

ذلك أن الانزلاق بين فتحتين يشكل ألفاً ، وبين ضمتين يشكل واواً مدّيّة ، وبين كسرتين يشكل ياء مدّيّة أيضاً . فالفعل « قالَ » أصله « قَوَلَ » ، ومقطعه الأوسط « وَ » مكون من حركتين مختلفتين ـ وهو ما ترفضه اللغة ـ فأُسقط العنصر المعرقل ، أي : الضمة التي يسميها النحاة واواً ، واتصلت الفتحتان فكانت الفتحة الطويلة . وكذلك الفعل « باعَ » أصله « بَيَعَ » ، أسقطت منه الكسرة التي يسمونها الياء ، فاتصلت الفتحتان وكانت الفتحة الطويلة أيضاً . والحال في الفعلين « دعا ورمَى » شبيهة بالفعلين السابقين في حذف الضمة والكسرة ، من « دَعَوَ » و« رَمَيَ » ، لتشكّل الفتحتان فتحة طويلة . وعلى هذا يكون وزن الأوّلين « فالَ » بإسقاط العين ، والأخيرين « فَعا » بإسقاط اللام .(٢)

وهذا قياس أرسطي ـ كما ترى ـ حمل فيه صاحبنا الصوائت العربية على الصوائت الغربية ، في التكون والصيرورة ، لما بينها من التقارب في اللفظ . وكان رائده فيه الأب اليسوعي هنري فليش ، حين تعرض لنحو : كاتَبَ وكُوتِبَ ، وبيّن لفظهما بالحرف اللاتيني ، وجعل الألف فتحة طويلة ، والواو ضمة طويلة أيضاً ،(٣) واتكأ بإشارة عابرة على نص ابن جني : « أن الحركات أبعاض حروف المد واللين » .(٤)

---

(١) المنهج الصوتي ص ٢٩ ـ ٣٠ و٣٧ .
(٢) المصدر نفسه ص٨٣ ـ ٨٧ .
(٣) العربية الفصحى ص ٥٤ . وانظر المنهج الصوتي ص ١٦ .
(٤) سر صناعة الإعراب ص١٧ والمنهج الصوتي ص٣٥ .

ولو أنه نبش تربة الماضي لتبين له أن من المستشرقين من كان أسبق من الأب في مذهبه ، وأكثر وضوحاً وقرباً إلى ما جاء في « المنهج الصوتي » مثلَ كارل بروكلمان في حديثه عن الأصوات السامية ، وزعمه تكون المد من حركتين متماثلتين أو مختلفتين ، تعويضاً مما حذف بعد سقوط الواو أو الياء ، أو تكونه دون حذف ،[١] ومثلَ أستاذه صاحب « الأصوات اللغوية » ، حين تحدث عن المدات العربية وجعلها حركات طولية ، لا فرق بين الجانبين إلاّ في الكمية من الطول ، لأن كيفية النطق واحدة من حيث وضع اللسان . وكذلك ما كان من مزاعم المستشرق برجستراسر .[٢] بل لرأى في أوابد الأقوال البائدة ما يسعفه ، في الوزن الصرفي الذي زعم ، فقد أجاز عبد القاهر الجرجاني أن يكون وزن قالَ : فالَ ، ووزن رَمَى : فَعَى .[٣]

وعلى كل حال فقد راقت نظرية التمدد هذه ، شأن كل وافد من الغرب ، زملاءنا المتخرجين من الجامعات الأوربية ، والمناصرين للدرس اللغوي الحديث ، فراحوا يؤيدونها بالأدلة والأمثلة والبحوث ، في مقالات ومحاضرات وندوات ومجالس وقاعات للدراسة الجامعية ، ويجادلون عنها في كل موقف ومجال . وبذلك أصبحت موضوع الحديث اليومي في الدرس اللغوي ، ومثار خلاف وصراع بين القديم والجديد . ومن ثَمّ كان علينا أن نقف منها موقف الباحث الأمين .

فقد يُسلَّم لما ذكرناه من أمثلة هذه النظرية قبل ، من الحذف والانزلاق بين الحركتين ، لكن هذا التسليم يتأبّى حين التعرض لصور أُخرى من الإعلال ، مثل : خافَ ويقولُ ويبيعُ ويخافُ ورضيَ وقيلَ وبيعَ . . . حيث

---

(١) فقه اللغات السامية ص ٤٢ و١٤٤ و١٤٦ . وانظر ص٥٣ منه .

(٢) الأصوات اللغوية ص ٣٨ ـ ٤٠ والتطور النحوي ص ٥٩ ـ ٦٥ .

(٣) شرح الشافية ١ : ١٨ وتصريف الأسماء والأفعال ص٢٢ .

يكون الحذف والتبديل للأصوات وتمديدها اعتباطاً ، دون منهج ولا بيان .[(١)] بله ما يقع للفعل والاسم من زيادات وتصرفات غَفَلَ الزميل الكريم عن التعرض لها ، أو تطاول في الافتراض والتقدير .

وإلاّ فكيف نستطيع أن نفسر نحو : هابَ وطالَ ، وأبانَ وأعادَ ، ويختارُ وينقادُ ، ويستعينُ ويستقيلُ ، وخافٌ وراحٌ ، ومُعيدٌ ومُفيدٌ ، ومَدينٌ ومَهيبٌ ، ومستطيلٌ ومستميلٌ ، وفَتَيانِ وعَصَوانِ ، ومصطفَيانِ ومستشفيانِ ، دون تمحل في التقديرات والبتر والزيادات والتحولات ، ولا سيما حين تتعقد الألفاظ ، باتصال الضمائر والتوكيد والبناء للمجهول والتصغير والنسبة وأنواع الجموع ؟ فمِن مبادئ العلوم المقررة أن النظرية المفترضة يجب أن تحل جميع عناصر الموضوع ، وتشملها بالأسلوب النموذجي الموحد ، إلاّ ما شذّ لأسباب خاصة متميزة .

ومن مبادئه أيضاً أن يستمد البحث العلمي حلوله ومصطلحاته من واقع المادة نفسها ، وما يناسب طبيعة الموضوع المطروح ، وما يوافق سائر الضوابط والأحكام السارية فيه ، لتكون النتائج واقعية عملية ، لا نظرية مبتوتة بعيدة عمّا تصف وتعالج .

والمقرر في علم العربية ، بلا خلاف أو نزاع ، أنه لا يلتقي فيها حركتان ولا مدّان . ولهذا كان العربي يتخلص ، مما قد يجتمع فيه الألفان ، بإبدال الثانية همزة ، نحو : حمراء وصفراء ولمياء وحوراء . ولما اعترض في ذلك أحد الطلاب القدماء شيخه ، مفترضاً إمكان لفظ ألفين متواليتين وحاول مد الألف كثيراً كثيراً، أجابه الشيخ : لو مددتها إلى الصباح لما كانت إلاّ ألفاً واحدة.

وافتراض هذه النظرية اتصالَ حركتين أمر بعيد عن العربية ، وإن كنا نراه في اللغات الغربية بسعة وانتشار ، إذ ليس فيها صور رمزية للمد تتكون من

---

(١) المنهج الصوتي ص٨٣ ـ ٩٥ .

صوت واحد . فهي تصل بين رمزين أحياناً لتعبر عن المدود : EE OO OU EA .

فللغات الأوربية خصائص لا تجدها في العربية ، ولا يجوز أن تفرض عليها . ومن ذلك أن يرمز بالصوت الواحد إلى صوتين في وسط الكلمة أو آخرها نحو : Life sky Tide أو في أولها نحو : A O I E U أو إلى ثلاثة أصوات نحو : Tired . وقد يرمز بالصوتين إلى صوت واحد نحو : th , ch . وربما تطور الصائت المفرد إلى صائت مزدوج أو العكس ، نحو ما في الألمانية :

Ī ← IE , I ← EI , AI ← EI ← I

ثم إن ما نُقل عن ابن جني مبتور فقدَ دلالته المقصودة ، إذ جاء بعده متمماً له : « قد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألفَ الصغيرة ، والكسرة الياءَ الصغيرة ، والضمة الواوَ الصغيرة » . والفرق كبير مثلاً بين أن تكون الفتحة بعض الألف فقط وأن تكون ألفاً صغيرة . فبعض الشيء قد يكون مماثلاً لبعضه الآخر ، في الشكل والقوة والتكوين ، وإن كان كثيراً ما يخالفه في تلك الظواهر ، كالطفل بعضاً للأسرة ، والحرفِ بعضاً للكلمة ، والكلمة بعضاً للجملة ، والغصن بعضاً للشجرة . أما الكبير فليس تكراراً للصغير أبداً . فالشاب ليس تكراراً للطفل ، والبحر ليس تكراراً للبحيرة ، والغزال ليس مضاعفة للغُزَيِّل ، والدائرة الكبيرة ليست مضاعفة للصغيرة .

نعم يبدأ صوت المد من موضع صوت الحركة . غير أنه ينطلق بعد ذلك ليعبر عن نفسه بتغيير في شكل الفم لساناً وشفتين . فالألف يكون فيها ، بعد تشكل الفتحة ، انفراج واسع للشفتين وانخفاض واسع للفك الأسفل واللسان . والياء يكون معها ، بعد تشكل الكسرة ، اتساع أفقي للشفتين وقربهما من الأسنان مع الخفض ، واتساع الفراغ بين وسَطِي اللسان والحنك . والواو يكون معها أيضاً ، بعد تشكل الضمة ، ازدياد ضم الشفتين مع مدهما

إلى الأمام ، واتساع الفراغ بين أقصَيَيِ اللسان والحنك .

وليس شيء كالزاوية يمثل هذا الخلاف . فهي تبدأ من نقطة تلاقي الضلعين ، ثم يفترقان ليتسع الفراغ بينهما كلما ازداد طولهما . وخطأ فاحش أن تقول : إن الفراغ هذا هو نفسه من حيث الكمية ، لا من حيث المقياس الهندسي النظري ، في مكان الافتراق ونهاية الزاوية .

إن في المد تضخيماً ظاهراً للصوت ، وتغليظاً واضحاً له ، إذ يكون معه في الواو والياء احتكاك الهواء عند مخرجهما ، وتذبذب الأوتار الصوتية ، الأمر الذي لا يكون مع الحركات .(١)

وقد لاحظ ذلك علماء اللغة والخط عند العرب ، وعبروا عنه بالرسم تعبيراً صادقاً ، فلم يجعلوا المد حركة مزدوجة كالتنوين ، ولا حركة ممدودة مطولة ، وإنما رسموه بقلمٍ أغلظ وأضخم من القلم الذي ترسم به الحركة ، تعبيراً عن الخلاف الصوتي الكبير بين الجانبين . ثم كان علم التجويد ، فبلغ علماؤه القمة في الوصف والتفسير والتطبيق ، والتصوير والتعبير والبيان .

وابن جني ليس صاحب السبق في هذا ، ومقولته مشهورة متداولة قبله ، يرجع أصلها إلى الخليل بن أحمد ، كما ذكرنا في التوجهات العامة قبل ، وهو الذي ابتكر رموز الحركات ، مصغرة جدًّا من المدود ، واعياً لما يصنع من رمز دال على أبعاد الصوت ومداه . وقد ذكر ابن جني نفسه ، في مقالته تلك ، ما كان عليه قدماء النحويين من التعبير الدقيق والمقصد البليغ ، وتابع ذلك المتأخرون حتى رأينا ابن يعيش يقف عند الواو والياء المتحركتين بعد فتح ـ وليستا حرفي مد ـ فيقول عنهما : « إن الواو تُعَدّ بضمتين ، وكذلك الياء بكسرتين » . ولا شك أنهما في المد أضخم من ذلك وأغلظ . ولذا قال

---

(١) التطور النحوي ص ٤٦ ـ ٤٧ .

بعدُ عن الفتحة : إنها بعض الألف وأول لها .[١] وهذا يعني ما ذهبنا إليه ، من أن المد يبدأ من صوت الحركة ، ثم يكون له صوته الخاص به .

بل إن غير النحاة كان على بينة من ذلك ، فالشيخ الرئيس ابن سينا (ت ٤٢٨) ـ وهو من الفلاسفة والأطباء ـ يسمي الحركات ألفاً صغرى ، وواواً صغرى ، وياء صغرى ، ثم يقول : « وكل صغرى فهي واقعة في أصغر الأزمنة ، وكل كبرى ففي أضعافها » .[٢] ولا شك أن اسم التفضيل أكثر بياناً من الصفة المشبهة ، لما نحن فيه من الفروق . فالمد كالإشباع للحركة ، وفي الإشباع ، عدا الاستطالة الزمنية ، تضخيم وتغليظ ليس لهما حظ في الحركات.

وقد أبعد أبو علي الفارسي أكثر من هذا وذاك ، حين جعل الحركات حروفاً خالصة ، فقال : « وهذا ، الذي يسميه أهل العربية حركةً ، حقيقةً إنه حرف . فالفتحة كالألف ، والضمة كالواو ، والكسرة كالياء ، في أنهن حروف كما أنهن حروف . إلاّ أن الصوت بهن أقل من الصوت بالألف وأختيها ، وقلة الصوت بهن ليس يخرجهن عن أن يكنّ حروفاً » .[٣] إنها إذاً حروف متميزة ، والقلة والكثرة في الصوت لا تعنيان ما يذهب إليه رجال الدرس الصرفي الحديث .

والقياس الذي أجروه بين الصوائت العربية والغربية ضعيف جدًّا ، لا يقوم له قائمة في مجال البحث العلمي ، لأنه كما يقول المناطقة قياس مع الفارق ، ليس بين الأصل والفرع فيه تشابه يجيز الحمل بينهما . وقد رأينا من قبلُ ما بين العربية واللغات الأوربيةمن خلافات ، في طبيعة المدود وتكونها والتعبير عنها . أضف إلى ذلك أن المدود في نحو : يرمي ويدعو ويقول

---

(١) شرح المفصل ١٠ : ١٦ .

(٢) أسباب حدوث الحروف ص١٢٦ .

(٣) المسائل المشكلة ص ٤٨٧ ـ ٤٨٨ . وانظر الإبانة في اللغة العربية ١ : ٨٦ .

ويبيع ، ورمى ودعا ورام وقال ، وباب وعار ، هي عنصر أصيل في تكوين الكلمة ، إما هو أصل في لفظه ، وإما محول عن أصل . إنه حرف عربي متميز ، لا صوت فحسب كما عند الغربيين ، ولا مُشاحّة في الاصطلاح .

وقد يحل محل المد في لغتنا حرف صامت أيضاً ، نحو : ايتصل واتّصل ، ومُوتعد ومتّعد ، وعجوز وعجائز ، وضمير وضمائر ، ورسالة ورسائل ، ورثى ورثأ ولبّى ولبّأ ، وشابّة وشأبّة ، وجانّ وجأنّ ، ومُوقد ومُؤقد ، وموسى ومؤسى ، وبعدما وبعدمَتْ .

والعكس وارد أيضاً ، نحو : أُؤْمنُ وأُومنُ ، ولُؤم ولُوم ، ويؤلمُ ويولمُ ، وإئمان وإيمان ، وبئر وبير ، والهادئ والهادي ، ودنّار ودينار ، وقرّاط وقيراط ، والسادس والسادي ، والثعالب والثعالي ، وإنسان وإيسان ، وأأدم وآدم ، وأأمنَ وآمنَ ، ورأس وراس ، وثأر وثار ، وسألَ وسالَ ، وملأَ وملا ، ورأيت زيداً ورأيت زيدا ، وإذن وإذا ، وإمّا وإيما ، وهل تحضرَنْ وهل تحضرا ؟ وهذا كله غير معروف لدى الأوربيين ، لأن لغاتهم ليست شقائق العربية ، تجد فيها مثلاً البدء بالساكن ، وتتابع عدة صوامت أو صوائت ، نحو : Bergstrasser deau Leau strong .

والهمزة عندهم ليس لها رمز خاص ، فهم يلفظونها في أول الكلام إن كان صائتاً ، ثم يحذفونها في الوصل ، لينقلوا حركتها إلى ما قبلها ، كما رأينا في حديثنا عن « توجه في الإعراب » . ومثله وارد في العربية ، نحو : لوْ أتى ولوَتى ، ومنْ أُمّك ومنُ مّك ؟ ومسألة ومسلَة ، والمرأة والمرَة ، ومِنْ إمام ومِنِ مام . والاشتراك في هذه الظاهرة وحدها لا يجيز التشابه والقياس ، ليقال : إنه التقى في العربية حركتان ، فكان منهما حرف مد .

المد في العربية لا يتكون من حركتين ، لأن من المحال أن تجتمعا . ولكنه قد يتولد من إشباع الحركة ، نحو : صيارف وصياريف ، ودراهم ودراهيم ، وقسطل وقسطال ، وقرنفل وقرنفول ، وأنَ رأيتُ وأنا ، ورأيتم

الحقيقة ورأيتموها . والعكس وارد أيضاً ، نحو : معاني ومعانٍ ، وقاضي وقاضٍ ، وزناديق وزنادِقة ، وأما والله وأمَ والله ، وهُدابِد وهُدَبِد ، ولفظ نحو : حاملو اللواء ، ورامي الجبال ، ومنتدى الغرباء ، ورمى الطفل ، ويدعو الله ، ويقضي الحق .

إن للعربية أصولاً وأحكاماً ، قد تشاركها فيها بعض اللغات السامية أو في بعضها ، فيجوز بينهما القياس بحذر ودقة . أما اللغات الهِندَرُبِّيّة فهي مجموعة مزعومة التقارب فيما بينها في بعض الخصائص ، وليس لها بالعربية صلة أو تشابه إلاّ في أنهما لغتان . وبهذا يكون نقل الأحكام بينهما ضرباً من التحكم والاجتراء .

الحصيلة الإيجابية

رأينا فيما مضى صور التعاون والتبادل والتأثر والتأثير ، بين الناس والعلوم والفنون والحضارات ، فكانت حقائق واضحة تقدم للحياة نسغاً سائغاً ، لتهيئة الظروف المناسبة للاستمرار والتجدد والنماء ، عندما تكون تلك الظواهر متزنة واعية إيجابية . ذلك لأن الله ـ تعالى ـ جعل الناس شعوباً وقبائل ليتعارفوا ويتعاونوا ، ولأن الحكمة ضالة المؤمن ، والمفلحين هم الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه .

ثم وقفنا على نماذج من توجهات الدرس النحوي الحديث ، عند العرب ، في المنهج والإعراب والصرف ، فإذا هي نظريات لا تثبت عند الاختبار ، لتأخذ طابع الحكم العلمي السديد . والسر في ذلك واضح للعِيان ، يمكننا أن نرده إلى سببين :

أحدهما : أن أصحاب هذه التوجهات وقعوا فيما أخذوه ظلماً وافتراء على نحاة العرب . فقد نعَوا عليهم تقليد الأعاجم في التفكير والتحليل ، ثم ارتموا هم في أحضان الأوربيين متابعين مقلدين . واستنكروا من القدماء استخدام المنطق والتعليل ، ثم لجؤوا هم إليهما لتسويغ ما ينقلون من

الأحكام والقوانين. وكان حرِيّاً بهم، وقد عرفوا مواطن الضلال، أن يحذروا الوقوع فيها، ويتجنبوا الدنو من محيطها المشبوه.

والآخر: أن الصلة بين القديم والحديث لم تكن دقيقة واضحة لدى أكثرهم، لأنهم اطلعوا على نتاج علماء اللغة المعاصرين، قبل أن يتمكنوا من التراث النحوي: يستوعبوا دقائقه وتفصيلاته ومصطلحاته، وما هو أصيل فيه له أدلته، وما هو دخيل دعيّ مدفوع. فكان لديهم سلبيات سطحية عن المتأخرين، غذتها نقود الأوربيين لأسلافهم، فانطبعت في الأذهان على أنها نقائص التراث العربي.

ولهذا كانت مصادرهم التي يرجعون إليها، ويحيلون عليها في كتاباتهم، جلّها أوربية أجنبية حتى في تفسير ظواهر العربية وتاريخ النحو العربي. فإذا أرادوا الرجوع إلى كتاب، من مصادر تراثنا، اقتطفوا نتفاً من هنا وهناك، وتوهموا فيها الأباطيل.

ولسنا نلقي التهم جزافاً، كما فعلوا هم في الحكم على النحو والنحاة. وهذا زميل كريم، هو أحد روّادهم وشيخ أساتذة الدرس الحديث، يقف على نص لابن جني، في الاطراد والشذوذ فيسجل فيه جملة من الأخطاء الفادحة.[1] فهو ينكر على النحاة أن يرضوا مثل: استَحْوَذَ واستَصْوَبَ وأَخْوَصَ وأَغْيَلَت، لأنه يخالف القياس ولا يُقبل مهما أجاد المدافعون عنه في دفاعهم.

ويرى أنه لا مانع في المعنى أن يكون البيت المشهور:

لَيتَ شِعرِي، عَن خَلِيلِي، ما الَّذي غالَهُ، في الحُبِّ، حَتَّى وَدَعَهْ؟

روايتُه «وَدَّعَهْ»، بتشديد الدال. وأنت ترى: كيف يفسد المعنى بما اقترح؟

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ص٣٨ ـ ٤٠ والخصائص ١ : ٩٦ ـ ١١٠ . وانظر الأصول ص١٨٠ ـ ١٨٢ .

ثم ينقل مصطلحات ابن جني ، على ما هي عليه ، مخطئاً في فهمها . فالخبر لـ « عسى » يعبّر عنه ابن جني بلفظ « مفعول » جرياً على عادة القدماء في التسمح ، وصاحبنا ينقل ذلك دون بيان .

وتعليق ابن جني على قول العرب : « أقائم أخواك أم قاعدان » ؟ دون ذكر الضمير المنفصل في آخره ، بقوله : « العرب لا تقوله إلاّ : قاعدان . فتصل الضمير » يعلق عليه صاحبنا بأن مثله الآية الكريمة : ﴿ وأسَرُّوا النَّجوَى الَّذينَ ظَلَمُوا ﴾ . فالفاعل مستتر ، والألف علامة الاثنين ، والنون للرفع . أو يكون التقدير : أم هما قاعدان ، والألف فاعل ، ولا شذوذ عن القياس ! ثم يزعم أن ما أورده ابن جني في ذلك أخذه عن أحمد بن السراج (كذا) ، مع أنه ينقل في الصفحة ذاتها ما يخطّئه . أضف إلى هذا أنه يكاد يخطّئ قراءة « ما وَدَعَكَ » ، لأنها لم ترد في كتاب « النشر » لابن الجزري . وهذه الأوهام كلها في موطن واحد .

وفي التحليل الإعرابي يقف عند الآية الكريمة : ﴿ لَتُبلَوُنَّ في أمْوالِكُم وأنفُسِكُم ﴾ ، فيزعم أن حذف نون الرفع كان لأنها لامعنى لها ! فهي لمجرد الإعراب ، وأن الواو الثابتة مع الفعل هي لامه ، والمحذوفة هي واو الجماعة لدلالة الضمة قبلها (كذا) عليها .

لكأنه رجع في حذف الواو إلى ما توهمه السيوطي في تفسيره ،(١) ولم يرجع إلى أصول التحليل النحوي وقواعده ، ولا إلى المطولات من التفاسير والأعاريب ، ليتبين له أن المحذوف هو لام الفعل قبل أن تدخل نون التوكيد ، لاتصاله بواو الجماعة ، نحو : ترضَون وتسعَون وتلقَون ، وأن الواو حركت بالضمة لالتقاء الساكنين : الواو والنون الأولى من التوكيد ، لا لدلالة على واو الجماعة ، وأن نون الإعراب لها معنى نحوي أصيل .

---

(١) انظر تفسير الجلالين الميسر ص٧٤ والأصول ص ١٦١ ـ ١٦٢ .

وفي التحليل الصرفي يعرض لمسألة « خطايا » ، ويزعم أن وزنَها فَعالِيلُ أومَفاعِيلُ ، لأن أصلها « خَطايِيْء » ! يتوهم الكلمة على ستة أحرف ـ وهو أمر لا يقع فيه صغار الطلبة ـ ويضطرب في تلمس المتاهة التي اقتحمها ، فيضرب أخماساً لأسداس ، ويخبط خبط عشواء ، دون أن يصل إلى نتيجة . بل يطيل[1] في التفسير وإيراد القواعد الضابطة للتطبيق ، مع الإحالة إلى مرجع بسيط جدًّا ، النصُّ فيه صريح بأن الكلمة أصلها « خَطايِئ » بياء مكسورة ، هي ياء المفرد ، وهمزة بعدها هي لامه . فالوزن إذاً : فَعائلُ ، والكلمة من خمسة أحرف لا ستة . فتأمل .

هذه نماذج يسيرة ، مما صدر في الكتب والمقالات المعاصرة ، لمعالجة الموضوعات النحوية . ولو حاولتَ أن تجمع الأوهام كلها لتعذر عليك حصرها ، ولعلمت مقدار الاضطراب الذي يعانيه هذا العلم في نفوس الدارسين والمدرسين . إنها مأساة نعاني أصداءها ، في كل مجلس وندوة ومؤتمر وبحث وحوار وقاعة تدريس .

ولذا فإني آمل من زملائنا الأكارم ، رجال الدرس النحوي الحديث في دنيا العرب ، أن ينموا اتصالهم بالتراث ، مع روح المُحبّ الوفي المصلح ، ليستوعبوا حقائقه ودقائقه ومقاصده ، ثم يعيدوا النظر فيما صدر عنهم ، لتكون نتائج أعمالهم إيجابية واعدة بالخير والصلاح ، للعلم وطالبيه ومحبيه والعربية لغة لقرآن الكريم . ولا بد أن نُذَكّر أنفسنا جميعاً ، بقانون الحياة الأبدي . وهو أن الزبد يذهب جفاء ، وأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض ، ويكون له البقاء والنماء والإنتاج .

فإذا راعينا هذه الحقائق ، وتصفحنا تاريخ الدرس الحديث ، ومراحل نشوئه وتطور اتجاهاته ، والنتائج التي صار إليها في خطواته المتوالية ، تبدى

---

(١) الأصول ص ١٦٣ ـ ١٦٤ وشذا العرف ص ١٤٨ .

لنا توجه عملي يسعفنا في تقويم الواقع النحوي ، بتوزيعه ومضمونه وأساليب أدائه وتلقيه ودراسته .

فقد رأينا ، فيما مضى ، أن الدرس اللغوي الحديث نشأ لطيفاً سبيله الوصف المجرد ، ثم دخلته عناصر خفيفة من التفسير والتعليل بتلمس معطيات المقام ، وتوزعت مراكزه في بلاد الغرب ، ثم شرع يتبصر في خلفيات النص ، ليكتشف تاريخ تكونه وتطوره إلى الصورة الناجزة ، وما وراءها من مراحل تعبيرية غابت مع الأيام . وبذلك صار له اتجاهات متنوعة ، ومذاهب جماعية أو فردية لها الأسباب والتأويلات المختلفة .

ولو قارنت هذا بتاريخ النحو العربي لوجدت شِبه تطابق واتفاق ، مع اختلاف في درجة التطور ومضامينها ، لما بين العصرين من تفاوت في الحضارة ووسائل البحث . وهذا التشابه الظاهر بين التاريخين يحقق تأثر علماء الغرب بأسلافنا ، وهو أمر ظاهر البيان ومهم جداً لنا ، في تخطيط مراحل الدرس النحوي ومضامينه .

فإذا أضفنا إليه حقائق علم النفس ، في تطور الإدراك والتخيل والذكاء ، بين الطفولة والمراهقة والشباب ، من البسيط إلى المركب ، ومن الحسية إلى المعنوية المجردة ، ومن العملي إلى النظري ، ومن الموحد إلى التفريعات والمحاكمة والاستدلال ، تقرر لدينا إعادة النظر في مناهج الدرس النحوي ، لاستيعاب هذه الجوانب كلها ، في التوزيع والتصنيف وإعداد المعلمين والمدرسين والموجهين .

فالمؤسسات التعليمية في الوطن العربي تتوزع في مستويات وأنماط ، تناسب قدرات الطلاب وحاجاتهم والغايات التي يُعَدُّون لها . ومعنى هذا أن ما يدرس ، في كل مرحلة ومستوى ونمط ، يجب أن يتضمن من المادة النحوية وأساليب تقريرها ما يؤدي وظيفته ، على أكمل وجه وأنفعه .

فإذا استفدنا من تجارب الدرسين التراثي و الحديث ، في تطورهما

وتشعب المضامين والاتجاهات ، ومن معطيات علمَيِ النفس والتربية ، لاحظنا في توزيع المقررات النحوية أن تسير في توجه يوائم تلك الوظائف ، ويوافق مسيرة التفكير والتفهم للإعراب والصرف .

وعليه يكون طبيعياً جدًّا الاختلاف في الكمية والدرجة ، تبعاً لاختلاف الوظائف المرجوة من ناحية ، وللقدرات التي يتمتع بها الطلاب من ناحية ثانية ، وللاختصاص الذي يُعَدُّون له من ناحية ثالثة ، وللغاية المبتغاة من تدريس مادة النحو من ناحية رابعة . وإنما يتحقق ذلك بالفصل الكامل بين النحو العملي والنحو العلمي .

فيكون الأول للمراحل المدرسية برمتها ، والمعاهد والكليات غير المتخصصة في العربية ، لأن مهمة الإعراب والصرف فيها مقتضيات الحياة العملية . وهي المهارة اللغوية ، أي : القراءة السليمة ، والكتابة القويمة ، والحديث العربي الصحيح ، والفهم الدقيق لما يسمع أو يقرأ . وهذا يعني أن تتدرج المقررات فيها مع تلك المقتضيات ، من وصف سطحي مباشر ، إلى تفسير لطيف مبسط ، إلى تعليل خفيف بعيد عن الأساليب المنطقية القاهرة .(١)

ثم في الكليات والمعاهد التي تعد طلابها ، لتدريس النحو في المراحل المدرسية ، أو لمتابعة التخصص في هذا العلم ، يكون ميدان النحو العلمي ، حيث تبسط جميع الموضوعات النحوية ، من صوت وإعراب وصرف ، وما يتفرع عنها من تاريخ لهذا العلم ، تُعرض مراحل نشوئه وتطوره ، مع تتبع المذاهب والاتجاهات ، والخلافات الجماعية والفردية ، والتوجيهات التحليلية المختلفة ، وتراجم الأعلام والمصنفات ، والدراسات التراثية والحديثة المعاصرة .

---

(١) صحيفة المدينة المنورة ٨٢٧٣ : ٢ من ملحق التراث ، والمهارات اللغوية ص٩٩ ـ ١٠٠ .

كل ذلك بتوزيع مرحلي يناسب المستوى والقدرات والغاية ، وبحوار علمي يزن الأمور بروح النصفة والوفاء ، وبملاحظة أن هذه التوسعات المطروحة هي للعلم والعرفان ، لا يجوز أن يتبرع بها المدرسون في صفوف الطلاب ، لأن الغاية منها التأهيل لفهم الظواهر النحوية وتبسيطها لهم ، ومتابعة البحث العلمي بالإنتاج الشخصي الرصين .

ومعنى هذا أن تنحسر ، عن غير المتخصصين ، أمواج البسط لظواهر اللهجات والآراء ، والتوجيهات الإعرابية والصرفية المختلفة في التحليل ، وتحذف تلك الموضوعات البعيدة عن الاستعمال الواقعي ، كالمفعول معه وصور التمييز والتعجب والمدح والذم والاختصاص والتحذير والإغراء ، ودقائق التصغير والنسبة والتأنيث والتثنية والجمع ، والصياغة لما هو غامض أو شاذ من المشتقات وتصرفات الأفعال . وبذلك يتبقى من المادة النحوية قدر يسير ، يوزع في مواطن الحاجة بتدرج ويسر وصفاء .

ومن ثَمَّ تتوضع الدراسة النحوية في مراحل التعليم هرماً مقلوباً رأساً على عقب ، قمته في السنوات الأخيرة من الدراسة الابتدائية ، وقاعدته في مؤسسات العلوم العربية ، وبينهما تحدر للاتساع والعمق والتدقيق ، فيتم البناء النحوي المرجو في البلاد العربية .

فأنت ترى معي أن حاجات الحياة العملية تختلف ، تبعاً لمستوى الدراسة ونوعها وغايتها . ثم إن مردود التعليم ، شأن كل جهد مادي أو حيوي ، لا يكون ١٠٠٪ ، وإنما هو دائماً دون ذلك بقليل أو كثير ، فما يزوّد به الطالب المختص لا يتلقاه كله ، بل تتلاشى كميات منه في رِحل العملية التعليمية ، بين قدرات المدرس والطلاب ، ووسائل التدريس وأساليبه ، وخصائص البيئة الثقافية والاجتماعية ، والحوافز المادية والمعنوية .

ثم يتناقص ما رسخ في عقول الطلاب وألسنتهم وأقلامهم ، حتى إنه لا يبقى منه إلا **قدر ضئيل غائم القسمات . فإذا أرادوا استخدامه في الحياة**

العملية احتاجوا إلى جهد شخصي في المتابعة ، ليسددوا ما لديهم ويقيموا أوده في تحقيق المراد . ولذا كان من الضروري أن يزود كل مستوًى معلومات تفوق الحاجة الوظيفية ، بقدر ظاهر يعوِّض ما يحتمل تسربه قبل الممارسة والاستخدام .

قد يقال : هذا هو الواقع في مؤسساتنا التعليمية ، وما تذكره هو تحصيل حاصل . والجواب أن ذلك من الناحية النظرية صحيح ، أما من الناحية العملية فواضعو الكتب المقررة ، والمنفذون لما فيها من مديرين وموجهين وإداريين ، تتنازعهم صبوات وطموحات متفاوتة ، تحملهم على نشر ما في عقولهم ، من المعلومات والخلافات واللهجات ، وما يحتمله النص من وجوه التحليل الإعرابي والصرفي ، فإذا كل شيء جائز ، والتأويلات متيسرة ، والضياع ضارب أطنابه في العقول والنفوس والألسنة والأقلام .

وإلاّ فما معنى أن يلقن تلاميذ المدارس الإعدادية وجوه الإعراب بعد « لا سيما » ، وبعد الاستثناء بـ « خلا وعدا وحاشا » مجردة من « ما » أو واقعة بعدها ، والتابع للمنادى ، والمجرور لفظاً ، ولغة الحجازيين والتميميين في خبر « ما » ، والعطف على اسم « إنّ » قبل الخبر وبعده ، وعلى فعل الشرط الجازم وجوابه ، والشواهد الغريبة أو الشاذة في الإعراب والصرف ، والوجوه المحتملة في : لا حول ولا قوة إلاّ بالله ؟ حقًّا لا حول ولا قوّة إلاّ بالله !

إن أمثال هذه المعلومات ينبغي أن يحصر في حيز الدراسات المتخصصة ، بل إن بعضها كالوجوه والاحتمالات والمذاهب والخلافات ، يجب أن ينقل إلى تاريخ النحو ، ليتلقاه طلاب تلك الدراسات في السنوات الأخيرة ، بعد أن يتقنوا الأصول النظرية والعملية للقواعد والأحكام ، وتتضح في أذهانهم وخبراتهم ، لئلاّ تلتبس الأصول بالفروع ، والواجب بالجائز ، والصحيح بالضعيف ، والنادر والشاذ . وإلاّ فإن ركاماً مزيجاً من المتناقضات والمتنافرات

والمتشابهات سيعيش في قلوب أبنائنا وألسنتهم وأفـواههم وأقلامهـم، ليصبح لديهم جائزاً كل شيء ، وله نظائر في المذاهب واللهجات والنظريات .

والنتيجة الفادحة لهذا كلّه أن يرسـخ في أذهـان الدارسـين والمدرسـين وعامة الناس، فتياناً وشباناً وشيوخاً، ما غرسه الجهل وأعداء العربية ، من أن لغتنا الحبيبة عسيرة جدًّا، ونحوها بحر لا ساحل له ولا قرار، والمهارة اللغوية عند العرب في القراءة والفهم والكلام والكتابة محال في محال .

* * *

٢

مشكلة الزيادة لحروف المعاني

التعريف بالبحث :*

تناول هذا البحث قضية الزيادة لحروف المعاني ، بعد أن اختلفت فيها الآراء وتناقضت فيها الأقوال ، على مر العصور ، بين علماء العربية . وقد مهد لها بتحديد مفهوم الحرف ، وتحقق زيادة حروف المباني في صيغ الأسماء والأفعال لمقاصد معنوية مختلفة ، ثم عرض لمقولات العلماء في هذه القضية ، من مقرين ومنكرين ، ليبينَ أن الخلاف بينهم كان لملحظ لفظي صِرف ، بعيد عن المفهوم الاصطلاحي للزيادة النحوية ، ويحققَ صحة قول المقرين لهذه المسألة ، مع الاحتراس بوجوب بيان المقاصد المعنوية واللفظية لزيادة الحرف في التركيب .

ومن ثَمَّ استعرض البحثُ تلك المقاصد ، في صوَر من وظائف التوكيد الخالص ، والمعاني البلاغية التي قد تكون مع التوكيد ، والفوائد اللفظية الواردة أيضاً . وأخيراً ختم البحثُ مسيرته بإضاءات تزيل التردد في قبول النتائج ، وتقرب إلى النفوس مقاصد العلماء في هذه السبيل . كل ذلك بأدلة موضوعية وشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف وأقوال العرب شعراً ونثراً .

---

* نشر هذا البحث في ١٠ : ١٤٧ ـ ١٩٦ من مجلة « الأحمدية » بدبي .

مشكلة الزيادة لحروف المعاني

هذه مسألة قديمة جديدة، يتطارحها العلماء والباحثون، في ميادين اللغة والنحو والبلاغة والتفسير والأصول والنقد والأدب، وما تزال تتجدد مع الأيام، في كل مجلس وبحث من تلك الميادين، بين قبول ورد، ورضا وسخط، وإنكار وإقرار، مع مسيل من الأدلة والاحتجاج، وألوان من التنابذ بالألقاب.

ونحن نحاول، بعون الله تعالى، أن نعرض ههنا لها، مع شيء من التفصيل والبيان، آملين أن يكون فيما نقوله توفيق ورشاد. ولسوف ترى أن النزاع في الأمر شكلي، مصدره الخلافُ في أساليب العرض والبيان، والاختلافُ في فهم المصطلح المستعمل، مع اتفاق الجميع على أنّه: لا مشاحّة في الاصطلاح.

مشكلة الزيادة

١ـ أنواع الحروف :

الحرف في اللغة هو، من كل شيء، طرفه وشفيره وحدّه. هذا هو الأصل اللغوي في الأشياء، كالكتاب والسكين والجدار والمنضدة والسفينة واللسان. وقد يكون بمعنى ما نتأ من الجبل، أو الكلمة الواحدة، أو الناقة المهزولة، أو النجيبة الضامرة، أو العظيمة الصلبة، أو الوجه الواحد. وفي الاصطلاح يَرِد الحرف مراداً به اللغة من لغات العرب، أو القراءة المنسوبة من القراءات، أو النحو من الأنحاء السبعة المتفرقة في قراءة القرآن، مما يرجع إلى اللفظ والمعنى، دون صورة الكتابة أو صورة الكلم.(١)

---

(١) الكليات للأبي البقاء الكفوي ٢ : ٢٤١ ـ ٢٤٢.

وفي اصطلاح علماء العربية يَرد الحرف بمعنيين اثنين : أولهما حرف المبنى ، وهو ما تتركب منه الكلمة ، من حروف المعجم التسعة والعشرين . فقولك « كتاب » مبني من أحرف الكاف والتاء والألف والباء ، و« يستغفر » مبني من أحرف الياء والسين والتاء والغين والفاء والراء . والثاني حرف المعنى . وهو قسيم الاسم والفعل ، أي : « ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل » ، كما قال الإمام عليّ ، وتأثر به سيبويه ومن قلده .(١)

فهو يتضمن معنى نحويًّا معيَّنًا ، مثل قسيمَيه ، ويتميز بأن ما ينبئ عنه مخالف لكل منهما ، ولا يحصل في الذهن كاملَ الدلالة إلاّ بذكر ما ينضم إليه ، من الأفعال والأسماء والجمل . إنه معنى وظيفي تركيبي ، أي : نحوي إعرابي ، يحدده السياق والمقام . فقولك « ليت » موضوع لكل فرد من المتمنَّيات ، ويتعين بذكر متعلّقه ، نحو : ليت الشباب يعود . وكذلك الشأن في نحو : كأنّ ، وعن ، وأل ، وهل ، وفي ، وبل ، وحتى ، وسوف ، وإنْ ، وهلاّ ، ولكن . . .

وقد أوهم هذا كثيراً من النحاة ، فزعموا أن الحرف « ما دل على معنى في غيره » ،(٢) ثم فسروا ذلك بأن « مِن » مثلاً تدخل في الكلام للتبعيض . فهي تدل على تبعيض غيرها ، لا على تبعيضها نفسها ، وكذلك سائر الحروف . وقولهم هذا مردود ، لا يفيد شيئاً في تمييز الحرف .

ذلك لأن كلاًّ من الاسم والفعل قد يدل على معنى في غيره . فأسماء الشرط والاستفهام مثلاً تتضمن معنى نحويًّا ، فيما بعدها أيضاً . وقولك « من يجتهد ينجح » ترى فيه « من » يتضمن ترتب النجاح على الاجتهاد .(٣)

---

(١) أمالي الزجاجي ص٢٣٨ ـ ٢٣٩ ومعجم الأدباء ١٤ : ٤٨ ـ ٥٠ وشرح قواعد الإعراب ص٦٣ . وانظر الكتاب ١ : ٢ .

(٢) الإيضاح في علل النحو ص٥٤ وشرح المفصل ٨ : ٢ .

(٣) الجنى الداني ص٢١ .

والأفعال نحو : ذهب ونام ومات ، ورفع وجمع وأخذ ، وظن وعلم وأعطى ، تدل على أحداث منسوبة إلى غيرها ، كالفاعل والمفعول أو المفعولين ، ولا تتعين معاني الأحداث التي تتضمنها إلاّ بذكر ما تنسب إليه.[١] فلا غرو أن تبقى مقولة الإمام في تعريف الحرف حائزة قصب السبق حتى يومنا هذا .

٢ـ زيادة الحرف :

الزيادة في الشيء : أن ينضم إليه شيء آخر ، من جنسه غالباً . وتكون بمعنى الإضافة إلى ما هو تام ، أو تستعمل فيما يتم به الشيء ويكمل به عين الكمال . والزائد في كلام العرب لا بد أن يفيد فائدة معنوية أو لفظية ، وإلاّ كان لغواً وعبثاً . وقد تجتمع الفائدتان معاً في المزيد .[٢]

فالهمزة في نحو : أكرمَ وأخرجَ وأقرَّ ، مزيدة على أصل الأفعال ، وتفيد معنى التعدية والجعل ، على حين أنها في مثل : أحبّ وأطاقَ وأحرقَ وأوفَى ، هي للمبالغة في معنى الحدث وتوكيده ، وفي نحو : أنشدَ وأذنبَ وأجابَ وأوشكَ ، تكون للإغناء عن المجرد ، أي : لقيام الصيغة الجديدة مَقام الفعل المجرد ، في الدلالة على معنًى متميز ليس له لفظ يقوم به . وتضعيف العين في نحو : جرّحَ وقطّعَ وطوّفَ ، زيادة أيضاً تفيد التكثير للفعل ، والألف في نحو : صارعَ وجادلَ وشاقَّ ، زيدت في الأفعال لتدل على معنى المشاركة يبدؤها الفاعل، ثم للمضارعة زوائدها الأربعة المشهورة.

وكذلك الزيادات في الأسماء : أقلام ومساجد وقلوب وجبال وقناديل وأصابع ومساكين ، هي للدلالة على الجمع ، كما أن الياء الثالثة في نحو : طُفيل وشُويعر وعُصيفير ، زيدت بغية التصغير ، والمضعفة في مثل : علميّ

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ : ٢٦٨ ـ ٢٦٩ .

(٢) الكليات ٢ : ٤٠٦ ـ ٤٠٨ .

وأدبيّ ودمشقيّ ، أضيفت للنسبة ، والتاء أو الألف المقصورة أو الممدودة في الكلمات : حسنة وجميلة وحاضرة ومعلمة ، وذِكرَى وصُغرَى ودَعوَى ، وصحراء وبيضاء وببّغاء ، ألحقت لمقصَد التأنيث . ثم هناك زيادات كثيرة ، للدلالة على معاني : التثنية وسالم الجموع والفاعلية والمفعولية والتفضيل والمبالغة وأنواع المصادر وأسماء الذوات...[١]

هذا في حين أن المزيدات في نحو : جوهر وخِروع وفِردوس وسُودَد ، تساهم في تحسين اللفظ ، وتشكيل المفردات على نسق ، من الأبنية التي صيغ عليها مثل : جعفر ودرهم وقرطعب وجؤذر . أما الزيادات في نحو : سيطرَ ودهورَ وسنبلَ وجلببَ ، وعرمرم كُذُبذُب ومرمريس ، فهي تجمع تحسينَ اللفظ بصياغته ، وإكسابَه معنى جديداً ، في الحدث أو الوصفية .

وتلك الصور المختلفة من الزيادات أمر اتفق عليه العلماء ، وقرروه في أحاديثهم ومصنفاتهم ، دون خلاف أو شقاق . حتى إنهم تقرَّوا الحروف التي اطردت زيادتها في المفرد ، بعد استيفاء حروفه الأصلية ، فكانت عشرة جمعوها في « سألتمونيها » ، أو « اليوم تنساه » . وروي أن المبرد سأل المازني عنها ، فأنشده :[٢]

هَوِيتُ السِّمانَ ، فشَيَّبنَنِي ... وما كُنتُ، قِدمًا ، هَوِيتُ السِّمانا

فقال له المبرد : الجوابُ . فقالِ المازني : قد أجبتك في الشعر دَفعتين . يريد : هويت السمان .

هذا إذا كان الزائد من غير تكرار لبعض الأحرف الأصلية للكلمة . وإلاّ فإن كل حرف من حروف المعجم ، عدا الألف لأنها لا تكون أصلاً فيما يتصرف ، يصلح للزيادة مكرراً بمقاصد معنوية أو جمالية ، وقد تشمل

(١) تصريف الأسماء والأفعال ص٦١ ـ ٨٤ و١٣٠ ـ ١٤٨ .

(٢) المصنف لابن جني ١ : ٩٨ وشرح المفصل ٩ : ١٤١ .

النوعين معاً . وعليه فإن ما كرر في نحو : بشَّرَ وابيضَّ واطمأنَّ واغرَورقَ ، وطِلَّسْم ومُهنَّد وعَقَنقَل وبُهلول وكُذُّبذُب وزَمهرير ، له دلالات خاصة يعرفها أصحاب علم الصرف ، و علماء اللغة والأدب والنقد والتفسير .

أما حروف المعاني فلزيادتها أكثر من مفهوم عند النحاة . فقد يطلقون الحرف الزائد على بعض الأحرف ، لأنها تتصل باللفظ رسماً، لئلاّ يُظن أنها من نفس بنيته . قال ابن خالَوَيه :[١] « باللهِ : جرٌّ بباء الصفة . وهي زائدة ، لأنك تقول : اللهِ ، فتسقط الباء . وحروف الزوائد في صدور الأسماء ثلاثة : اللام والكاف والباء. فالكاف للتشبيه ، واللام للملك ، والباء للاتصال واللصوق ».

وهذا قول للنحويين يريدون به أن يميزوا هذه الأحرف عن حروف المباني الأصلية والمزيدة في المفردات ، نحو اللام في : لوم ، والكاف في كرم ، والباء في بشر ، والواو من كوثر ، والتاء من تنضب ، والميم والنون من منطلق .

وربما أطلقوا وصف الزائد « على ما يصل العاملَ إلى ما بعده ، ولا يمنعه من ذلك ، وإن كان معنى الكلام لا يصح بدونه . وذلك كـ(لا) في نحو ﴿ وحَسِبُوا ألاّ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[٢] وجئت بلا زادٍ » . فهم يسمون هذا الحرف زائداً ، كما يقولون عن « كان » ، في مثل » زَيدٌ ـ كان ـ فاضلٌ » : هي زائدة ، مع أنها » مفيدة لمعنى المضي والانقطاع . فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المُعترِضَ بين شيئين متطالبين، وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه ».[٣]

وقد يعبرون عن ذلك بالإقحام ، فيوهمون أن الحرف حشو ، دخل في

---

(١) إعراب ثلاثين سورة ص٥ . وانظر الجمل للخليل ص٣٣٤ وسر صناعة الإعراب ص١٢٠ ـ ١٢٢ وإعراب الجمل ص٣٣٧ ـ ٣٣٨ .

(٢) الآية ٧١من سورة المائدة . وانظر رصف المباني ص١٤٢ .

(٣) مغني اللبيب ص٢٧٠ .

الكلام لغير مقصَد مطلقاً . ومن هذا القبيل أن نحو قولك : « تُصدّقهم أوَ لو كانوا جاهلين » ؟ يذكر بعض العلماء فيه أن الهمزة مقحمة مزيدة لتقرير معنى الإنكار . وهو يقصد أنها مقحمة على ما بعدها ، مزيدة بعد اعتبار الحالية ، لا أنها مذكورة لغير إفادة .[١]

والمشهور بالزيادة الاصطلاحية ، في حروف المعاني ، هو أن يكون الواحد منها في الكلام لمعنًى يغاير ما له ، من المعاني التي يتضمنها أصالة أو اقتراضاً . يعني أنه لم يرد في العبارة ، لمعنًى هو جزء التكوين لها ، فيصحُّ التركيب النحوي بكامل وظائفه وعلاقاته ، دون تدخل ذلك الحرف . والسبب في هذا أن الحرف المذكور جاء ، ليفيد وثاقة وقوة للتركيب ،[٢] وليس المراد أنه لا معنى له ، ودخوله كخروجه كما يتبادر إلى الذهن .

فالكاف مثلاً معناها الأصلي هو التشبيه أو الخطاب ، وتقترض أحياناً من اللام مقصَد السببية أو التعليل ، ومن « على » معنى الاستعلاء ، ومن « عند » الدلالة على العندية ، ومن الواو مراد القسم ، ثم تراها في قول أوس بن حجر :[٣]

وقَتلَى ، كَمِثلِ جُذُوعِ النَّخِيلِ ... تَغَشّاهُمُ مُسبِلٌ ، مُنهَمِرْ

بعيدة عن تلك المعاني برمتها ، لأن كلمة « مثل » قد دلّت على التشبيه الذي هو من موارد الكاف ، فسدت عليها منافذ التوظف في واحد من مواردها . ولهذا يقول النحاة والبلاغيون : إن الكاف هنا جاءت لتوكيد التشبيه . فهي تغني عن تكرار الجملة ، وتؤدي وظيفة التحقيق للمعنى ، وكأنه ذُكر مرتين .

---

(١) مغني اللبيب ص٢٧٠ .
(٢) الكليات ٢ : ٤٠٨ .
(٣) ديوانه ص٣٠ .

وشبيه بهذا أن « أل » ترد جنسية أو عهديةأو موصولة أو نائبة عن الضمير ، ثم تراها في الأسماء الأعلام ، نحو « العباس والحارث والفضل » ، واردة لغير ذلك ، زائدة للإشعار بأن هذه الأسماء منقولة من مشتق أو مصدر.

ثم إن بعض المعربين أو المفسرين ، كأبي عُبيدة في « مجاز القرآن » ، بالغ في ذكر الزائد ، وهو يتناول الآيات الكريمة بالتوضيح ، حتى ضاق المفسرون بذلك ، وكان لبعضهم موقف المنكرين أو المتحرجين . هذا ابن جرير الطبري ، يهمز أبا عُبيدة بالانتساب إلى علم العربية ، لأنه حكم على « إذ » بأنها زائدة ، وأن معناها الحذف ، ثم ينكر عليه ذلك ، لأنه لا يجوز « إبطال حرف كان دليلاً على معنى في الكلام » .[1] ولطالما نال منه ، في معرض التفسير ، بمثل تلك العبارات ، لإلحاحه على التعرض بالزيادة لبعض ما في النص القرآني .

وكذلك نرى الفخر الرازي ، ينقل عن أبي مسلم أنه قال « معاذ الله أن يكون في القرآن زيادة ولغو » ، ويكرر مثل هذا مراراً ، ثم يقول : « المحققون على أن المهمل لا يقع في كلام الله ، تعالى » .[2] فهم ينكرون إطلاق المهمل ، أي الزائد ، إجلالاً لكلام الله ـ عز وجل ـ وملازمة لباب الأدب ، في التناول لآياته بما يوهم الإقحام والإحالة .[3]

وقد غالى بعض المتأخرين ، في فهم الزيادة النحوية هذه ، حتى إن ابن السّبكيّ (ت٧٦٣) تبدت له حشواً مطبقاً ، لا معنى له ولا فائدة ، فاتَّهم أصحابها بالحشْوية ، وانهال عليهم بعبارات التهجم ، قائلاً : « ولا يجوز

---

(١) تفسير الطبري ١ : ٤٣٩ ـ ٤٤٠ . وانظر منه ٢ : ٣٣١ و٤٠٠ و ٥ : ٤٣٨ .

(٢) التفسير الكبير ٣ : ٨٠ و ١ : ١٤٥و٢٣٢ و٢ : ١٧٤ .

(٣) شرح قواعد الإعراب ص٥٢٣ .

ورود ما لا معنى له في الكتاب والسنة ، خلافاً للحشْوية » .[١] وكذلك كان شأن بعض العلماء ، في التوجيه ، ممن عرف بأهل التحقيق .

ولعل ابن هشام الأنصاري تأثر بهذه التوجيهات للمحققين ، فأوجب على المعربين ، في أحد كتبه ،[٢] تجنب إطلاق القول في حرف من كتاب الله : إنه زائد ، « لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له أصلاً ، وكلام الله ـ سبحانه وتعالى ـ منزه عن ذلك » . ثم نقل قول الرازي السابق الذكر ، مبيناً أنه صادر عن توهم ما يتبادر إلى الأذهان ، وقال : « والزائد عند النحويين معناه : الذي لم يؤتَ به إلاّ لمجرد التقوية والتوكيد ، لا المهمل » . ومنه ترى أن إطلاق التعبير بالزيادة ليس فيه شيء ، سوى ترك ما ينبغي قوله.[٣]

ولهذا تراه في سائر كتبه ، ولا سيما « مغني اللبيب » ، الذي ألفه للإغناء عن كتب أعاريب القرآن الكريم ،[٤] وذكر أنه أغناه أيضاً عن تصنيف « إعراب للقرآن » ، يستقصي مواقع الزيادة في حروف المعاني ، ويوردها مع شواهدها من كتاب الله وكلام العرب نثراً وشعراً ، مبيناً المقاصد الدلالية والنحوية التي وظفت فيها . وهذا يعني أن لفظ « الزائد » مطلقاً ، دون قيد يحدد المعنى النحوي للحرف ، هو المنكر الذي لا يجوز وروده في شيء من كلام الله ، عز وجل . أما إذا كان معه قيد ببيان المقاصد المعنوية فهو مما يُقبل ، دون إنكار أو احتراس .

ومن ثَمّ فإن البيضاوي ، حين عرض للآية الكريمة التي فيها ﴿ مَثَلاً ما

---

(١) الفتوحات الإلٰهية ١ : ٣٢ .

(٢) الإعراب عن قواعد الإعراب ص١٥٥ ـ ١٥٧ .

(٣) حل معاقد الإعراب « المسمى : شرح مقيد الإعراب » لأبي الثناء أحمد بن محمد ، حاشية ص٩١ .

(٤) مغني اللبيب ص١ ـ ٢ وشرح قواعد الإعراب ص ٧ ـ ٩ .

بَعُوضةً ﴾ ،[١] وقف عند « ما » ، وذكر ما تحتمله من المعاني . فكان مما قال : إنها « مزيدة للتأكيد . كالتي في قوله تعالى﴿ فبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ ﴾ .[٢] ولا نعني بالمزيد اللغويَّ الضائع ـ فإن القرآن كله هدى وبيان ـ بل مالم يوضع لمعنى يراد منه ، وأنّ « ما » وضعت لأن تذكر مع غيرها ، فتفيد له وثاقة وقوة . وهو زيادة في الهدى غير قادح فيه » .

أما ابن جنّي فإنه تردد في هذه المسألة ، بين مبدأين من مبادئ البحث اللغوي . فهو حين يرجع إلى القياس ، تبعاً للأخفش الأوسط وابن السراج ، يرى أن زيادة الحرف ، كحذفه أيضاً ، خلاف القواعد المطردة . ذلك أن الحروف وضعت اختصاراً لمعانٍ مقصودة ، وحذفها إجحاف بها ، وزيادتها نقض للإيجاز . « وأعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة . . . فلو ذهبتَ تزيدها لنقضت الغرض الذي قصدته ، لأنك كنت تصير من الزيادة إلى ضد ما قصدته من الاختصار » .[٣]

ثم إذا رجع إلى ما روي ، من كلام العرب نثراً وشعراً ، رأى لحروف المعاني مواقع غفيرة من الزيادة ، فإذا هو يقول: « وزيادة الحرف كثيرة ، وإن كانت على غير قياس » . ويفسر مقاصد ذلك بقوله : « أما زيادتها فلإرادة التوكيد . وذلك أنه قد سبق أن الغرض في استعمالها إنما هو الإيجاز والاختصار ، والاكتفاء من الأفعال وفاعليها. فإذا زيد ما هذه سبيله فهو تناهٍ في التوكيد به».[٤] ثم يتابع الأمر بيانًا بأنه لولا أن في زيادة الحرف ضرباً من التوكيد لما زاده العرب البتة ، ومتى رأيناهم زادوه « فقد أرادو غاية التوكيد » .[٥]

---

(١) الآية ٢٦ من سورة البقرة . وانظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ص١٣ .

(٢) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٣) الخصائص ٢ : ٢٧٩ ـ ٢٨٠ .

(٤) نفس المصدر ٢ : ٢٨٤ .

(٥) سر صناعة الإعراب ص٢٧٠ .

ومن ثَم توقف البلاغيون إزاء هذه المسألة ، يوجهون صورها تبعاً لتصرفاتهم البيانية . فالحرف المزيد مذهوب به مذهب المجاز ، لأنه استعمل في غير ما وضع له من المعنى .[(١)] وقد نفذ الجرجاني إلى هذا من زاوية ثانية ، حين فرق بين الزيادة والمجاز . فالزيادة عنده « أن تُعرَّى الكلمة من معناها ، وتذكر ولا فائدة لها سوى الصلة ، ويكون سقوطهاوثبوتها سواء . ومحال أن يكون ذلك مجازاً ، لأن المجاز أن يراد بالكلمة غير ما وضعت له ».[(٢)]

وعليه فالمجاز لا يكون في الحرف الموصوف بالزيادة ، وإنما يكون فيما نقل الحرف فيه عن أصله . مثال ذلك أن الجر مجاز في الآية الكريمة ﴿ لَيسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ ﴾ ، لأن الأصل في « مثل » هنا هو النصب ، والجر حكم عارض ، ولو لم تعمل الكاف لما كان لذكر المجاز سبيل . وكذلك كون « ما » في الآية الكريمة ﴿ فبِما رَحْمةٍ مِنَ اللهِ ﴾ للتوكيد إنما يعني نقلها عن أصلها مجازاً ومتى ادعينا لمثل هذه الكلمة شيئاً ، من المعنى ، فإنا نجعلها غير مزيدة .[(٣)]

ولكن مقولة الجرجاني لم تجد لها صدى ظاهراً ، في كلام كثير من البلاغيين ، فبقي لفظ الزيادة يتردد بينهم ، خلافاً لتفسيره واحتجاجه . فقد تعرض ابن أبي الإصبع مثلاً ، لهذه الظاهرة ، وذكر أن الحرف المزيد يقدم للتركيب فصاحةً وحسناً ، وللمعنى وثاقةً وتوكيداً ، ثم أورد أمثلة من النصوص القرآنية ، بيّن منها أن كل ذي ذوق سليم ، وذهن مستقيم ، ونظر صحيح ، يفرق بين النص مع الحرف المقصود ، وبينه خالياً منه . فلو أُغفل ذلك الحرف لم تجد العبارةُ لها من الوقع في النفس ما تجده بحضوره .

---

(١) التلخيص ص ١٥٤ والإيضاح ص١٥١ .

(٢) أسرار البلاغة ص٣٨٤ .

(٣) المصدر نفسه ص٣٨٤ ـ ٣٨٦ .

فالطبع الجيد المعتدل يشهد بأن الزيادة أفصح ، وأنها تفيد جزالة وطلاوة وتوكيداً للمعنى .[(١)]

وأما ما ذهب إليه الرازي فإنه يشعر بتوهمه مقصداً بعيداً لمصطلح النحاة ، شأن من أنكر وقوع الزيادة ، واتهم صاحبها بالجهل أو الادعاء . فهم لا يريدون بالزائد ما كان مهمل الوضع ، مقحماً دون فائدة . ولذا أشار أبو حيان إلى صحة ما نسبه إلى المحققين ، ثم ذكر أن الزيادة للتوكيد لا ينكرها من له أدنى تعلق بالعربية ، فضلاً عمن يتعاطى تفسير كلام الله ، عزّ وجلّ .[(٢)]

وقد أكد هذه الحقيقة السمين الحلبي ، تلميذ أبي حيان ، حين عرض لاختلاف العلماء في بعض المزيدات ، فقال : « وكأنّ من يدّعي فيها أنها غير مزيدة يفرّ من هذه العبارة ، في كلام الله تعالى . وإليه ذهب أبو بكر الزُّبيدي ، كان لا يجوّز أن يقال في القرآن : هذا زائد ، أصلاً . وهذا فيه نظر ، لأن القائلين بكون هذا زائداً لا يعنون أنه يجوز سقوطه، ولا أنه مهمل لا معنى له. بل يقولون: زائد للتوكيد. فله أُسوة بسائر ألفاظ التوكيد الواقعة في القرآن ».[(٣)]

والغريب حقًّا أن يُنسب إلى الأشاعرة إطلاق الزيادة الخالصة ، في الكتاب الكريم ، ويُتهم بالأشعرية من يصدر عنه مثل هذا القول ، مع أن التقييد الذي ذكره المحترزون هو مذهب الأشعريين ، يجمعون عليه ويعرفون به في التاريخ . قال محيي الدين الكافيجي : « نُقل إجماع الأشاعرة على عدم وقوع المهمل في كلام الله ، تعالى . وهو عين الإجماع على عدم وقوع الزائد فيه ، إذ الزائد بهذا المعنى هو عين المهمل ».[(٤)] وهم يرون أن زيادة الحرف

---

(١) بديع القرآن ص٣٠٥ .

(٢) البحر المحيط ٣ : ٩٨ .

(٣) الدر المصون ٣ : ٤٦٢ . وانظر الفتوحات الإلـهية ١ : ٣٢٩ .

(٤) شرح قواعد الإعراب ص٥٢٢ .

استعمال مجازي ، إنما يراد به إفادة معنى مقصود ، وليس لقصد الإهمال وافتقاد الفائدة .(١)

والظاهر أن المهمل أو الزائد ، في كلام الرازي والأشعريين ، يراد به حروف المباني وحروف المعاني ، والاسم والفعل وغير ذلك .(٢) وقد رأيتَ بعض ما لزيادات حروف المباني ، من دلالات معنوية وجمالية ، وثمة غيرها كثير جدًّا ، أغفلناه لتعذر استقصائه .(٣) وبعض العلماء ذكروا أن الأسماء والأفعال يرد منها ما هو زائد ، في الكلام ، ونصوا على ذلك في نحو : اسم ، ومثل ، وذا ، وإذ ، وهو ، وهي ، وهم ، وأنا ، وأنتَ ، وأنتِ ، ونحن ، وهما ، وهنّ ، وأنتم ، وأنتما ، وأنتنّ ، ويعلم ، وكان ، وأصبح ، وأمسى ، وكاد . . .(٤)

هذا في حين أن كثيراً ، من العلماء المتقدمين ، كانوا يتحرجون من مصطلح « الزائد » ، وينكرون إطلاقه في كتاب الله ، فيذكرون « الصلة » عوضاً منه ، لكونها وسيلة لنيل غرض من الأغراض ، كتحسين الكلام وتزيينه ، وتحصيل ازدياد قوته ومتانته . وبعضهم كان يسميه مؤكِّداً ، لإعطائه اللفظَ والنظم معنى التأكيد .(٥)

والحق أن استعمال لفظ « صلة » فيه إشكال أيضاً . فالصلة في الأصل مصدر للفعل : وَصَلَ الشيءَ بالشيءِ ، أي ضمه إليه وجمعه .(٦) وهذا يعني أن

---

(١) انظر المستصفى ١ : ٣٤١ .

(٢) حل معاقد الإعراب حاشية ص٩١ .

(٣) تصريف الأسماء والأفعال ص١٠٦ ـ ١٢٢ .

(٤) الجنى الداني ص٣٥٠و ٤١٨ و٥٠٧ و٥٣٦ و٦٢٠ ـ ٦٢١ والكليات ٢ : ٤٠٨ ـ ٤٠٩ والبرهان في علوم القرآن ٣ : ٧١ .

(٥) شرح قواعد الإعراب ص٥٢٧ والبرهان ٣ : ٧٠ .

(٦) انظر ص٢٥١ من معجم الخليل للمصطلحات .

الموصوف بهذه الصفة يصل الاسم المجرور بالحَدَث ، فيضمه إليه ويجمعه . وهي وظيفة الحرف الأصلي ، إذ يقوم بهذا العمل النحوي . والمفروض أن الحرف الزائد ليس له هذه الوظيفة ، إذ لا يصل شيئاً بشيء ، وإنما يقوم بوظيفة معنوية أو لفظية ، أو بهما معاً . وهو ما سنفصله بعد ، إن شاء الله .

فذكر الصلة في هذا الموضوع إحالة وإيهام . ولذلك فإن أصحاب المذهب الظاهري يرفضون الفكرة من أساسها ، فيصرحون على لسان شيخهم داود الظاهري (ت٢٧٠) ، بأنه « ليس في القرآن صلة بوجه » .(١) ثم يتوج ابن مضاء (ت٥٩٢) هذه المقولات ، بالإجماع على تحريم زعم الزيادة ، في اللفظ أو المعنى ، وبأن مدعيها يقول بغير علم ، ويتوجه إليه وعيد الله .(٢)

ومنشأ ما ذكرنا ، من التحرج والإنكار ، النظرُ إلى لفظ « زائد » نظرة لغوية محضة ، بعيدة عن الدلالة الاصطلاحية المقصودة. فالزائد في اللغة : ما كان مقحماً في الشيء دون حاجة إليه . ولهذا كان الإعراض والاستنكار لاستخدام هذا اللفظ ، في وصف شيء من كتاب الله ، عز وجل . ولو أنهم تجاوزوا الدلالة اللغوية ، واكتفوا بالمعنى الاصطلاحي ، لما كان في ذلك ما يريب.

إن لفظ « الزائد » مصطلح نحوي ، وليس من اللازم أن يكون معنى المصطلح مطابقاً ، للدلالة الوضعية أو الاجتماعية ، لأنه يستمد قوته من الاستعمال المجازي الموضوع خاصة لما صنع له . وهم يريدون به أن الحرف زائد من جهة الإعراب ، لا من جهة المعنى ، لأنه لم يَرِد ليقوم بوظيفة الوصل بين عناصر التركيب ، سواء كان عاملاً أم مهملاً . وإنما كان وروده لمقاصد بيانية يدركها العربي الفصيح ، إذ به يتم المراد ، ويكمل عين الكمال . ولهذا قال ابن جني : كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام

---

(١) البرهان ٢ : ١٧٨ .

(٢) الرد على النحاة ص ٨٢ .

إعادة الجملة مرة أُخرى .[١]

وقد سئل بعض العلماء عن مرمى الزيادة ، فقال : هذا يعرفه أهل الطباع ، إذ يجدون أنفسهم ، بوجود الحرف على معنى زائد، [ما] لا يجدونه بإسقاط الحرف . قال : ومثال ذلك العارفُ بوزن الشعر طبعاً ، فإذا تغير البيت أنكره، لأنه يجد نفسه على خلاف ما يجده في استقامته. وكذلك هذه الحروف تتغير نفس المطبوع عند نقصانها ، ويجد نفسه بزيادتها على معنى آخر.[٢]

ومن هذا ترى أن لفظ « زائد » اصطلاح علمي ، بعيد جدًّا عن مجال الدلالة الوضعية للغة ، بل يتضمن دقائق نحوية تضفي على العبارة بياناً وجمالاً ، لا يضاهيهما خلوها منه ، ولا تصلح إلاّ به ، ولا يصلح إلاّ لها . وعلى هذا يتجرد مصطلحنا من إيحاءات الانتقاص والتهوين ، ليتحلى بومضات من الدقة والجمال . وكذلك شأن كثير من الاصطلاحات اللغوية الموحية بالمذمة والقصور .

فالشذوذ معنى اجتماعي مرذول ، يتجنب الناس قبوله أو الاتصاف به . لكن الصياغة الشاذة ، عند علماء الصرف ، تعني ورود الكلمة على خلاف المطرد ، من أساليب شقائقها المجانسات ، دون استحياء من نقص أو هوان . بل قد يكون هذا الشذوذ فيها سبب فصاحتها و تميزها ، على ما يخالفها باستسلامه للقياس . وذلك نحو : مَغرِب ومَشرِق ومَنبِت ، قياسه فتح ثالثه ، ولكن ليس له من يستحسنه أو يجيزه .

بل إن مثل : مَسجِد ومَفرِق ومَطلِع ، قد يرد بفتح الثالث قياساً ، ولكن لفظ المكسورِه أفصح وأرفع ، في معايير البيان . ونظير هذا في الاستحسان :

---

(١) البرهان ٣ : ٧١ .

(٢) نفس المصدر ٣ : ٧٤ .

مَصائب وضَيْوَن وقُصوَى وآية وراية والقَوَد ، واستَحْوَذَ واستَنْوَقَ وأحْوَجَ ، ويَرِثُ ويَثِقُ ويَعِمُ ، وخُذْ وكُلْ وذَرْ .

وكلنا يعلم أن لغة الحجازيين ، في مثل ﴿ ما هٰـذا بَشَـرًا ﴾ ،[1] شـاذة عن القياس وهي الفصحى ، وأن وصف سيبويه نحـو :[2] حملـتُ الجبـلَ ، وشربتُ ماءَ البحر ، بالكذب لا يعني أن قائله منافق آثم ، ولا يمنع جودَته في ميدان المجاز . وكذلك شأن القـراءة الشـاذة والإسـناد المـدلَّس ، والزحـاف والعلة والضرورة . . . وكثير من اصطلاحات العلوم الإسلامية والعربية .

على أن عرض هذه المصطلحات ، إذا لم يرفق بتفسـير دقيـق نـاجح ، يفجأ بالانطباعات السيئة ، فيصدم الـذوق الإنسـاني الرفيـع ، ويحملـه علـى النفور والاشمئزاز ، ويثير ألوان العداوة والبغضـاء . ولـذا استحسـن العلمـاء تقييد لفظ الزائد ، في التحدث عن الآيات الكريمـة ، ببيـان مقاصـد الزيـادة المعنوية أو الجمالية ، ليتقبل المرء دلالة المصطلح سليمة من ملحظ الوضـع اللغوي ، أو الإيحاءات الاجتماعية والنفسية للألفاظ .

وقـد عانيـت مثـل هـذا كـثيراً ، في حيـاتي التعليميـة ، إذ كنـت أستشعر الامتعاض في وجوه الطلبـة وحركـاتهم ، إن كـان للاصـطلاح أصـل مثير ، ولا تزول تلك الأعراض عنهم حتى نضعه ، بالشرح والبيـان والتـنظير والتمثيل ، في إطاره العلمي المقصود .

إذ ذاك يدرك الجميع أن مـا تبـادر إلى الأذهـان ، في أول وهلـة ، هـو مجرد اصطدام بالمجهول ، وأن تعرّف الحقيقة كفيل بالسلام والطمأنينة . وإذ ذاك أيضاً ، يتحقق لديك جانب من مدى الحكمة البالغـة ، في توجيـه الـنبي

---

(١) الآية ٣١ من سورة يوسف .

(٢) الكتاب ١ : ٨ .

ﷺ للذين يمارسون التعليم ، بقوله : « بَشِّرُوا ولا تُنَفِّرُوا »[(١)].

ومنذ سنوات علمت أن أحد المدرسين ، في إحدى الجامعات من منطقة نجد موطن الفصاحة في التاريخ ، استنكر الطلاب ذكره لفظ الزيادة في عبارة قرآنية ، ونعتوه بالأشعرية وبغيض الأوصاف ، وحملوا له في قلوبهم الإنكار والجفاء . ولما يسر الله ـ عز وجل ـ لي سبيل الرحلة إلى تلك البقعة القريبة من بيت الله الحرام ، ومسجد النبي ﷺ ، أدرّس الإعراب والصرف والأدب ، كنت أحمل في نفسي حيطة العلماء ، والرغبة في نقل المعارف بوسائل اللطف والإقناع .

بيد أني ـ والحمد لله ـ وجدت خلاف ما توقعت : رحابة صدر ، وتقديراً إنسانيًّا عالياً ، مع الشعور بالارتياح والاعتزاز ، بعد الصدمة الآنية الأولى بطَرقِ المصطلح للأسماع . فتلك اللمحات من الاربداد والتوجس تنقلب برداً وسلاماً ، وبوارق سرور وانشراح ، حين يُلحق اللفظ الفجّ بعبارات التفسير والبيان ، ليكون للآية الكريمة وقع بالغ في الأفئدة والأسماع . ذلك لأن إيحاءات حروف المعاني ، في مواقع الزيادة ، تفتح مسالك لطيفة باهرة ، تشعر بكثير من أسرار البلاغة والإعجاز .

الفوائد البلاغية لزيادة الحروف

وسواء أكان اختلاف العلماء في هذه الظاهرة التعبيرية جذريًّا ، ليقروها أو ينكروها أو يتحرجوا منها ، أم اصطلاحيًّا ، ليصفوا الحرف بأنه زائد أو لغو كما يقول البصريون ، أو بأنه صلة أو حشو كما يقول الكوفيون ، أو بأنه توكيد أو إقحام أو تطول أو مستدرك كما يقول آخرون ،[(٢)] فإنهم متفقون على

---

(١) الأحاديث ٦٩ و٥٧٢٤ في البخاري و١٧٣٤ في مسلم .

(٢) البرهان ٣ : ٧٠ ـ ٧٢ . وانظر الكليات ٢ : ٤٠٧ ـ ٤٠٨ وتفسير الطبري ١ : ٤٤٠ وشرح المفصل ٨ : ١٢٨ .

شيء واحد يتصل بها . وهو أن الحرف ، حين يقع فيها ، لا بد أن تكون له فائدة لغوية .

وقد بسط النحاة ، والبلاغيون والمفسرون والأصوليون ، وجوه هذه الفائدة ، ونثروا لها صوراً كثيرة من التسميات ، جمعتُ منها ما يسره الله ـ تعالى ـ في مطالعاتي المختلفة ، ودراساتي وتحقيقاتي وتوجيهي للبحث العلمي ، وأضفت إليها ما استشففته من النصوص والعبارات ، فكان لدي حصيلة وافرة ، يمكننا أن تتوضع في قسمين اثنين :

الفوائد المعنوية

يرى علماء العربية أن التعبير اللغوي يتضمن إشارات دلالية ، تستوعب مقاصد الكلام ، وكلما كانت زيادةٌ مقصودةٌ في هذه الإشارات ازداد النص غنى بالمعاني المؤداة . وعلى هذا ، فإن الزيادة المعتبرة لحروف المعاني غالباً ما تحمل في طياتها دلالات معنوية . وقد اختلفوا في تتبع تلك الظواهر ، وتحديد الفوائد التي تقدمها خدمة للمضمون ، فصدر عنهم مصطلحات كثيرة متفاوتة ، نذكرها فيما يلي :

١ـ ألوان من وظائف التوكيد :

إن أول تلك الفوائد المعنوية هو التوكيد . فالحرف الذي يرد ، لغير معانيه الوضعية والمجازية ، لا يقوم بإحدى وظائفه النحوية المخصصة له ، ولا يقيم علاقة تركيبية بين عناصر العبارة ، ولا يخدم واحداً منها بالصفات التي وضع لها ، وإنما يضفي على التعبير ضرباً من التوكيد ـ والمراد هنا التحقيق والتوثيق ـ حتى كأن العبارة كلها أعيدت مرتين ، إبعاداً للظن والتوهم .

وأظهر هذا النوع من التوكيد أن يكرر الحرف نفسه ، في غضون التعبير ، نحو قول جميل :[1]

---

(١) ديوانه ص ٧٩ والخزانة ٢ : ٣٥٣ .

لا لا أبُوحُ ، بِحُبِّ بَثْنَةَ ، إنَّها أخَذَتْ عليَّ مَواثِقاً ، وعُهُودا

فالنفي ههنا بـ«لا» صار محققاً بهذه الزيادة للحرف نفسه. وكذلك قول الآخر:(١)

شابَ المَفارِقُ، إنَّ إنَّ، مِنَ البِلَى شَيبُ القَذالِ، مَعَ العِذارِ الواصلِ

يريد : نَعَمْ نَعَمْ .

وليس من اللازم أن يتوالى الحرفان للتوكيد . فقد يرد أحدهما متأخراً ، وهو محتفظ بوظيفته هذه ، نحو قوله تعالى : ﴿ فلا وَرَبِّكَ لا يُؤمِنُونَ حَتَّى يُحكِّمُوكَ فِيما شَجَرَ بَينَهُم ﴾ ،(٢) وقوله أيضاً على لسان الكافرين بالبعث : ﴿ أإذا مِتنا وكُنّا تُرابًا وعِظامًا أإنّا لَمَبعُوثُونَ ﴾ ؟(٣) فتكرار همزة الاستفهام الإنكارية يؤكد ما في نفوس أولئك من عميق الجحد .

وقد يستعمل حرف آخر مرادف للذي قبله ، بغية التوكيد والتحقيق ، ومن ذلك قول جميل أيضاً :(٤)

فقالَتْ: أكُلَّ النّاسِ أصبَحتَ مانِحاً لِسانَكَ ، كَيما أن تَغُرَّ وتَخدَعا ؟

فـ « أن » هنا مرادفة للحرف المصدري « ما » ، وهي تؤكد المعنى الذي قصده الشاعر .

وعلى هذا تتوزع ألوان التوكيد ، لتشمل كثيراً من المقاصد التعبيرية ، سواء أكان بالتكرار للحرف نفسه ، أم بورود مرادفه ، أم بزيادة ما لم يكن له مثيل في العبارة . وبذلك قد يكون التوكيد للجملة كلها ، نحو قوله تعالى : ﴿ ما مَنَعَكَ ألاّ تَسجُدَ إذ أمَرتُكَ ﴾ ؟(٥) فزيادة « لا » هنا تفيد توكيد المعنى

---

(١) الجمل في النحو للخليل ص ١٥٩ .
(٢) الآية ٦٥ من سورة النساء .
(٣) الآية ٨٢ من سورة المؤمنون .
(٤) ديوانه ص ١٢٥ وشرح المفصل ٩ : ١٤ و١٦ .
(٥) الآية ١٢ من سورة الأعراف .

كله ، ومن ذلك قول النبي ﷺ : « كَفَى بالمَرءِ كَذِباً أن يُحَدِّثَ بِكُلِّ ما سَمِعَ » ،[١] وقوله أيضاً : « كَيفَ بِكُم إذا سُئِلتُمُ الحَقَّ » ؟[٢] وقوله لمن خشي العزل في المضاجعة : « وما عَلَيكُم ألاّ تَفعَلُوا » ؟[٣] فالباء الزائدة بعد « كفى » مع المفعول به ، وبعد « كيف » مع المبتدأ المؤخر ، وظيفتها التوكيد ، ولا تحتاج إلى تعليق البتة . وكذلك حال « لا » بعد « أن » .

وقد يكون التوكيد للإبهام ، مثل قولهم : اطلبْ شيئاً ما . فالمعروف أن لفظ « شيئاً » يفيد الإبهام . وجاءت « ما » بعده زائدة تؤكد ذلك المضمون . وكذلك هي في الآية الكريمة : ﴿ أيًّا ما تَدْعُوا فلَهُ الأسماءُ الحُسنَى ﴾ .[٤] وقال الكرماني في الحديث الشريف : « أيُّما بَيِّعَينِ تَبايَعا فالقولُ ما قالَ البائعُ » :[٥] زيدت « ما » على « أيّ » لزيادة التعميم .

وربما كان التوكيد للاستثناء ، نحو قولك : سافرَ الحُجّاجُ إلاّ كاملاً ، وإلاّ عليًّا ، وإلاّ خالداً . ذلك لأن عليًّا وخالداً : معطوفان على « كاملاً » ، ووجود « إلاّ » قبلهما زيادة لإفادة مجرد التوكيد . ومثل ذلك لو قلت : ما مرض أحد خلا طفلاً وإلاّ امرأةً .

وتوكيد الإسناد نحو قوله ـ تعالى ـ حكاية لكلام المشركين : ﴿ هَيهاتَ هَيهاتَ لِما تُوعَدُونَ ﴾ .[٦] فاللام قبل « ما » الموصولة التي في محل رفع فاعل جاءت ، لتوثيق الصلة بين اسم الفعل وما أسند إليه . وكذلك الشأن في مثل

---

(١) الحديث ذو الرقم ٥ في صحيح مسلم .
(٢) المستدرك للحاكم ٤ : ٤٧٤ .
(٣) الحديث ١٢٥٩ في الموطأ . وانظر فتح الباري ٥ : ٢٠٢ .
(٤) الآية ١١٠ من سورة الإسراء .
(٥) الحديث ١٣٦٤ في الموطأ . وانظر الحديثين ١٣٧٠ و١٣٧١ وشرح الزرقاني .
(٦) الآية ٣٦ من سورة المؤمنون .

قوله : ﴿ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بَينِي وبَينَكُم ﴾![(١)] حيث وردت الباء زائدة لتوكيد صلة الفعل « كفى » بلفظ الجلالة .

والإضافة كثيراً ما تؤكَّد بحروف المعاني زائدة ، نحو قول أبي الأسود الدؤلي :[(٢)]

وأجمِلْ إذا ما كُنتَ، لا بُدَّ، مانِعاً ... فقَد يَمنَعُ الشَّيءَ الفَتَى، وهْوَ مُجمِلُ

وفيه أفادت زيادة « ما » توطيد علاقة المضاف « إذا » بالجملة التي أضيف إليها ، وهي : كنت مانعاً . ومن هذا قول سعد بن مالك :[(٣)]

يا بُؤسَ لِلحَربِ الَّتي ... وَضَعَتْ أراهِطَ ، فاستَراحُوا

إذ وقعت اللام الزائدة بين المضاف والمضاف إليه أيضاً ، لتفيد تقوية الاختصاص .

ومن ذلك قولهم : لا أبا لكَ ، وقول الله عزَّ وجلّ : ﴿ عَمّا قَليلٍ لَيُصبِحُنَّ نادِمينَ ﴾ ،[(٤)] وقوله أيضاً : ﴿ فبِما رَحْمةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُم ﴾ .[(٥)] فقد وقعت « ما » فيهما بين الجار والمجرور توثيقاً للإضافة ، وتحقيقاً لما بينهما من الاتصال .

وانتهاء الغاية الزمانية يكون فيها التوكيد أيضاً. ففي قول امرئ القيس:[(٦)]

سَرَيتُ بِهِم، حتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُم ... وحتَّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ، بأرسانِ

وحتَّى تَرَى الجَونَ، الَّذي كانَ بادِناً، ... عَلَيهِ عَوافٍ ، مِن نُسُورٍ وعِقبانِ

(١) الآية ٤٣ من سورة الرعد .

(٢) ديوانه ص ٩٠ ـ ٩١ .

(٣) مغني اللبيب ص ٢٣٨ والخصائص ٣ : ١٠٦ .

(٤) الآية ٤٠ من سورة المؤمنون .

(٥) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٦) ديوانه ص ٩٣ .

ترى أن « حتى » الثانية والثالثة مزيدتان لما ذكرت ، والجملتين بعدهما معطوفتان على الجملة التي قبلهما ، لا محل لهما من الإعراب . وعلى غرار ذلك تجد قول المتنبي :[١]

حَقَرتَ الرُّدَينِيّاتِ، حَتَّى طَرَحتَها وحَتَّى كأنَّ السَّيفَ، لِلرُّمحِ، شاتِمُ

وقد رأينا توكيد الإنكار في آيتين سابقتين ، كررت فيهما « لا » أو الهمزة لذلك . وروي أن أعرابيًّا هاجر إلى الحاضرة ، لشدة القحط في البادية ، ولما سئل : أتَخرجُ إن أخصبتِ الباديةُ ؟ قال : أأنا إنِيهْ ؟ ينكر أن يوجه إليه مثل هذا الكلام .[٢] فهمزة الاستفهام معناها التوبيخ ، وزاد « إنْ » بعد ضمير المتكلم لتوكيد ذلك ، ثم ألحق مدة الإنكار للمبالغة ، فتحركت النون بالكسر لالتقاء الساكنين ، وقلبت الألف ياء للكسر قبلها ، وختمت العبارة بهاء السكت .

وللتشبيه توكيد أيضاً ، بزيادة ما يفيد ذلك . فقولهم « أنت مثل الغيث » فيه معنى التشبيه ظاهر . ولو قلت : أنت كمثل الغيث ، كانت الكاف تحقيقاً وتوثيقاً للمراد . وفي هذا المعنى تجد « أن » زائدة ، من قول علباء بن أرقم ، وهو يتغزل بزوجته :[٣]

فيَوماً، تُوافِينا، بِوَجهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظَبيةٍ، تَعطُو إلَى وارِقِ السَّلَمْ

وكذلك حال التعجب ، يرد في عبارته ما يفيد توكيده وتوثيق معناه . فقول المتنبي :

---

(١) ديوانه ٣ : ٣٨٨ .

(٢) مغني اللبيب ص ٢٢ وحاشية الدسوقي ١ : ٢٤ . وانظر الكتاب ١ : ٤٠٦ والنهاية لابن الأثير ١ : ٧٨ .

(٣) كتاب الاختيارين ص ٢٠٥ . والمقسم : المحسن بالجمال . وتعطو : ترفع رأسها ويديها للتناول .

أنا الثَّرَيّا ، وذانِ الشَّيبُ ، والهَرَمُ ... ما أبعَدَ العَيبَ، والنُّقصانَ عَن شَرَفي!

يتجلى فيه التعجب ظاهراً . ولو قلت : ما كان أبعدَ العيبَ والنقصانَ عن شرفي ! وقعت « كان » حرف معنى لا محل له من الإعراب ، وظيفته توكيد ذلك المضمون . ومن هذا القبيل زيادة الباء في قول أوس بن حجر :(١)

أُقيمُ بِدارِ الحَزمِ ، ما دامَ حَزمُها ... وأحْرِ ، إذا حالَتْ، بأنْ أتَحَوّلا !

وإنك لتلحظ فائدة التوكيد للتقريب في نحو قول العرب : كأنكَ بالشتاءِ مُقبلٌ ، فـ « كأن » هنا للدلالة على قرب حلول الشتاء ، والكاف : حرف خطاب ، والباء : حرفُ جرٍّ زائدٌ لما ذكرت ، حتى بدا إقبال الشتاء أسرع ما يكون . وعلى ذلك قول الحسن البصري ، يذكّر بسرعة مضي الحياة الدّنيا : كأنّكَ بالدّنيا لم تكنْ ، وبالآخرةِ لم تَزَلْ .(٢) فهو يحقق تقريب الفناء ، والبعث يوم القيامة .

ولربما جاءت زيادة الحرف توكيداً للتنبيه ، كما في قوله تعالى : ﴿ ها أَنتُم هؤُلاءِ جادَلتُم عَنهُم فِي الحَياةِ الدُّنيا ﴾ ،(٣) وقوله أيضاً : ﴿ ها أَنتُم هؤُلاءِ تُدعَونَ لِتُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللهِ ﴾ .(٤) فالتنبيه بـ « ها » التي في أول الآيتين زادته توثيقاً التي وردت في « هؤلاء » . ولعدم هذا التوثيق جاء قوله ، عز وجل : ﴿ ها أَنتُم أُولاءِ تُحِبُّونَهُم ولا يُحِبُّونَكُم ﴾ ،(٥) خالياً من التكرار .

ثم إذا خُشيَ أن يقع ، في ذهن السامع ، توهم انفراد أحد المتعاطفين بالحكم المنفي ، كرر من حروف المعاني ما يدفع ذلك ، قال النبي ﷺ :

---

(١) ديوانه ص ٨٣ .

(٢) الجنى الداني ص٥٧٣ ـ ٥٧٤ .

(٣) الآية ١٠٩ من سورة النساء .

(٤) الآية ٣٨ من سورة محمد .

(٥) الآية ١١٩ من سورة آل عمران .

« وأسْوأُ السَّرِقةِ الَّذي يَسرِقُ صَلاتَهُ » . قالوا : وكيفَ يسرق صلاته ، يا رسول الله ؟ قال : « لا يُتِمُّ رُكوعَها ولا سُجُودَها » .(١) وعلق الزرقاني على هذا بقوله : « أعاد (لا) دفعاً لتوهم الاكتفاء بالطمأنينة في أحدهما » .

وربما كان تكرارٌ أكثرُ زيادة في التوكيد ، نحو قوله ﷺ عن سورة الفاتحة ، لأُبيّ بن كعب : « إنِّي لأرجُو ألاّ تَخرُجَ منَ المَسجِدِ ، حَتَّى تَعلَمَ سُورةً ، ما أنزَلَ اللهُ في التَّوراةِ ، ولا في الإنجِيلِ ولا في القُرآنِ ، مِثلَها ».(٢)

وجواب الشرط يحتاج أحياناً إلى توكيد ، فيرد معه حرف المعنى لهذه الوظيفة . ومنه قول الله تعالى : ﴿ حَتَّى إذا فُتِحَت يأجُوجُ ومأجُوجُ . . . واقتَرَبَ الوَعدُ الحَقُّ فإذا هِيَ شاخِصةٌ أبصارُ الَّذينَ كَفَرُوا ﴾ .(٣) فالشرط بـ « إذا » هنا جاءت « إذا » الثانية رابطة لجوابه ، وأكد ذلك بالفاء توثيقاً وتحقيقاً . وقريب من هذا قول قُرَيط بن أُنَيف :(٤)

لَو كُنتُ مِن مازِنٍ لَم تَستَبِحْ إبِلِي ... بَنُو اللَّقِيطةِ ، مِن ذُهلِ بنِ شَيبانا
إذاً لَقامَ بِنَصرِي ، مَعشَرٌ خُشُنٌ ... عِندَ الحَفِيظةِ ، إن ذُو لُوثةٍ لانا

حيث وردت « إذاً » مؤكدة للجواب المبدل مما قبله .

وقد يحتاج الشرط نفسه إلى مؤيدات معنوية ، توثق العلاقة السببية بين صدره وعجزه ، فقول المعري :

ولَمّا أن تَجَهَّمَنِي مُرادِي ... جَرَيتُ ، مَعَ الزَّمانِ ، كَما أرادا

ترى فيه زيادة « أن » بعد « لمّا » تؤكد ارتباط الجواب بالشّرط ، وتحقق ترتبه

---

(١) الحديث ٤٠١ في الموطأ . وانظر شرح الزرقاني على الموطأ ١ : ٣٤١ .
(٢) الحديث ١٨٣ في الموطأ . وانظر فتح الباري ٨ : ٦ .
(٣) الآيتان ٩٦و٩٧ من سورة الأنبياء .
(٤) شرح الحماسة ص٢٢ .

عليه ، ونظير هذا ورود « ما » في نحو قوله ، عزّ وجلّ : ﴿ وإمّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيطانِ نَزْغٌ فاستَعِذْ بِاللهِ ﴾ .[١]

ثم هناك توكيد للعموم ، نحو قوله تعالى في ذم المنافقين : ﴿ وإذا ما أُنزِلَتْ سُورةٌ نَظَرَ بَعضُهُم إلَى بَعضٍ : هَل يَراكُم مِن أحَدٍ ﴾ ؟[٢] فورود « من » قبل الفاعل « أحد » ، يؤكد العموم فيه . ولقد يرد التوكيد للغالبية ، مثل قولنا : غالباً ما ينصحك الصديق ، أو للقلة ، نحو « ما » في الآية الكريمة : ﴿ بَل لَعَنَهُمُ اللهُ بِكُفرِهِم ، فقَلِيلاً ما يُؤمِنُونَ ﴾ ،[٣] أو للكثرة ، كما في قولك : كثيراً ما يغدر العدو .

والنفي أكثر الأساليب حاجة إلى التوكيد . ولذلك خص بعدة حروف ترد لتوثيقه وتحقيقه ، نحو : الباء ، ولا ، ومِن ، واللام ، وإن . ولوفرة زيادة الباء في خبر «ما» النافية قيل : إنها غالبة في لغة أهل الحجاز.[٤] وعلى هذا يُفهم من قوله تعالى : ﴿ لَستَ عَلَيهِم بِمُسَيطِرٍ ﴾[٥] أن المعنيّ هو توكيد النفي بزيادة الباء ، حتى كأن الآية كلها وردت مرتين . وكذلك قول النابغة الذبياني :[٦]

ما إنْ نَدِيتُ بِشَيءٍ ، أنتَ تَكرَهُهُ إذاً فلا رَفَعَت سَوطِي ، إلَيَّ ، يَدِي

ولام الجحود لها حضورٌ ههنا ، لأنها ترد لتوكيد النفي دائماً ، فقولك : ما كنتُ أطلبُ عونكَ ، يحتمل أن[٧] يكون الطلب للعون مما يجوز حصوله . فإذا قلت : ما كنتُ لأطلبَ عونَكَ ، جعلتْه اللام بمنزلة ما لا يجوز أصلاً .

---

(١) الآية ٢٠٠ من سورة الأعراف .

(٢) الآية ١٢٧ من سورة التوبة .

(٣) الآية ٨٨ من سورة البقرة . وانظر البرهان ٣ : ٧٧ ـ ٧٨ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٢ : ٤٢ .

(٥) الآية ٢٢ من سورة الغاشية .

(٦) ديوانه ص٢٠ .

(٧) البرهان ٣ : ٨٧ والمغني ص٢٣٢ .

ومن ثَم يصير المصدر المؤول من « أن » المضمرة وما بعدها ، في مثل هذا التركيب على مذهب الكوفيين ، في محل جر لفظاً ، ونصب خبراً لـ « كان » . وعلى ذلك جاء قول الله عزّ وجل : ﴿ وما كانَ هـذا القُرآنُ أنْ يُفتَرَى ﴾ ،[١] وقول متمم بن نويرة :[٢]

وفَقدُ بَنِي أُمِّي ، تَداعَوا ، فَلم أكُنْ   خِلافَهُمُ أن أستَكِينَ ، وأخضَعا

خاليين من اللام ، لينال المصدر محله المخصص له في التركيب .

وكذلك اللام الداخلة على المستغاث به . ذكر الخليل أنها بدل من الزيادة الملحقة بآخره ، نحو قولك : يا بكراهْ ، إذا استغثتَ به .[٣] فالاسم بعد اللام مجرور لفظاً ، وفي محل نصب منادى . وعليه جاء قول الشاعر :[٤]

يا يَزِيدا ، لآمِلٍ نَيلَ عِزٍّ   وغِنًى ، بَعدَ فاقةٍ ، وهَوانِ

بدونها ، ليظهر المستغاث به مع المدّة الزائدة . وجاء قول الآخر ، من دون لام أو مدّ :[٥]

ألا ، يا قَومِ ، لِلعَجَبِ العَجِيبِ   ولِلغَفَلاتِ ، تَعرِضُ لِلأرِيبِ

أما « لا » و « مِن » فإقحامهما لتوكيد النفي أكثر من أن نبسطه ،[٦] ثم إن النهي أيضاً يشارك النفي ، في بعض هذا التوكيد ، وسوف نقف عليه بعد ، إن شاء الله . وذلك نحو : لا تتركْ صلاة ولا صياماً .

---

(١) الآية ٣٧ من سورة يونس .
(٢) شرح اختيارات المفضل ص ١١٨٢ .
(٣) الكتاب ١ : ٣٢٠ . ونسب مثل هذا إلى المبرد في المغني ص ٢٤٠ . وانظر الجنى الداني ص ١٠٤ .
(٤) الجنى الداني ص ١٧٧ .
(٥) المقاصد النحوية ٤ : ٢٦٣ .
(٦) انظر مجاز القرآن ١ : ٢٥ ومعاني القرآن للفراء ١ : ٣٧٤ ومجمع البيان ١ : ٣٦ والتفسير الكبير ١٠ : ١٦٣ .

بل ربما احتاج التوكيد نفسه إلى ما يزيده تقريراً وتوثيقاً ، فترد حروف المعاني حاملة العبء عنه ، في أداء تلك الوظيفة . فأنت تقول : قرأت الرسالةَ نفسَها ، أو عينَها ، وتقول : قرأت الرسالةَ بنفسِها ، أو بعينِها ، وتكون الباء صلة للمبالغة في توكيد التوكيد . ومنه قول ضمرة بن جابر :[1]

هذا ، وجَدِّكُمُ ، الصَّغارُ بِعَيْنِهِ   لا أُمَّ لِي، إن كانَ ذاكَ ، ولا أَبُ

٢ـ وظائف معنوية مع التوكيد :

تلك نماذج طفيفة ، من ألوان التوكيد التي يفيدها حرف المعنى ، حين يكون في الزيادة الإعرابية ، وليس من اليسير استيفاء كل ما يتوضع فيه ،[2] من وظائف معنوية بلاغية . ونحن ، حين نغادر هذا الميدان الغني ، لا نعني أننا تركناه نهائيًّا . ذلك لأن سائر الفوائد ، لزيادة حروف المعاني ، لا بد فيها من حضور التوكيد أيضاً . وإنما ندعي مغادرته نظريًّا ، لننصرف إلى بيان المضامين الباقية مما نحن في صدده . فلا تنسَ ، وأنت معنا في تتبع الفوائد المختلفة ، أن التوكيد مشارك فيها ومعين .

فمن المرامي المعنوية للصلة بالحرف ما يسمى **التعليق** . والمراد من ذلك أن الحرف الذي هو للعطف ، في أصل وضعه ، يفقد معناه هذا وسائر معانيه الفرعية ، ويدخل مزيداً لوظيفة جديدة بين المتلازمين . فالمبتدأ

---

(١) الخزانة ١ : ٢٤٣ .

(٢) انظر تفسير الطبري ١١ : ١٠٩ و٥٨ و٢٤ : ١١٨ و٢٥ : ١٣ و٢٩ : ١٧٣ ومجاز القرآن ١ : ٧٧ و٤٩ و١٥٧ و٢٨٥ و٥٦٠ و ٢ : ٥ و٤٨ و٥٦ و٧١ و١٣١ و١٤٠ و٢١٣ و٥٦٠ ومعاني القرآن للفراء ١ : ٣٧٤ والتفسير الكبير ١ : ٢٠٦ و١٥ : ١٥ و١٨ : ٨٩ و ٢٤ : ٢١٤ و٢٩ : ٣١٤ والكشاف ١ : ١٠٥ و٢٢٦ و٢ : ٤٣ و٣ : ٣٠٠ و٤ : ٥١٢ و٥٢٥ و٥٨٥ والمغني ص ٣٤٥ والبحر ١ : ١١٨ و٣٠٢ و٤٢٦ و٣ : ١٢٦ و٣٧٣ و٤ : ٢٧٢ و٥ : ١٠٩ والبرهان ٣ : ٧٥ ـ ٩٠ .

والخبر ركنان أساسيان في الجملة ، وقد يكون في التعبير ما يوهم عدم تواصلهما ، فتأتي الفاء بينهما لتزيل ذلك الوهم ، وتقدم خدمة معنوية بحضور العلاقة والاتصال .

فقولك « كُلُّ نعمة من الله » ربما ظنّ السامع أن الجار والمجرور فيه متعلقان ، بصفة محذوفة لنعمة ، وانتظر منك إيراد الخبر ، لتوهُّم أنه ليس في قولك ما يشير إليه . ولكنك عندما تقول « كُلُّ نعمة فمن الله » تزيل توهمه هذا ، وتحقق بالفاء أن قولك جملة تامة ، أو كلام كما يقول النحاة ، وأن الجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف . وهكذا ترى أن الفاء المقحمة قامت بمُهِمة توضيح العلاقة بين التلازمين : المبتدأ والخبر .

وكذلك شأن السبب والمسبّب ، قد يحتاجان إلى ما يشعر بالعلاقة بينهما ، نحو قول مجنون ليلى :(١)

فيا رَبِّ ، إذ صَيَّرتَ لَيلَى هِيَ المُنَى ، فزِنِّي بِعَينَيها ، كَما زِنتَها لِيا

بالفاء في أول الشطر الثاني ، إشارة إلى العلاقة المعنوية لـ « إذ » السببية بالدعاء المذكور .

وقريب من هذا زيادة الفاء الثانية ، لتوضيح تعليق الظرف بفعله ، في قول النمر بن تولب :(٢)

لا تَجزَعِي ، إنْ مُنفِساً أهلَكتُهُ ، وإذا هَلَكتُ فعِندَ ذلِكَ فاجزَعِي

ونحو هذا كثير في الكلام . تقول : وبعدُ فالحمد لله ، ومع ذلك فقد أصبتَ ، وعلى الرغم من مجيئكم فإن العمل لا يتم ، وكلّما أصبحتَ فسَبِّح الله . . .

وقد يكون التلازم المطلوب بين الفعل ومفعوله ، فتأتي الفاء مشيرة إلى

---

(١) ديوانه ص ٢٩٦ .

(٢) ديوانه ص ٧٢ .

تعليق كل منهما بالآخر. نحو قول الله، تبارك وتعالى: ﴿ بَلِ اللهَ فاعبُدْ، وكُنْ مِنَ الشّاكِرِينَ ﴾، [١] إذ ترى الفاء صلة لتحقيق العلاقة بين لفظ الجلالة والفعل بعده. وكذلك حال الفاءين في الآيتين الكريمتين: ﴿ وثِيابَكَ فطَهِّرْ، والرُّجزَ فاهجُرْ ﴾، [٢] حيث قامت كل منهما بوظيفة التعليق، كما رأيت.

والمتعاطفان متلازمان في التعبير، وقد يكونان في حاجة ماسة إلى وضوح ذلك التلازم، فتأتي الفاء صلة لتقوم بتلك الوظيفة. وتلحظ هذا في قول الله، عز وجل ﴿ فإذا فَرَغتَ فانصَبْ، وإلَى رَبِّكَ فارغَبْ ﴾، [٣] لأن جملة ارغب: معطوفة على جملة جواب الشرط: انصب. وقد وردت الفاء في المعطوفة، تشعر بمناظرتها للمعطوف عليها، وتحقق تعلق كل منهما بالأُخرى.

ولربما قامت « إذ » الزائدة بمثل هذه الوظيفة، كالذي تتلمسه في قول حُريث بن جبلة: [٤]

استَقدِرِ اللهَ خَيراً، وارضَيَنَّ بِهِ ... فبَينَما العُسرُ، إذ دارَتْ مَياسِيرُ

حيث إن الظرف « بين »: يتعلق بالفعل: « دار »، و « إذ » بينهما وُصلة لذلك، مع ما فيها من المفاجأة. ولأن الحال شبيهة بالظرف، في التركيب النحوي، ترد « إذ » أيضاً لتعليقها بالفعل بعدها، نحو قول أحدهم: وإنني لأتكلم إذ أصابني سهم، وقول آخر: فهما على حالهما إذ دخل النعمان. [٥]

ومن معاني الحرف المزيد أنه يذكر **للتفريق**، فيفرّق بين مقصَدين، لولاه كانت تحتملهما العبارة، فلما كانت « إنْ » ترد أحياناً، للنفي أو

---

(١) الآية ٦٦ من سورة الزمر.

(٢) الآيتان ٤ و ٥ من سورة المدثر.

(٣) الآيتان ٧ و ٨ من سورة الانشراح.

(٤) شرح أبيات المغني ٢ : ١٧٠.

(٥) تهذيب إصلاح **المنطق ص** ٨٣٠.

للتوكيد ، اصطلح العرب على إلحاق اللام لتمييز المؤكِّدة من النافية ، كقول عاتكة بنة زيد ، ترثي زوجها الزبير بن العوام :(١)

شَلَّتْ يَمِينُكَ ، إنْ قَتَلتَ لَمُسلماً حَلَّتْ ، عَلَيكَ ، عُقُوبةُ المُتَعَمِّدِ

وكذلك هي في قوله تعالى : ﴿ وإنْ كانَتْ لَكَبِيرةً إلاّ عَلَى الَّذينَ هَدَى اللهُ ﴾ ،(٢) ﴿ وإنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكاذِبِينَ ﴾ .(٣) ولأن معنى التوكيد واضح بالفخر والاعتزاز ، في قول الطرماح ، جاء تعبيره خالياً من هذه اللام :(٤)

أنا ابنُ أُباةِ الضَّيمِ ، مِن آلِ مالِكٍ وإنْ مالِكٌ كانَتْ كِرامَ المَعادِنِ

وقد يكون التفريق بين معنيين للفعل الواحد ، كالإيمان الذي هو الاعتقاد المنجّي من النار ، والإيمان الذي يكون بمعنى التصديق . ولذا كثر التطول باللام لتعيين مراد التصديق ، كما في قول الله في كتابه العزيز : ﴿ قُلْ : أُذُنُ خَيرٍ لَكُم ، يُؤمِنُ بِاللهِ ويُؤمِنُ لِلمُؤمِنِينَ ﴾ .(٥) وقد علق البيضاوي على الجملة الأخيرة بقوله : « اللام مزيدة للتفرقة ، بين إيمان التصديق ـ فإنه بمعنى التسليم ـ وبين إيمان الأمان ».(٦) ولَكَثُرَ ما تكررَ مثل هذا في القرآن الكريم!

والتعميم ملحظ معنوي ، يوظَّف له حرف المعنى حشواً بين واو الحال وجملتها ، فيقوم بتجريد الحدث من تقييده بحال معينة ، وجعله شاملاً عموم الأحوال . ومثل هذه الوظيفة ينفرد بها حرفان هما « لو » و « إن » الوصليتان، وتكونان لازمتين لذلك .

فقول الله ـ جل وعز ـ على لسان إخوة يوسف : ﴿ وما أَنتَ بِمُؤمِنٍ لَنا ،

---

(١) شرح أبيات المغنى ١ : ٩٠ .
(٢) الآية ١٤٣ من سورة البقرة .
(٣) الآية ١٨٦ من سورة الشعراء .
(٤) ديوان الطرماح ص ٥١٢ .
(٥) الآية ٦١ من سورة التوبة .
(٦) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ص ١٩٧ .

ولَو كُنّا صادِقِينَ﴾ ،[١] تجد فيه أن ثقة يعقوب بهم منفية على كل حال، كاذبين وصادقين وبينَ بينَ. وهذا المقصَد من التعميم وارد، في كثير من النصوص، نحو : ﴿ وما أكثَرُ النّاسِ ، ولَو حَرَصتَ ، بِمُؤمِنينَ ﴾ ،[٢] وقوله ﷺ : « فالتَمِسْ ، ولَو خاتَماً مِن حَديدٍ » ،[٣] « واتَّقُوا النّارَ ، ولَو بِشِقِّ تَمرةٍ » .[٤]

ووقوع « إن » في مثل هذه الوظيفة البلاغية كثير أيضاً ، تجده ظاهراً في قول كعب بن زهير :[٥]

كُلُّ ابنِ أُنثَى ، وإنْ طالَتْ سَلامتُهُ ، يَوماً ، عَلَى آلةٍ حَدباءَ ، مَحمُولُ

لأنه يريد : الموتُ يلازم الإنسان على كل حال ، طال عمره أو قصر . وهذا سعد بن ناشب ، يعلن تحدِّيه للوالي لأنه حرّ في جميع أحواله :[٦]

لا تُوعِدَنّا ، يا بِلالُ ، فإنَّنا ، وإنْ نَحنُ لَم نَشقُقْ عَصا الدِّينِ ، أحرارُ

ومن المعاني البلاغية ، لاستدراك الحرف ، أن يكون للتنصيص على العموم . فقولك : « ما رسب طالب » يحتمل نفي الرسوب عن الطلاب ، وعن غالبيتهم . ولو استدركتَ فيه « من » قائلاً : « ما رسب من طالبٍ » جئت بما ينصّص على العموم ويحقّقه . ويظهر هذا في نحو قوله ، عزّ وجلّ : ﴿فارجِعِ البَصَرَ . هَل تَرَى مِن فُطُورٍ﴾؟[٧] و﴿ما فَرَّطنا فِي الكِتابِ مِن شَيءٍ﴾.[٨]

وهذا التحقيق نفسه ينتقل إلى منحى آخر ، فينصبّ التنصيص فيه على

(١) الآية ١٧ من سورة يوسف .
(٢) الآية ١٠٣ من السورة نفسها .
(٣) المسند ٥ : ٣٦٦ .
(٤) الجامع الصغير ١ : ١٢ .
(٥) ديوانه ص ١٩ .
(٦) شرح الحماسة ص ٦٦٧ .
(٧) الآية ٣ من سورة تبارك .
(٨) الآية ٣٨ من سورة الأنعام .

الأولوية ، ليكون ما بعد المقحم أولى بالحكم من غيره ، وهنا توظف « كيف » ، فتصير حرفاً مقحماً لا محل له من الإعراب ، نحو قولنا : أنتَ كريم عند الغرباء ، فكيفَ الأقرباءِ ؟ ومنه قول الشاعر :[١]

إذا قَلَّ مالُ المَرءِ لانَتْ قَناتُهُ وهانَ عَلَى الأدنَى، فكَيفَ الأباعِدِ؟

لأن المراد : هان على القريب ، فعلى البعيد مِن باب الأَولى .

والفصل بين التابع والخبر أو المفعول الثاني وظيفة للصلة ، يختص بها ضمير الفصل . فإذا قلنا : « أخوك العادل يأمر بالحق » التبس على السامع موقع « العادل » من التركيب : أهو صفة للمبتدأ أم خبره ؟ ولكي نزيل هذا اللبس ، نطوّل العبارة بإقحام « هو » فنقول : أخوك هو العادل يأمر بالحق . وضمير الفصل يعتبر حرفاً لا محل له من الإعراب ، مُهمته الفصل والتوكيد .

وفي هذا المعنى يتوظف كثير من الضمائر ، نحو الآية الكريمة : ﴿ وأُولئكَ هُمُ المُفلِحُونَ ﴾ ،[٢] و﴿ إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الهُدَى ﴾ ،[٣] ﴿ وكَلِمةُ اللهِ هِيَ العُليا ﴾[٤] ﴿ وما تُقَدِّمُوا لأنفُسِكُم مِن خَيرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيرًا وأَعظَمَ أجرًا ﴾ ،[٥] و﴿ إنْ تَرَنِ أنا أَقَلَّ مِنكَ مالاً ووَلَدًا ﴾ .[٦] وكذلك حكم الضمير يفصل بين ضمير رفع وما عطف عليه . نحو : ﴿ اسكُنْ أنتَ وزَوجتُكَ الجَنّةَ ﴾ ،[٧] و ﴿ لَقَد كُنتُم أنتُم وآباؤُكُم في ضَلالٍ مُبِينٍ ﴾ .[٨]

---

(١) شرح أبيات المغني ٤ : ٢٧٣ .
(٢) الآية ٥ من سورة البقرة .
(٣) الآية ١٢٠ من السورة نفسها .
(٤) الآية ٤٠ من سورة التوبة .
(٥) الآية ٢٠ من سورة المزمل .
(٦) الآية ٣٩ من سورة الكهف .
(٧) الآية ٣٥ من سورة البقرة .
(٨) الآية ٥٤ من سورة الأنبياء .

وقد تكون زيادة الواو **للّصوق** ، لصوق الصفة بالموصوف ، أو الحالِ بصاحبِها ، والدلالة على أنها أمر ثابت مستقر فيه .[(١)] فنحو : دخل طفل عيناه دامعتان ، تكون فيه جملة « عيناه صغيرتان » صفة لطفل . ولو قلتَ : دخل طفل وعيناه دامعتان ، كانت الواو لتحقيق الوصف وتوثيقه . وكذلك تكون في مثل : جاء زيد معه كتاب ، وجاء زيد ومعه كتاب .

ومن هذين قول قيس بن ذريح :[(٢)]

مَضَى زَمَنٌ، والنّاسُ يَستَشفِعُونَ بِـي ... فهَل لِي، إلَى لَيلَى الغَداةَ، سَبِيلُ؟

وقول أبي العطاء :[(٣)]

ذَكَرتُـكِ، والـخَطِـيُّ يَخطِـرُ بَينَنـا ... وقَد نَهِلَتْ، مِنّا المُثَقَّفَـةُ السُّمرُ

وترد « أل » زائدة ، في بعض الأسماء الأعلام ، **للمح الأصل** ، وقد بينّاه من قبل . ثم قد تكون « ما » لغواً ، **للمَنبَهة على أصل لائق** بما قبلها ، كالتعظيم والتهويل في نحو : « لأمرٍ ما ، جَدَعَ قَصيرٌ أنفَهُ » .[(٤)] أو للتحقير والتشنيع ، كقولك لمن يفخر بما أعطى : هل أعطيتَ إلاّ عطيةً ما ؟ أو للتنويع مثل : ضربتُ ضرباً ما ، أي : نوعاً من الضرب .[(٥)]

وللنفي كثيراً ما ترد « لا » في العطف ، استدراكاً وتطويلاً للتعبير ، ويكون هذا في **نفي التوهم** ، أي : دفع توهم العطف على غير المقصود ، فقول الله سبحانه : ﴿ صِراطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم ، غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِم

---

(١) الكشاف ٢ : ٣١٠ وإملاء ما من به الرحمن ١ : ١٠٩ . وانظر البحر ٥ : ٤٤٥ وإعراب الجمل ص ١٩٣ .

(٢) ديوانه ص ١١٤ .

(٣) شرح المفصل ٢ : ٦٧ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٢١٦ .

(٥) الجنى الداني ص ٣٣٤ .

ولا الضّالِّينَ ﴾[(١)] ترى « لا » واقعة فيه ، لبيان أن « الضالين » معطوف على المنفي « المغضوب » ، مع توكيد النفي وتحقيقه ، ولئلاّ يُتوهم أن العطف على « الذين » أو على « غير » .[(٢)]

وشبيه بهذا قوله أيضاً : ﴿ وما يَستَوِي الأحياءُ ولا الأمواتُ ﴾ .[(٣)] فقد ذكر ابن هشام أن « لا » فيه زائدة لأمن اللبس ،[(٤)] وفسر ذلك الدسوقي في نحو : « لا يستوي عِلمٌ ولا جهل » بقوله : « لأن من المعلوم أن الاستواء إنما يكون بين اثنين . ولو جعلت (لا) ليست زائدة لاقتضى أن الاستواء منفي عنهما مجتمعين ومنفردين . فيكون الاستواء يصح تعلقه بكل واحد - حتى إنه يُنفَى - مع أن الاستواء ، أي المساواة في الأمور ، لا تعقل إلاّ بين أمرين » .[(٥)]

والظاهر أن النفي هنا يشمل الطرفين ، وكل اثنين من أحدهما ، وكل اثنين من كليهما ، لئلاّ يُتوهم أنه فقط للمعنيين الأولين . وهذا ينقلنا إلى نفي الاحتمال ، احتمال المشاركة وحدها ، فيما يكون من الأفعال دالاًّ عليها . وذلك مثل : ﴿ ولا تَستَوِي الحَسَنةُ ولا السَّيِّئةُ ﴾ ،[(٦)] لأن أل : جنسية للاستغراق الحقيقي ، فنفي التساوي حاصل بين كل حسنتين ، وكذلك بين كل سيئتين ، بلهَ حصوله بين السيئات والحسنات ، ولولا ورود « لا » قبل « السيئة » لكان معنى المشاركة هو الظاهر ، والنفي للوجه الأخير وحده .[(٧)]

---

(١) الآية ٧ من سورة الفاتحة .
(٢) البحر ١ : ٢٩ وتفسير القرطبي ١ : ١٥١ .
(٣) الآية ٢٢ من سورة فاطر .
(٤) المغني ص ٣٩٣ .
(٥) حاشية الدسوقي ٢ : ١٨ .
(٦) الآية ٣٤ من سورة فصلت .
(٧) انظر البرهان ٣ : ١٨ .

وبعض هذا النفي للتوهم وارد في أساليب النهي أيضاً ،[١] كما ذكرنا قبل ، فقولنا : لا تصدق عدوًّا ولا منافقاً ، يراد بإقحام « لا » الثانية فيه أن النهي يشمل تصديق كلا المذكورين معاً ، وكلٍّ منهما على حده . ولو حُذفتْ لتُوُهِّمَ المعنى الثاني وحده . ويتضح هذا في الآية الكريمة : ﴿ لا تُضارَّ والِدةٌ بوَلَدِها ، ولا مَولُودٌ لَهُ بِوَلَدِه﴾ ،[٢] إذ النهي يشمل المضارة للاثنين معاً ، ولكلٍّ منهما وحده . وإنما جاز أن تشرك « لا » الصلةُ في أسلوب النهي ، مع أن وضعها للنفي أصلاً ، لأن النهي قد يكون طلب ألاّ يقع الفعل ، فيتضمن النفي ، وليس النهي مقصوراً على طلب الكف عن الفعل ، كما يذكر بعض العلماء.[٣]

وآخر ما نذكره ، من وظائف معنوية للتطول بالحرف ، هو **الوصل** . ونعني به ربط كلام قادم بكلام قبله ، بينهما قول أو ما يشبهه . وهنا تنفرد حروف العطف ، بتجردها من وظائفها المشهورة ، لتشعر أن ما بعدها ليس مستقلاًّ معنًى عما قبله ، وإنما هو استمرار لحديث سابق . مثال ذلك أن ابن سلاّم يتكلم على شعراء الطائف ، فيقول في آخر ما جاء عن أمية بن الصلت :[٤] « ثم خَفَتَ فمات ، قال ابن سلاّم : وأبو محجن رجل شاعر شريف » . فالواو ههنا زائدة لوصل ما بعدها بما قبل القول ، ولولا جملة القول لكان للواو معنى من معانيها المألوفة المعينة .

وشبيه بهذا أن أبا علي القالي يروي ، عن أبي بكر بن دريد عن أبي حاتم ، أنه حضر مجلس أبي عُبيدة ، ومعه شعر عُروة بن الورد ، فقال له أبو عُبيدة : « فارغ ، حملَ شعرَ فقيرٍ ، ليقرأه على فقير » . ثم أنشده أبياتاً

---

(١) الأزهية ص ١٦٠ ورصف المباني ص ٢٧٣ والكواكب الدرية ص١١٥ .

(٢) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة .

(٣) انظر التوقيف على مهمات التعريف ص ٧١٤ وشرح المنار وحواشيه ص ٢٥٨ ولباب الإعراب ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠ .

(٤) طبقات فحول الشعراء ص٢٦٧ –٢٦٨ .

حماسية ، ختمها بما يلي : « هذا الشعر ، لا ما تُعلِّلون به أنفسكم ، من أشعار المَخانيث » ، وقد جاء بعده في رواية القالي : « قال أبو بكر : والشعرُ لقطري بن الفجاءة » .(١)

وقد تعرض العلماء لمثل هذه الوظيفة للحرف ، ففي الآية الكريمة : ﴿ قالَ : أنا أُحيِي وأُميتُ . قالَ إبراهِيمُ : فإنَّ اللهَ يأتِي بِالشَّمسِ مِنَ المَشرِقِ ﴾ ،(٢) ذكر أبو البقاء أن الفاء ههنا دخلت ، إيذاناً بتعلق هذا الكلام بما قبله . وعبارته هنا تشف عما نحن فيه . وكذلك الآيات التالية : ﴿ قالَ : أوَلَم تُؤمِنْ ﴾ ؟(٣) و﴿ قالَ : فإنَّكَ مِنَ المُنظَرِينَ ﴾ ،(٤) و﴿ قال : فإنَّها مُحَرَّمةٌ عَلَيهِم ﴾ ،(٥) و﴿ قالُوا : بَل نَتَّبِعُ ما ألفَينا عَلَيهِ آباءَنا ﴾ .(٦) فالحروف بعد القول تصل بما قبله من قول آخر .

٣ـ الفوائد اللفظية :

وبعد أن عرضنا نماذج مختلفة ، من الدلالات المعنوية لحروف المعاني المزيدة نحويًّا ، نقف لتتبع نماذج تمثل المقاصد اللفظية في التركيب ، إذ ترد الحروف صلة لتوثيق التعبير وتجميله ، وتوضيح بعض العلاقات بين عناصره ، وتحديد وظائفَ يشوبها ضرب من الغموض . ولا تنسَ أن تلك

---

(١) الأمالي ١ : ٢٦٥ ـ ٢٦٦ .

(٢) الآية ٢٥٨ من سورة البقرة . وانظر إملاء ما من به الرحمن ١ : ١٠٨ والفتوحات الإلـهية ١ : ٢٣١ وحاشية الشهاب ٣ : ٢٨٨ و٥ : ٣٠ والتأويل النحوي ص ٤٠٩ و ١٢٤٣ ـ ١٢٤٨ .

(٣) الآية ٢٦٠ من سورة البقرة ، وانظر البحر ٢ : ٢٥٦ والفتوحات الإلهية ١ : ٢٠٠.

(٤) الآيتان ٣٧ من سورة الحجر و٨٠ من سورة ص . وانظر الآية ١٥ من سورة الأعراف .

(٥) الآية ٢٦ من سورة المائدة .

(٦) الآية ١٧٠ من سورة البقرة .

المقاصد لا تكون خالصةً ، بل يشاركها دائماً مقصَد التوكيد الذي أطلنا الحديث عنه قبل ، بالشرح والتمثيل . وهنا نقف مع فائدة بلاغية قريبة ، في الظاهر من مدلول التوكيد ، حتى إن بعض العلماء ليعبرون به عنها .(١)

إنها **التقوية** ، أي : تقوية العامل ، ليزداد اتصال معناه بمعموله . والنحاة يخصون هذه الوظيفة باللام وحدها ، وبالعامل القاصر ، كالفعل المتأخر والمصدر والمشتقات .(٢) ولسوف ترى أنها أكبر من أن تحصر في ذلك . فحين يتأخر الفعل المتعدي عن معموله يحتاج إلى صلة توثّق علاقته به ، وتمكنه من القيام به عن قدرة وسلطان ، نحو قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وفِي نُسختِها هُدًى ورَحمةٌ لِلَّذِينَ هُم لِرَبِّهِم يَرهَبُونَ ﴾ ،(٣) حيث وقعت اللام قبل « رب » استطالة للفعل « يرهب » ، فكانت تقوية له وتوكيداً للمعنى ، وكان « رب » مجروراً لفظاً ومنصوباً محلاً ، مفعولاً به مقدماً .

والمصدر في مثل : ﴿ وإنَّهُ لَذُو عِلمٍ لِما عَلَّمْناهُ ﴾ ،(٤) ومبالغة اسم الفاعل في : ﴿ إنَّ رَبَّكَ فَعّالٌ لِما يُرِيدُ ﴾ ،(٥) واسم الفاعل في : ﴿ وكُنّا لِحُكمِهِم شاهِدِينَ ﴾ ،(٦) احتاج كل منها إلى تطوُّل بحرف اللام ، لتتضح صلته بالمفعول بعده أو قبله ، فيكون للاسم جر في اللفظ ظاهر أو مقدر ، ونصب في المحل كما ذكرت ، مع توكيد للمعنى وتوثيق للتعبير .

وقد ترد اللام لهذه الوظيفة في غير ما ذكرنا ، كالتي في قول كثيّر عزّة :(٧)

---

(١) شرح قواعد الإعراب ص ٥٢١ .

(٢) المغني ص ٢٣٩ .

(٣) الآية ١٥٤ من سورة الأعراف .

(٤) الآية ٦٨ من سورة يوسف .

(٥) الآية ١٠٧ من سورة هود .

(٦) الآية ٧٨ من سورة الأنبياء .

(٧) ديوانه ص ١٠٨ .

أُرِيدُ لأنسَى ذِكرَها ، فكأنَّما تَمَثَّلُ لِي لَيلَى ، بِكُلِّ سَبِيلِ

فالمصدر المؤول من « أن » المضمرة وما بعدها في محل جر بلام التقوية ، ونصب على أنه مفعول به للفعل قبله ، أي : أريدُ نسيانَ ذكرِها . وعلى ذلك حملوا قول العلي العظيم : ﴿ إنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُعَذِّبَهُم بِها ﴾ ،(١) ﴿ وأُمِرتُ لأن أكُونَ أوَّلَ المُسلِمينَ ﴾ .(٢) ولكثرة مثل هذه اللام ، في التقوية والتوكيد ، قيل إنها لغة لبني ربيعة .(٣)

والباء قد تكون للتقوية والتوكيد ، مع بعض الأفعال ، إذ ترد فضلة وصلة . وبيان هذا في مثل قولنا : دعا بكتاب ، وقول عمرو بن معديكرب :(٤)

هُم يَنذُرُونَ دَمِي ، وأنذُرُ ، إن لَقِيتُ ، بأن أشُدّا

وقول النابغة الذبياني :(٥)

زَعَمَ الغُرابُ بِأنَّ رِحلتَنا غَداً وبِذاكَ ، خَبَّرَنا الغُدافُ الأسوَدُ

ولطالما جاءت هذه الباء مقوية لأسماء الأفعال ، نحو : عَليكَ بالعلمِ ، وهلمّ بالطعام ، وإليّ بالكتاب . . .

ومن المقاصد اللفظية ، للتطويل بالحروف ، **اقتضاء التكرار** . وهو إيجاب تكرار الحرف ، لنفي التوهم أو ما يتبادر إلى الذهن ، من خلاف المراد . وهذا من فصيح الكلام ونادره ، وإن ظن بعض المعاصرين أنه لحن . وهو خاص بأدوات النفي ، ولا سيما « لا » .

فأنت إذا قلت : ما شربت ماء ولا لبناً ، فقد بينتَ بزيادة « لا » أن النفي

---

(١) الآية ٥٥ من سورة التوبة .
(٢) الآية ١٢ من سورة الزمر . وانظر الآية ١٤ من سورة الأنعام .
(٣) معاني القرآن للفراء ٢ : ٢٢٢ ـ ٢٢٣ .
(٤) ديوانه ص ٦٩ .
(٥) ديوانه ص ٨٩ . والشاهد في الشطر الأول .

صار للتعميم يشمل شرب الماء واللبن معاً ، وشرب كل منهما على حدة ، وأزلت توهم أن يكون النفي خاصًّا بالجمع بينهما . وإذا قلت : ما شربت لاماء ولا لبناً ، صارت « لا » نفسها تقتضي تكرارها بعدُ ، لنفي هذا التوهم . وإلاّ كان التعبير قاصراً ، موسوماً بالقبح والعجز عن الإفادة .

ها هو ذا ابن كثير يذكر ، في وصفه قاذفَ المحصنات ، قوله : « يكون فاسقاً ، ليس بعدل لا عند الله ، لا عند الناس ».[1] ولا شك أن اللامين زائدتان . غير أن حضور الأولى في هذا الموقع يلزم عنه حضور الثانية وجوباً ، ليصح التركيب ويستقيم ، بالإضافة إلى ما اكتسبه التعبير ، من جمال وتوكيد . وعلى هذا ، فإن التطول بالثانية ملحظه الغالب هو اللفظ والصياغة .

والغريب أن النحاة لم يذكروا هاتين الزيادتين معاً ، فيما اطلعت عليه ، مع أنهما قد وردتا في كلام العرب ، وعلى ذلك قول زهير بن أبي سُلمَى :[2]

مُؤَرَّثُ المَجدِ ، لا يَغتالُ هِمّتَهُ ... عَنِ الرّئاسةِ ، لا هَمٌّ ولا سَأَمُ

وقول العجاج :[3]

قَد يَكسِبُ المالَ الهِدانُ الجافِي ... مِن غَيرِ لا عَصفٍ ، ولا اصطِرافِ

وقول الأعشى :[4]

ما عِندَهُ مَجدٌ تَلِيدٌ ، ولا لَهُ ... مِنَ الرِّيحِ فَضلٌ ، لا الجَنُوبُ ، ولا الصَّبا

وربما جاز أن نحمل ، على تلك التراكيب ، مثل قول ذي الإصبع العدواني :[5]

---

(١) تفسير ابن كثير ٣ : ٢٥١ .

(٢) ديوانه ص ١٦٣ .

(٣) ديوانه ١ : ١٧١ ، والهدان : الأحمق البليد . والعصف : الكسب . والاصطراف : التصرف .

(٤) ديوانه ص ١١٥ . والشاهد في الشطر الثاني .

(٥) اللسان والتاج (مسس) .

لَــو كُنــتَ مــاءً كُنــتَ لا عَــذبَ المَــذاقِ ، ولا مَسُوسـا

لما تتضمنه « لو » من معنى النفي ، وقد جاءت بعده اللاءان .

ولطالما ألقي في العبارة أحد حروف المعاني ، **للتزيين اللفظي** . وهو تحسين الكلام وإكسابه ضرباً من الجمل في التعبير ، أو التيسير في الأداء . وعلى ذلك نحو : الذي والتي واللّذين واللّتينِ والّذينَ . . . إذ زيدت « أل » فيه زيادة لازمة للتزيين والتحسين ، مع شيء من التوكيد . وألحقوا به ورودها في نحو: الآن والسموءل ... ثم ذكروا أنها في لفظ الجلالة تفيد أيضاً التعظيم والتفخيم.

وفي رواية القالي أن عبد الرحمن ، ابن أخي الأصمعي ، طلب من عمه أن ينشده أرق ما سمعه ، من أشعار العرب ، فقال له : « يا بُنيَّ ، وما تصنعُ برقيق أشعارهم » ؟ [(١)] وأنت ترى أن الواو بعد المنادى لغو ، لأن الجملة الاستفهامية هي جواب النداء ، أي : استئنافية ، ولا حاجة للواو في مثل هذه المواقع . فهي للتزيين والتحسين . وكذلك تجد الفاء في مثل قولك : شربتُ الماء فقط .

ولقد نص بعض النحاة على أن هذه الفاء ، من نحو قولنا : أما زيد فكريم ، ليست عاطفة مفرداً على مفرد ، وليست رابطة بين جملتين ، وهي زائدة ، أُلحقت بما يشبه الجواب ، لضرب من إصلاح اللفظ .[(٢)] وزيادتها ليست لازمة ، كما ذكروا ، بل هي أغلبية . ولذلك يجوز حذفها في الشعر والنثر . ومنه قوله ﷺ : « أمّا بَعدُ أشِيرُوا علَيَّ » ،[(٣)] و « أمّا بَعدُ ما مِن شَيءٍ لَم أكُنْ أُرِيتُهُ إلاّ قَد رأيتُهُ في مَقامِي هذا » .[(٤)]

---

(١) الأمالي ١ : ٢٨ .

(٢) الجنى الداني ص ٥٢٢ ـ ٥٢٣ وارتشاف الضرب ٢ : ٥٦٨ . وانظر حاشية الصبان ٤ : ٤٥ وحاشية الخضري ٢ : ١٣٠ وإعراب الجمل ص ٥١ ـ ٦٠ .

(٣) الحديث ٤٧٥٧ في فتح الباري .

(٤) الحديث ٨٨٠ في البخاري .

وحسبنا ، في تبين التزيين اللفظي بالحرف المقحم ، أن نقف على قول زهير:[١]

أراني إذا ما بِتُّ بِتُّ علَى هَوًى فثُمَّ إذا أصبَحتُ أصبَحتُ غادِيا

فقد اختُلف في حرفَيِ المعنى ، في أول عجزه ، حيث ذهب الأخفش الأوسط إلى أن « ثم » زائدة ، وذكر ابن جنّي أن الزائد هو الفاء ، وتابعه بعض النحاة على ذلك . ومهما يكن من أمر فإن إحداهما زائدة ، وفائدتها تحسين العبارة وتوكيد الترتيب . وعندي أنه إذا كان قضى ليله أرقاً فـ « ثم » هي الزائدة ، لما في الفاء من التعقيب ، وإذا قضاه نائماً فالزيادة للفاء ، لما تفيد « ثم » من التراخي الزمني .

وكثيراً ما يستطال بحرف المعنى **للعوض** ، أي : النيابة عن كلمة أو جملة محذوفة من التعبير ، يقوم الحرف مقامها في الصياغة ، ولا يحل محلها في الإعراب . فمثل : يا أيُّها الناس ، وأيَّتُها المرأةُ ، ترى فيه « ها » سدت مسد الإضافة ، مع تحقيق للتنبه والنداء ، فأصبحت « أي » و « أية » في غنى عن المضاف إليه .

وقولك : أمّا أنت غاضباً غضبتُ ، تجد فيه « أمّا » مركبة من « أن » و « ما » ، والثانية عوض من فعل محذوف . فالتقدير في مثل هذه العبارة : لِأن كنتَ غاضباً غضبتُ . ولما حذفت « كان » صار الضمير منفصلاً . هذا بالإضافة إلى حذف حرف الجر قبل المصدر .

وعليه جاء قول العباس بن مرداس :[٢]

أبا خُراشةَ ، أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قَومِيَ لَم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ

---

(١) ديوانه ص ٢٨٥ . وانظر شرح أبيات المغني ٣ : ٣٦ ـ ٣٧ .

(٢) ديوانه ص ١٢٨ . وانظر شرح أبيات المغني ١ : ١٧٣ ـ ١٨٠ .

فهو يهزأ بخُفاف بن نُدبة الذي يمن عليه بالحماية ، قائلاً : نحن سلمنا من الفناء لأن قومك ذوو عزّة ومنعة .

ومن هذا تجد أن الحرف قد وقع عماداً ، للتعويض من فعل ، كما كان فيما قبله عوضاً من اسم محذوف . وأكثر منهما أن يكون الحرف تطوُّلاً ، للعوض من جملة كاملة محذوفة . فقول الله ، في محكم كتابه : ﴿ ويَومَئذٍ يَفرَحُ المُؤمِنُونَ ﴾ ،[١] معناه : ويفرح المؤمنون يومَ إذ يَغلب الرومُ الفرسَ . ولما حذفت الجملة بعد « إذ » عوِّضَ منها التنوين ـ وهو نون ساكنة ـ فحركت الذال بالكسر لالتقاء الساكنين . وهذا تراه مطرداً في نحو : حينئذ وساعتئذ . . .

ثم ذكر النحاة أن حرف المعنى قد يرد ، عوضاً من تركيب محذوف ، نحو قول سالم بن وابصة :[٢]

ولا يُواتيكَ، فِيما نابَ مِن حدَثٍ إلاّ أخُو ثِقةٍ ، فانظُرْ بِمَن تَثِقُ

حيث قدّر بعضهم آخره بأن الأصل : فانظر من تثق به ، ولما حذف الجار والمجرور « به » جاءت الباء صلة للعوض منهما . فالاسم الموصول في محل جر لفظاً ، ونصب على أنه مفعول به للفعل قبله .

وقريباً من هذا يكون التعويض ، في قول الراجز :[٣]

إنَّ الكَرِيمَ ، وأبِيكَ ، يَعتَمِلْ إن لَم يَجِدْ،يَوماً، علَى مَن يَتَّكِلْ

وقول زيد بن رزين :[٤]

أتَجزَعُ أن نَفسٌ أتاها حِمامُها ؟ فهَلاّ الَّتِي عَن بَينِ جَنبَيكَ تَدفَعُ

وقد تُعمد الكلمة بحرف مقحم للتسليط ، أي : لتكتسب سلطة الجزم لفعلين ، بعد أن كانت لغير ذلك . فزيادة « ما » بعد : حيث وإذ ومتى ،

---

(١) الآية ٤ من سورة الروم .
(٢) المغني ص ١٥٤ .
(٣) شرح أبيات سيبويه ٢ : ٢٠٥ .
(٤) الجنى الداني ص ٢٤٨ .

تجعل كلاً منهما أداة جازمة ، مع تضمنها معنى الشرط ، أي : ترتُّب مضمون جملة على مضمون أُخرى ، نحو : حيثما ترحلْ تجدْ خيراً ، وإذ ما تعملْ تربحْ ، ومتى ما تزرْني أُكرمْكَ .

وعكس ذلك الكفُّ، أي: منع العامل من العمل لفظاً أو تقديراً، كقولك: إنما أخوك عالم، وكأنما العلمُ نور . فلقد أصبحت « إنّ » و « كأنّ » مهملتين، بلحاق «ما» بهما ، بعد أن كانتا عاملتين النصب والرفع للأسماء بعدهما.

وآخِر ما نذكره ، من فوائد لفظية للحرف المستطال به ، هو **التوطئة** . وتكون على أنواع ، منها تهيئة ما يدخل على الأسماء للدخول على الجمل ـ مثل : ربّما يصدق الكاذب ، وبينما نحن نائمون هطل المطر ـ وتهيئة الجامد للصلاحية للحال . نحو : زارنا خالد كأستاذ . فقد صارت « ربّ » و « بين » من مصحوبات الجمل بلحاق « ما » لهما ، واسم الذات حالاً بفضل حرف الجر الزائد قبله .

ومن التهيئة توطئة الحرف الزائد للجواب القادم ، ليكون لقَسم سابق ، لا للشرط المعترض . فمثل قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ شَكَرتُم لأَزِيدَنَّكُم ﴾[1] وطأت فيه اللام الأولى للجملة الأخيرة ، ببيان أنها جواب للقسم المحذوف قبلُ ، وأشعرتْ باعتراض واقع وتوكيد . أما جواب الشرط فحذف أيضاً ، لدلالة جواب القسم عليه ، والتقدير : واللهِ ـ لئن شكرتم أزدْكم ـ لأزيدنّكم . والجملة الشرطية اعتراضية .

خاتمة المطاف

بعد هذه الجولة المطولة ، وقفنا فيها عند مسائل زيادة الحروف

(١) الآية ٧ من سورة إبراهيم . والأولى أن يقال : إن « تأذَّنَ » في الآية قبلُ هو مضمن معنى القسم . فلا حاجة إلى تقدير قسم .

المعنوية عامة ، وخلاف العلماء فيها ، وبعض فوائدها المعنوية واللفظية ، يحسن بنا أن نذكر إضاءات مهمة ، تزيل ما في النفوس من تردد واستعصاء ، وتقرب إلى الجميع ما قصده العلماء ، حين استخدموا هذا المصطلح ، وأطلقوه في التحليلين المعنوي والإعرابي للتعبير .

وأول هذه الإضاءات هي أن العلماء اضطربوا كثيراً ، في فهم هذه الظاهرة ، وتعددت نظراتهم إليها ، وتباينت مواقفهم ، الأمر الذي أصدر عنهم عدداً وافراً ، من المصطلحات المعبرة عنها . ولهذا ترى في كتبهم نشاراً من المفردات ، تتناول الدلالة على فوائد حروف المعنى المزيدة ، نحو :[1] التوكيد والتوثيق والاستيثاق والصلة والعماد والوصل ، والاستدراك والتطويل والتطول والاستطالة والفضل ، والحشو والإقحام واللغو والزيادة والإلغاء والاستغناء والإلقاء والتخلية والإسقاط . . .

ولكن اختلافهم هذا كله كان فيه اتفاق تام ، أنه إذا أريد بالزيادة معناها اللغوي ـ وهو إقحام لفظ في العبارة لا فائدة له ، فوجوده وعدمه سواء ـ إذا قصد بالزيادة هذا المعنى فهي مردودة ، وليس لها حضور في كلام العرب ، فكيف في القرآن الكريم . وقد صرّح بهذا بعض القدماء من النحاة ، ليزيلوا الشُّبه التي تعلق بالأذهان ، حين ترد تلك المصطلحات في عبارات العلماء . فقد روي عن المبرد وثعلب وأبي بكر الزُّبيدي أنه لا صلة في القرآن ، كما روي عن ابن السراج أنه ليس في كلام العرب زائد ، لأنّه تكلُّم بغير فائدة ، وما جاء منه حمل على التوكيد .[2]

أما قول هُبل بن عبد الله الكلبي :[3]

---

(١) انظر الأدوات في كتب التفسير ص ٦٠٥ .
(٢) البرهان ٣ : ٧٢ ، والدر المصون ٣ : ٤٦٢ .
(٣) المعمرون والوصايا لأبي حاتم السجستاني ص ٣٧ . وعبد ود وجبيل وحجل :
=

رُبَّ يَومٍ قَد يَرَى فِيهِ هُبَلْ ذا سَوامٍ ، ونَوالٍ ، وجَذَلْ
لا يُناجِيهِ ، ولا يَخلُو بِهَلْ عَبدُ وُدٍّ ، وجُبَيلٌ ، وحَجَلْ

الذي ذكر فيه « بهل » ، وهو يريد « بِهِ » ، مع قلب الكسرة فتحة وزيادة اللام مقحمة ، فهو من نادر الكلام ، ولا يصح القياس عليه ، وقد يحمل على نحو :(١) هِدمِل وفَحجَل وعَثْوَل وحَسدَل وطَيسَل . وهو من القليل في الكلام لا يحتمل القياس .

وعلى هذا ، فإن كل ما يذكره النحاة واللغويون والمفسرون والبلاغيون ، من وصف لعنصر من عناصر الكلام ببعض مصطلحات الزيادة ، لا يجوز أن يحمل على الدلالة اللغوية الصرف ، ولا بدّ أن يرفق باستحضار للفوائد التي تتضمنها تلك المصطلحات ، للوقوف على أبعاد المقصَد الحقيقي .

كذلك الشأن فيما ورد ، على ألسنة العلماء وأقلامهم ، حين تعرضوا للشعر والسجع ، ونصوا على الإقحام والحشو ، اضطراراً أو ترخصاً ، للوزن والموازنة والتسجيع . فمثل هذه الزيادات المذكورة لها ، بالإضافة إلى فوائد التوكيد ، سمة جمالية للفظ . فهي إذاً تحمل مرامي معنوية ولفظية معاً .

إن لفظ الزيادة وما يدور حوله من المرادفات ، اصطلاح علمي قد حدد النحاة مضمونه ، وأبعدوه عن ميدان الشبهات ، وإن كان بعض الباحثين ما زال يتحرج من استخدامه ، خشية اللبس والأوهام . وإذا استعرضنا شيئاً من اصطلاح النحاة تبين لنا صدق ما ادعيناه ، وصار يسيراً لدينا قبول تلك الألفاظ ، ومألوفاً ورودها في طيات الشرح والتفسير والتحليل والإعراب ، إذا عُرِضت بأسلوب من التأدب والتفسير المناسبين .

رجال من قوم الشاعر ، سخروا منه لهرمه ، فذكرهم بما سيصيرون إليه . ولو روي بجرِّ الشطر الأخير لكانت « هل » محكية في محل جر ، ومضافة إلى : عبد .

(١) الممتع الكبير ص ١٤٥ ـ ١٤٦ والارتشاف ١ : ١٠٨ ـ ١٠٩ .

فقد اصطلح النحاة والبلاغيون على استعمال « الفضلات » في الدرسين النحوي والبلاغي . ولو أنك رجعت إلى ما يقصدون بذلك رأيت أنه يشمل جمهور الكلام .[١] فهم يقسمون التعبير إلى عُمَدٍ لا يسوغ حذفها إلاّ بدليل ، هي المرفوعات وما تولد منها ، وفضلاتٍ يجوز حذفها دون دليل . ويعنون بها سائر أجزاء التركيب من المنصوبات ، كالمفاعيل المختلفة والحال والتمييز والمستثنى ومنصوبات الأفعال . وما أظن أحداً يتوهم أن معنى الفضلة هنا هو ما يقحم في العبارة ، بدون فائدة أو مرام .

وهم يطلقون على شبه الجملة ، من الظرف أو الجار والمجرور ، مصطلح اللغو إذا تعلقت بكون خاص ، مذكور أو محذوف لقرينة ، لأنه لم يُنتقل إليها ضمير من متعلق محذوف ، ليستقر فيها فتصير مستقَرًّا . وذلك نحو : ﴿ والَّذينَ يُؤمِنُونَ بِما أُنزلَ إلَيكَ وما أُنزِلَ مِن قَبلِكَ ﴾ ،[٢] وليس من المعقول الزعم أن اللغو في هذه الجوار والمجرورات مراد به ما لا يعتد به ، أو ما لا يحصل به فائدة .

ثم إنهم يَسِمون كثيراً من المفردات والجمل ، بأنه لا محل له من الإعراب . فحروفُ المعاني وأسماءُ الأفعال والأصوات والأفعالُ الماضية وأفعالُ الأمر كلها لا محل لها من الإعراب ، وبعض الأفعال المضارعة مثلها . وثمة جمل عشر كذلك .[٣] والجملة التي تقع بعد أداة الشرط غير الظرفية يُسمّونها صلة .[٤] ويطلقون على صلة الموصول لفظ الحشو ،[٥]

---

(١) همع الهوامع ١ : ٩٣و ١٦٥ .
(٢) الآية ٤ من سورة البقرة .
(٣) انظر إعراب الجمل ص ٣٣ ـ ١٢١ .
(٤) لباب الإعراب ص ٢٥٠ .
(٥) المصدر نفسه ص١٧٥ .

ويصفون اسم « لا » أو المنادى ، إذا نُعِتَ أو أُضيف أو عمل ، بأنه مطوّل .

بل إنهم اصطلحوا على تسمية الحروف غير العاملة بالمهملة ، واتفقوا على زيادة حروف المباني ، في صياغة الأسماء والأفعال . ثم تراهم كثيراً ما يذكرون ، في تفسير الآيات الكريمة ، أن الشرط فيها مقحم ، وأن القيد فيها بالوصف أو الحال لا مفهوم له . . . مما يحمل القارئ الغِرّ على شيء من النفور والتوتر والإعراض . ولكنه عندما يدرك مقاصدهم الاصطلاحية بذلك يشعر بالرضا والاستقرار ، إذ لا مُشاحّة في الاصطلاح .

وثانية الإضاءات هي أن ما ذكرناه ، من نصوص للدلالة على فوائد الزيادة ، أمر خلافي معروف ، إذ كان بين العلماء شقاق وجدال واتهامات ، في قبول نسبة تلك الأوصاف إليه أو رفضها . فتكرار الحرف مثلاً أو ما يرادفه لا يوصف بالزيادة لدى بعضهم ، و « كان » الزائدة أو الملغاة يرى بعض النحاة أنها فعل تام ، يدل على الحدث والمضي ، وله فاعل مضمر هو مصدرها ، أي كان الكون .(١)

ولام الجحود مشهور أنها ليست زائدة ، وتُعلق بالخبر المحذوف للكون المنفي ، وكذلك لام المستغاث تُعلق بحرف النداء قبلها ، واللام الفارقة تُضمَّن معنى « إلاّ » مع جعل « إن » قبلها نافية ، والتي لتقوية فعل قبلها تعلق به ويقدر له مفعول محذوف ، والفاء الواردة في الخبرأو بعد « أما » تعتبر كفاء الجواب للشرط ، والأحرف التي بعد القول يقدر قبلها جملة معطوف عليها ، وضمير الفصل يجعل تابعاً لما قبله أو مبتدأ بحسب السياق ، وواو اللصوق توصف بأنها حالية .

أضف إلى هذا أن نحو « أمّا أنتَ غاضبٌ غضبتُ » ذهب بعضهم إلى أن

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٢ : ٣٥٤ ـ ٣٥٥ والمقتضب : ١١٦ ـ ١١٧ والهمع ١٢٠ ـ ١٢١ .

« ما » فيه هي قائمة مقام « كان » المحذوفة ، ولها عمل الرفع والنصب عوضاً منه ، وأن نحو « حيثما وإذما ومتى ما » صار بالتركيب كلمة واحدة ، فلا مجال للحديث عن بعضه ، وأن « لو » و « إن » الوصليتين هما للشرط ، حذف جوابهما ، وجملة الشرط كلها معطوفة على مثيلة لها مقدرة ، هي في موقع الحال . وبذلك يكون لديهم في التقدير ست جمل بدلاً من واحدة .(١)

أما الإضاءة الثالثة فهي أن ما كرر ، من الأسماء والأفعال والجمل وأشباهها في التركيب ، أو جاء مرادفُه للتوكيد ، يعتده بعض النحاة كالحرف الزائد . إن ذلك لديهم كلمات ملغاة ، سُلبت منها وظائفها النحوية ، وسُلك بها مسلك الحروف المؤكد بها ، فليس لها عمل أو تعلق بشيء . ومعنى الإلغاء هنا أن الكلمة إذا أُسقطت من التعبير لم يختل تركيبه ، ولم يتغير معناه الأساسي . ولذلك فهي لا محل لها من الإعراب .(٢)

فقولك : جاء جاء الشتاء ، ونحن نحن صائمون ، والسفر غداً غداً ، والعلم في الصدور في الصدور ، وقول النبي ﷺ : « وشَهادةُ الزُّورِ ، وشَهادةُ الزُّورِ ، وشَهادةُ الزُّورِ » ،(٣) « وكُلُّ صَلاةٍ لا يُقرأُ فيها بفاتِحةِ الكِتابِ فهِيَ خِداجٌ ، فهِيَ خِداجٌ ، فهِيَ خِداجٌ » ،(٤) وقول مسكين الدارمي :(٥)

أخاكَ ، أخاكَ ، إنَّ مَن لا أخا لَهُ ... كَساعٍ إلَى الهَيجا ، بِغَيرِ سِلاحِ

وقول المأمون :(٦)

---

(١) انظر البحر المحيط ٦ : ٤٥٧ .

(٢) المنصف للشمني ٢ : ١٥١ وحاشية الصبان ٢ : ٩٨ وحاشية الدسوقي ٢ : ٨٠ وإعراب الجمل ص ١٢٦ ـ ١٢٨ .

(٣) الأحاديث ٢٥١٠و ٢٥١١ في البخاري و١٤٣ في مسلم .

(٤) المسند ٢ : ٦٥٧ .

(٥) ديوانه ص ٢٩ والخصائص ٣ : ١٠٣ .

(٦) تاريخ الطبري ٨ : ٦١٥ .

لَـــكَ اللهُ ، عَلَـــى ذاكَ لَـــكَ اللهُ ، لَـــكَ اللهُ

وقول عمر بن أبي ربيعة :[(١)]

ألا حَبَّــذا ، حَبَّــذا ، حَبَّــذا حَبِيــبٌ ، تَحَمَّلْــتُ فِيــهِ الأَذَى

كل هذا ما كان فيه ثوانيَ أو ثوالثَ بالتكرار فهو توكيد لفظي ، أي : إقحام واستطالة ، لا محل له من الإعراب .

وكذلك الحكم فيما جاء من مرادفات ، في الكلام ، مراد بها التوكيد اللفظي ، نحو : أينَ في أيِّ مكان تجلس ؟ وقول الله تعالى : ﴿ فمَهِّلِ الكافِرِينَ أمهِلْهُم رُوَيدًا ﴾ .[(٢)] وإذا كان هذا جارياً ، في أقوال النحاة ، فأحرِ به أن يكون مألوفاً فيما هو في الأصل، لا محل له من الإعراب، أي: في حروف المعاني.

أما رابعة الإضاءات فهي أن التعبير بحروف المعاني ، عن الدلالات النحوية والبلاغية ، أوكد من التعبير بالأسماء والأفعال ، وأبعد بياناً وبلاغة ، فقولنا : « انتفى حضورنا » إخبار محض عن النفي ، ولو قلنا « لم نحضر » كان مع الإخبار توكيد للنفي . وكذلك نحو : أستفهمُ عن نجاحك ، وأشترطُ اجتهادك للنجاح ، وأتمنى عودة الشباب ، وأنتَ جبل ، مقابل : هل نجحتَ ؟ وإن تجتهد تنجح ، وليت الشباب يعود ، وكأنك جبل .

ثم يكون في الحذف القياسي ، لحرف المعنى ، توكيد على توكيد ، أي : مبالغة فيه . ومن ذلك نزع الخافض في كثير من الكلام ، وحذف الكاف قبل المفعول المطلق المبيّن للنوع ، وعدم النداء في كل خطاب واختصار النداء بإسقاط الحرف قبل المنادى ، وإغفال « لا » النافية قبل المضارع في جواب القسم ، والتخلي عن همزة الاستفهام في قول عمر بن أبي ربيعة :[(٣)]

---

(١) ديوانه ص ٤٩٢ .

(٢) الآية ١٧ من سورة الطارق .

(٣) ديوانه ص ٢٦٦ .

فواللهِ ما أدرِي، وإن كُنتُ دارِياً، بِسَبعٍ رَمَيتُ الجَمرَ، أم بِثَمانِي ؟

وحذف الباء الزائدة قبل الفاعل، في قول عليّ رضي الله عنه: «أعْزِزْ عَلَيَّ ـ أبا مُحمّدٍ ـ أن أراكَ مُجَدَّلاً تحتَ نُجومِ السّماء»،[(١)] وقول عباس بن مرداس:[(٢)]

وقالَ نَبِيُّ المُسلِمينَ: تَقَدَّمُوا وأَحبِبْ إلَينا أن نَكُونَ المُقَدَّما !

وختاماً لهذا كله نؤكد أن من الواجب على الشارح أو المفسر، إذا عرض لبعض مصطلحات الزيادة في الحروف، إتباعَ ذلك ببيان المقاصد البلاغية لتلك الزيادة، سواء أكانت في المعنى أم في اللفظ أم في كليهما. وذلك لئلا يتبادر إلى ذهن السامع أو القارئ أن الحرف لغوٌ مهمل، وجوده كالعدم، وتكلُّمٌ بما لا فائدة فيه. وقد عجبتُ من بعض المفسرين، للقرآن الكريم، يغفلون هذه المسألة المهمة، فيصفون بالزيادة كثيراً من حروف المعاني، ويتركون للأوهام مجال التصور والحسبان.

ولذلك ألزمت نفسي، في تحقيق «تفسير الجلالين»،[(٣)] أن أُتبع كل لفظ من هذا النوع، بذكر الدلالات المعنوية نصًّا وتوضيحاً، لأنزع من النفوس أوهام التخمين والظنون، وأضع عبارة المفسر في إطارها المقصود. وإنني لأرجو أن يوفقني الله ـ تبارك وتعالى ـ في إنجاز ما عزمت عليه، وأن يهدي جميع الزملاء الباحثين والمؤلفين والمحققين، إلى مثل هذه الخطوة المباركة. وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربّ العالمين.

* * *

---

(١) النهاية واللسان والتاج (عزز).

(٢) ديوانه ص ١٠٢.

(٣) اسمه في المطبوعة: المفصل في تفسير القرآن العظيم.

٣

مشكلات النقد النحوي لنصوص الأدب

التعريف بالبحث : *

يعالج هذا البحث منزلة موضوعات النحو ومسائله في نقد الأثر الأدبي ، فيقف عند الناقد ابن الأثير ، ليبسط رأيه في هذه القضية ، ويبين أهمية الإتقان لأصول الإعراب والصرف وفروعهما ، لدى من يمارس إنتاج الإبداع في الشعر والنثر الفني ، أو يتصدى للعمليات الناقدة . وإلاّ كان فيما يصدره إخلال وقصور وهنات .

ثم يتصدى لما نثره ابن الأثير من الإعجاز القرآني في عرض النظم الكريم، وتوظيف العناصر التعبيرية والتركيبية بالصور الفائقة البيان والجمال ، ومن وقفات سلبية من آثار أبي نواس وأبي تمام والمتنبي والمعري . . .

ومن خلال ذلك يتبدى أن علم العربية هو سلاح ذو حدين في العمليات النقدية ، يستطيع أن يقوم بجراحات تجميلية لما هو قاصر أو منحرف عن جادة الصواب ، وأن يكشف للناس تعنت الناقد في استخدام تلك الآلات الجراحية ، وجهله أحياناً بالمواطن التي يكون فيها ذلك الاستخدام ، ومدى فعالية تلك الأدوات ، وما يحيط بها من مشكلات موضوعية ثاقبة .

---

* ألقي هذا البحث في ندوة للنقد الأدبي بجامعة اليرموك منذ بضع عشرة سنة . وانظر مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ١٠ : ٢١٧ ـ ٢٤٢.

وهذا يظهر في قديم المحاولات التقويمية لمقولات الشعراء ، كالذي نراه فيما ينسب إلى النابغة الذبياني ، ومشاهير علماء العربية والشرح للشعر ونقده . مما يعني وجوب التقويم للنظرات النقدية ، بما تعرفه لغة العرب كأساليب وأصول وفروع ، في الفصحى والفصيحة والصحيحة من توجهات ولهجات ، وما عرفه النحاة من قواعد ضابطة ، وشواذ قد تكون أفصح من مطّرد الكلام .

وكذلك شأن المقولات التوجيهية باسم الوصاية على ألسنة الناس وأقلامهم ، تحرّم وتحلّل صور التعبير والصياغة ، وتطلق الأحكام والضوابط في جميع المستويات . فإن كثيراً من هذه المقولات يحتاج إلى تقويم وتحرير ، لما قد يكون فيه من دعاوى باطلة ، مبنية على مذهب لغوي محدود أو معرفة نحوية قاصرة .

مشكلات النقد النحوي لنصوص الأدب

إذا كانت وظيفة الناقد للنص الأدبي هي تقويمُ النص ، لكشف مواطن الجمالِ والإبداع ، والنجاحِ في إبلاغ مقاصد الأديب ، والإصابةِ في تناول الموضوع والتعبير عنه بقدرة وطلاقة ودقة وبيان ، والبراعةِ في اختيار الفن الأدبي المناسب لأغراضه ، وحسنِ الاستفادة من قدرات ذلك الفن وأساليبه وخصائصه وأساليبه الجمالية ، ومن طاقات اللغة وميادينها المعجمية والصوتية والصرفية والإعرابية والبلاغية ، ثم النفوذُ إلى تحديد قيمتهِ الفنية في عصره والتاريخ الأدبي ، وأثرِه في الحياة الأدبية والتراث الفني . . . إذا كانت هذه وظيفةُ الناقد فهو في حاجة ، بلا شك ، إلى أدوات متعددة مختلفة ، يعتمدها ويتقنها ويمارسها بمهارة ، ليحقق نتائج إيجابية في عمله .

فهو في حاجة إلى علوم وفنون ومعارف وخبرات ، تكون حاضرة في نفسه كالبديهة والسليقة والغريزة . ومن ذلك علوم الاجتماع والنفس واللغة والموسيقى ، وفنون الرسم والأدب والقول ، ومعارف عن التاريخ والمجتمع والأديب ، وخبرات في ممارسة النقد وأصوله ومذاهبه واتجاهاته ، وقراءات واسعة غنية للنصوص الأدبية في مختلف الفنون . . .

وعلى هذا فإنّ ناقد النص الأدبي العربي يكون في حاجة أساسية إلى علوم اللغة عند العرب ، وفي مقدمتها علم العربية . وهو النحو بشطرَيه : الإعراب والصرف . وسوف نستعرض أثر هذا العلم في عملية النقد الأدبي للنص ، كما أوضحها ضياء الدين ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٧ .

علم العربية والبيان

ليس لعلم العربية سلطان على الناقد وحده ، بل إنّ هذا السلطان ليمتد قبل ذلك إلى الأديب . هذا ما صرّح به أبو الفتح ابن الأثير ، حين جعل البيان العربي لدى الأدباء وليد الموهبة الفنية والاستيعاب لعدد من العلوم والمعارف ، أولها علم العربية .(١) وقد بالغ في أهمية هذا العلم ، حتى جعله « في علم البيان ، من المنظوم والمنثور ، بمنزلة أبجد في تعليم الخط » .(٢)

فالكاتب أو الشاعر إذا كان واعياً للغته ، عارفاً المعاني مختاراً لها ، قادراً على تناول الألفاظ وإيرادها ، ولم يكن على علم بأصول الإعراب وحدوده ،(٣) فإنه يَفسُد عليه ما يصوغه من الكلام ، ويختلّ عليه ما يقصده من المعاني . وكذلك شأن التصريف . فإنّ الأديب لا يُعفى من الإحاطة بأصوله وقواعده ، لئلاّ يقع في الأوهام المستقبحة ، وينكشف للناس عَواره ، كما حدث لكثير من كبار الشعراء .(٤)

ولا يعني هذا أن يكون للنحوي قدم راسخة في البيان ، أو قدرة بالغة على تذوّق النص وتقويمه . فقد جرت بين ابن الأثير وأحد النحاة مفاوضة في زيادة « أن » بعد « لمّا » ، فكان مما قاله صاحب المثل السائر تعقيباً على ذلك : « النحاة لا فُتيا لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة ، ولا عندهم معرفة بأسرارها من حيث إنهم نحاة » .(٥)

---

(١) المثل السائر ١ : ٤٣ .

(٢) المصدر السابق ١ : ٤٤ .

(٣) نفس المصدر ١ : ٤٨ ـ ٤٩ .

(٤) المصدر المتقدم ١ : ٥٠ ـ ٥٣ .

(٥) نفس المصدر ٣ : ١٣ .

وروى ابن الأثير أنَّ ابن جني فسر قول المتنبي :

تَبُلُّ خَدَّيَّ ، كُلَّما ابتَسَمَتْ ، مِن مَطَرٍ ، بَرقُهُ ثَناياها

بأن المرأة المذكورة كانت تبتسم ، فيخرج الريق من فمها ، ويقع على وجهه ، فشبّهه بالمطر .[1] ولذلك عقب ابن الأثير بقوله : « وما كنت أظن أنّ أحداً من الناس يذهب وهمه وخاطره حيث ذهب وهم هذا الرجل وخاطره . وإذا كان هذا القول قول إمام من أئمة العربية ، تُشدّ إليه الرحال ، فما يقال في غيره ؟ ولكن فن الفصاحة والبلاغة غيرُ فن النحو والإعراب » .

علم العربية والنقد الأدبي

وإذا كان ابن الأثير قد ذاد النحاة عن حياض البيان فإنه منح نقاد الأدب سلطاناً واسعاً ، يحق لهم به أن يَرِدوا شطآن علم العربية ، وينهلوا منها ما يقتضيه عملهم في التأصيل والتفريع والتفسير والتقويم . ذلك لأنّ عالم البيان هو غير الأديب ، وإذا كان للأديب أن يلم بأصول النحو إعراباً وصرفاً فإنّ عالم البيان أكثر اتصالاً بهذه الأصول وما تفرع عنها ، وأوسع اهتماماً بها ، وأبعد احتكاماً إليها .

ولذا نرى ضياء الدين يكثر التجوال في كتابه « المثل السائر » بين المسائل النحوية وقواعدها وأحكامها . فهو يتناول بسط[2] الاشتقاقِ بنوعيه الصغير والكبير ، والوزنِ الصرفي والصيغ الصرفية ، ومعاني الزيادة في الفعل والمصدر والمشتقات ، وأثرِ الإدغام في اقتصاد الصوت وتخفيف الألفاظ .

ثم يحدد ميدان الصرف والإعراب بتعريف كل منهما ،[3] ثم يستطرد

---

(١) المصدر نفسه ٢ : ١٠٧ ـ ١٠٩ .

(٢) نفسه ٣ : ١٩٦ ـ ١٩٩ و ١ : ٣٤٩ ـ ٣٩٥ و ٤٠٣ ـ ٤٠٤ و ٢ : ٢٥٠ ـ ٢٥٢ .

(٣) نفسه ١ : ٣٩ و٤٨ .

لبسط موضوعات التوكيد والعطف ، والتقديم والتأخير ، والجملة الفعلية والجملة الاسمية ، والمبتدأ والخبر وما يقع موقعهما ، والفعل والفاعل ، وحروف الجر ، ومقاصد الوصف ، وحذف الموصوف أو الصفة ، وحذف المضاف أو الفعل أو المبتدأ أو الخبر أو حروف المعاني ، والاعتراض بالجمل بين أجزاء الكلام ، ومقاصد التوكيد بالأدوات . . .[١]

وتلك الجولات النحوية التي عرضها ابن الأثير ، في ميادين الإعراب والصرف ، كانت مقدّمات نظرية أو تعليقات ، أوردها في مقام التأصيل والتفريع ، لما يقتضيه البيان والنقد من علم العربية . وقد استخدم هذه الأصول والفروع وسيلة لتقويم النصوص، وبيان المظاهر الإيجابية والسلبية فيها.

أما المظاهر الإيجابية في النصوص الأدبية فأول ما يجليها هو القرآن الكريم الذي هو قمة البيان والإعجاز . ومن ذلك[٢] أنّ كلمة « خبر » إذا كانت مجموعة فهي أحسن منها مفردة، ولم ترد في النص القرآني إلاّ بصيغة الجمع.[٣] وعلى العكس منها كلمة « أرض » . فإنها في حالة الإفراد أجود ، وهي لم ترد في الآيات المباركة إلاّ كذلك . حتى إنّ السماء إذا وردت مجموعة جيء معها بالأرض مفردة أيضاً . ولمّا أُريد أن يؤتى بها مجموعة قيل : ﴿ اللهُ الَّذِي خَلَقَ سَبعَ سَماواتٍ ، ومِنَ الأرضِ مِثلَهُنَّ ﴾ .[٤]

وإذا كان تقديم ما حقه التأخير يُراد به الاختصاص ، نحو قوله تعالى : ﴿ بَلِ اللهَ فاعبُدْ ، وكُنْ مِنَ الشّاكِرِينَ ﴾ ،[٥] إذ وجب اختصاص العبادة بالله

---

(١) نفسه ٢ : ١١٦ ـ ١١٨ و٢٣٦ ـ ٢٤٧ و٣١٣ ـ ٣١٧ و٣٣٠ ـ ٣٣١ و٣ : ٤٠ ـ ٤١ .

(٢) نفسه ١ : ٣٨٧ .

(٣) كذا . وقد وردت مفردة في الآيتين ٧ من سورة النمل و٢٩ من سورة القصص .

(٤) الآية ١٢ من سورة الطلاق .

(٥) الآية ٦٦ من سورة الزمر .

دون غيره ، فإنه قد يكون ذلك التقديم لمراعاة الجمال الفني ، كقوله عزّ وجلّ : ﴿ إيّاكَ نَعبُدُ وإيّاكَ نَستَعِينُ ﴾ .(١) فتقديم المفعول على الفعل ههنا لمراعاة النظم القرآني لا للاختصاص . ولو قيل : « نعبدك ونستعينك » لم يكن فيه ذلك الجمال ، وخرج على مراعاة حسن النظم في فواصل الآيات من سورة الفاتحة .

وقريب من هذا ما كان في قوله سبحانه : ﴿ خُذُوهُ فغُلُّوهُ ، ثُمَّ الجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴾ .(٢) فإنّ تقديم الجحيم على التصلية لم يكن هنا للاختصاص أيضاً ، وإنّما كان لفضيلة نظم الفواصل القرآنية . ولا ريب أنّ في هذا النظم جمالاً لايكون في مثل : خذوه فغلّوه ، ثم صلّوه الجحيم .(٣)

وقد يكون في اختيار الصيغة للكلمة مقصد جمالي يناسب المبالغة والتفخيم . ومن ذلك أنّ « اقتدرَ » أقوى في المعنى وأبلغ من « قَدَرَ » . قال تعالى : ﴿ فأخَذْناهُم أخْذَ عَزِيزٍ مُقتَدِرٍ ﴾ .(٤) و « مقتدر » ههنا أبلغ من « قادر » . وإنّما عُدل إليه للدلالة على التفخيم للأمر ، وشدّة الأخذ الذي لايصدر إلاّ عن قوة الغضب ، أو الدلالة على بسطة القدرة . فإنّ المقتدر أبلغ في البسطة من القادر ، لأنه اسم فاعل من « اقتدرَ » ، والقادر اسم فاعل من « قَدَرَ » . ولا شك أنّ « افتَعَلَ » أبلغُ من « فَعَلَ » .(٥)

والأحاديث النبوية الشريفة هي الميدان الثاني للمظاهر الإيجابية ، في البيان الفني والنقد الأدبي . وأبو الفتح حريص على الاستمداد من آثار

---

(١) الآية ٥ من سورة الفاتحة .

(٢) الآيتان ٣٠ و٣١ من سورة الحاقة .

(٣) المثل السائر ٢ : ٢١٨ ـ ٢٢٠ .

(٤) الآية ٤٢ من سورة القمر .

(٥) المثل السائر ٢ : ٢٥٠ .

النبوة ، لتوضيح معالم الجمال في استخدام ألوان النجاح في التعبير الرفيع . ويليها في المنزلة الفنية أشعار فحول القدماء والمولدين ، والرسائل التي دبّجتها يراعهم آيات في البلاغة والبيان .

فكثيراً ما تراه يستمدّ من نصوص السُّنّة الشريفة ، وديوان الحماسة ودواوين أبي نواس وأبي تمام والبحتري والمتنبي ، وديوان رسائله هو ، ليستقي شواهد توضح البراعة في استخدام أصول العربية وتقاليدها اللغوية والنحوية والفنية والجمالية .

نماذج من النقد النحوي

ولن نطيل في عرض تلك الألوان لدى ابن الأثير ، لأنها كثيرة جدًّا تغمر أكبر قدر من « المثل السائر » . وحسبنا ما أوردنا ، لنطلّ على المظاهر السلبية التي يظهرها ضياء الدين في النصوص الأدبية ، باعتماد أصول الإعراب والتصريف . فهو يرى أنّ فرسان البيان من المولدين والمتأخرين قد أدركوا قيمة علم العربية ، وانقادوا إليه بنجاح وإتقان . غير أنهم قد تندّ عنهم سقطات توردهم شعاب الفساد والإحالة والضلال .

فأبو تمام يقول ، في مدح المعتصم :(١)

بالقائمِ، الثّامِنِ، المُستَخلَفِ، اطّأَدَتْ قَواعِدُ المُلكِ، مُمتَدًّا لَها الطِّوَلُ

فرأى ابن الأثير تبعاً للمرزوقي (ت ٤٢١) أنّ « اطّأدت » خطأ ، صوابه « اتَّطَدَتْ » ، لأنك إذا بنيت « افتَعَلَ » من « وَطَدَ » قلت : اتَّطَدَ ، لا اطَّأَدَ .

ثم ذكر ابن الأثير أصولاً في إبدال الواو تاء مع نماذج منها ، وقال : « فهذه الأمثلة قد أشرت إليها ، ليُعلم مكان الفائدة من أمثالها وتُتوقّى . على أني لم أجد أحداً من الشعراء المُفلِقِين سلم من مثل ذلك . . . ولا أعني

---

(١) ديوان أبي تمام ٣ : ٨ . واطّأدت : ثبتت . والطول : ما تطاول من الدهر .

بالشعراء من هو قريب عهد بزماننا ، بل أعني بالشعراء من تقدم زمانه ، كالمتنبّي ومن كان قبله كالبحتريّ ، ومن تقدّمه كأبي تّمام ، ومن سبقه كأبي نُواس . والمعصوم من عصمه الله تعالى » .(١)

ومما أخذ على المتنبي أنه قال ، في مديح عمر بن سليمان :(٢)

فلا يُبرَمُ الأمرُ الَّذي هُوَ حالِلٌ   ولا يُحلَلُ الأمرُ الَّذي هُوَ يُبرِمُ

فجاء(٣) بلفظة « حالل » نافرة عن موضعها . فهي وما يجري مجراها قبيحة الاستعمال . وهو « فك الإدغام في الفعل الثلاثي ونقله إلى اسم الفاعل . وعلى هذا فلا يحسن أن يقال : بَلَّ(٣) الثوبَ فهو بالِلٌ . . . ولا خَطَّ الكتابَ فهو خاطِطٌ ، ولا حَنَّ(٤) إلى كذا فهو حانِنٌ » .

ويعرض أبو الفتح لتخفيف الهمز في « مِنَ اجله » فيقول : إنه « وصل لهمزة القطع . وعليه ورد قول أبي الطيب المتنبّي :(٥)

يُوَسِّطُهُ المَفاوِزَ ، كُلَّ يَومٍ ،   طِلابُ الطَّالِبِينَ ، لا الانتِظارُ

فقوله : لا الانتظار ، كلام نافر عن موضعه » .(٦)

وعندما يقف على بيت أبي نواس في صفة الخمرة :(٧)

كأنَّ صُغرَى وكُبرَى ، مِن فَواقِعِها ،   حَصباءُ دُرٍّ ، عَلَى أرضٍ ، مِنَ الذَّهَبِ

---

(١) المثل السائر ١ : ٥٣ ـ ٥٤ .

(٢) ديوان المتنبي ٤ : ٨٥ . ويبرم : يحكم .

(٣) المثل السائر ١ : ٤١٠ ـ ٤١١ .

(٤) كذا في المطبوعة . والصواب : « بلَلَ ، ولا خَطَطَ ، ولا حَنَنَ » بالإظهار ، ليلائمَ قوله « فك الإدغام في الفعل الثلاثي » ، ويستوعبَ النقد قول المتنبي « ولا يحلل » .

(٥) ديوانه ٢ : ١١١ . والمفاوز : جمع مفازة . وهي الصحراء .

(٦) المثل السائر ١ : ٤١٣ .

(٧) ديوانه ص ٢٤٣ . والفواقع : جمع فاقعة . وهي النفاخة الصافية اللون تعلو الخمرة عند المزاج . والحصباء : الحصى .

يُسجّل عليه الإخلال بأصول التعبير ، لأنّ « فُعلَى أفعَلَ » لايجوز حذف الألف واللام منها إلاّ أن تكون مضافة . وههنا قد عريت عن الإضافة وعن الألف واللام .(١)

وكثيراً ما أقحم التفنّنُ رجالَه في المعاظلة الشنيعة ، حين يتلعبون بالكلمات يزيلونها عن مواضعها على غير رويّة ، فيكون تعقيد للكلام وتشويه . وإنك لتلمس صورة من ذلك في قول الشاعر :(٢)

فقَد والشّكُّ ، بَيَّنَ لِي ، عَناءً   بِوَشكِ فِراقِهِم ، صُرَدٌ ، يَصِيحُ

فإنه قدم « بوشك فراقهم » على « يصيح » مع أنّ جملة « يصيح » صفة لصرد . وهذا قبيح ، لأنه لا يجوز أن تقول : هذا من موضعِ كذا رجلٌ وَرَدَ اليومَ . إذ لا يجوز تقديم ما اتصل بالصفة على الموصوف .

وأبو نواس أيضاً يخرج على أحكام الاستثناء ، حين يقول في مدح الأمين :(٣)

يا خَيرَ مَن كانَ ، ومَن يَكُونُ ،   إلاّ النَّبيُّ ، الطّاهِرُ ، المَيمُونُ

لأنه رفع « النبيّ » ، وهو مستثنى مِن المُوجَب ، وحقّه النصب . وهذا من ظاهر النحو وليس من خافيه في شيء .(٤)

والمعرّيّ يستخدم أحياناً بعض مصطلحات علم العربية في أدبه ، فيسيء إلى فنّه أو يُحسن . فهو في قوله لأحد إخوانه : « حرسَ اللهُ سعادتك ، ما

(١) المثل السائر ١ : ٥٢ .

(٢) المثل السائر ٢ : ٢٢٧ . وضبط « عناء » بالنصب يفسد البيت ومراد ابن الأثير . والصواب ضبطه بالرفع خبراً للشك . يريد : فقد ـ والشك عناء ـ بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم . انظر الخصائص ١ : ٣٣٠ . وإلا ففاعل « بين » يعود على الشك ، و« قد » لتقليل « يصيح » . وللبيت رواية أصح في المغني ص١٨٦ وشرح أبياته ٤ : ٨٩ . وقد غفل ابن الأثير عن المعاظلة في صدر البيت .

(٣) ديوانه ص ١١٧ .

(٤) المثل السائر ١ : ٥٤ .

أُدغِمَتِ التاءُ في الظاء. وتلك سعادةٌ بغيرِ انتهاء» يبدي ما هو غث بارد من التعبير.

ولكنه يُجوّد ذلك الاستخدام حين يخاطب أهل بغداد بقوله :(١)

فدُونَكُمُ خَفضَ الحَياةِ ، فإنّنا نَصَبْنا المَطايا ، بالفَلاةِ ، علَى القَطعِ

فالخفض وهو اللِّين يُلغِزُ به عن الجرّ في الأسماء ، والنصب الذي هو الإسراع في السير يُلغِزُ به عن نصب الأسماء والأفعال ، والقطع ومعناه اجتياز الأرض مُلغَز به عن الحال النحوي ، واسمه عند الكوفيين القطع . وفي جرِّه « الحياة » ، ونصبِه « المطايا » تقديراً على المفعولية ، وإيهامِه تعلُّقَ « على القطع » بحال ، إيهام بتلك الألغاز وتحقيق للتورية فيها .

سلاح ذو حدين

علم العربية ، كما رأينا ، أداة يستخدمها الناقد ، لتقويم النص وبيان حدود نجاحه في الدقة والوضوح والصحة والجمال . وهو إذ يتناول به العناصر الإيجابية قد يقدّم للدارس تحديداً قيّماً لمواطن النجاح والجمال . ولكنه عندما يتصيد المظاهر السلبية يُعمل الآلة أحياناً بلا تروّ ولا إحكام ، فيهجّن الأصيل ويزيف العريق ويضعّف السليم المعافى . فإذا بالأداة النحوية ذاتُ حدين ، تجرح النص من ناحية ، وتصيب الناقد بالتجني والقصور من ناحية أُخرى .

ولورجعنا البصر فيما عرضناه ، من مآخذ ابن الأثير على الشعراء ، لتبيّن لنا مصداق هذا الزعم . فهو في تشنيعه المعاظلةَ التي وقع فيها الشاعر كان مصيباً أبعد الإصابة ، لأنّ البيت يتعذر فهم معناه ، لولا ما علّق به عليه العلماء من التفسير . أما تخطئته أبا تمّام والمتنبّي وأبا نواس ففيها نظر ، وتقتضي البحث والتفصيل . والظاهر أنه يوجه الكلمة أو العبارة توجيهاً

---

(١) شروح سقط الزند ص ١٣٦٧ والمثل السائر ٣ : ٢١٥ .

خاصًّا ، لم يكن من مقاصد الشاعر ، ثم يبني عليه التقويم السالب ، ويلقي أحكام التهجين والتزييف والتوهيم .

فهو يرى أنّ « اطّأدَتْ » في بيت أبي تمّام من التوطيد ، فصوابها « اتَّطَدَتْ » ، متجاهلاً ما أراد بها الشاعر وعبّر بها عنه . إنّ أبا تمّام يعني أنّ قواعد الملك ثبتت واستقرت بسلطان المعتصم . ولن نقول مع المعرّيّ : « يجوز أن يكون الطائيّ سمع اطّادَ في شعر قديم فاستعمله » ،[1] لأنّ مثل هذا الاحتمال يفتح أبواب التسمح في كل ما يقال ، دون قيد أو ضابط . وإنما نحتكم إلى أصول العربية وقواعدها لمعرفة الحقيقة . فالمعروفُ أنّ الطَّود هو العظيم المتطاول من الجبال ، وقولُهم : طادَ الشيءُ إذا ثَبَتَ ، وانطادَ البناءُ إذا ارتفعَ وذهبَ في الهواء .

وقد صاغ منه الشاعر « افتَعَلَ » بالسليقة العربية الصافية قياساً ، فكان لديه « اطّادَ » ، وهو أبلغ من « طادَ » في التعبيرعن الثبات والاستقرار ، لأنّ « افتَعَلَ » يكون للمبالغة قياساً ، إذا لم يكن على صيغته ما هو للمطاوعة أو المشاركة ، نحو :[2] قَدَرَ واقتَدَرَ ، لَقَطَ والتَقَطَ ، مَلَكَ وامتَلَكَ ، قادَ واقتادَ . ثم همز الألف لغير ضرورة ، وحركها بالحركة التي كانت لها قبل أن تقلب عن الواو ، فقال : « اطّأدَ » ، كما قالوا : رَثَأتِ المرأةُ زوجَها ، ولَبأَ زيدٌ في الحجّ ، وقَوقأتِ الدجاجةُ ، وحلأَ زيدٌ السَّويقَ ، ورجلٌ مَئَلٌ أي : ذو مال ، ومُشتَئِق أي : مُشتاق .[3]

وهذا ليس من الضرورة في شيء ، لأنّ بعضه جاء في النثر وبعضه في

---

(١) ديوان أبي تمام ٣ : ٩ .

(٢) المثل السائر ٣ : ٢٥٠ ، وتصريف الأسماء والأفعال ص ١١٩ .

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٩٠ ـ ٩٢ والخصائص ٣ : ١٤٦ والممتع ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥ وشرح الشافية ٣ : ٢٠٤ .

الشعر ، وقد قالوا في الهمزة الساكنة : بأزٌ وسأقٌ وعألَمٌ ، والأصل بازٌ وساقٌ وعالَمٌ . فإبدال الهمزة من الألف قبل متحرك شيءعرفه العربي وأجراه في عديد من الكلمات . ولسنا في حاجة أن نحمل « اطّأدَتْ » على مثل : ادهأَمَّتْ وشأبّة وجأنّ والضّألّين ، كما ذهب بعض العلماء ،[1] لأنه قياس مع الفارق . فهذا مما التقى فيه ساكنان فكان الهمز فراراً منهما ، بخلاف ذاك الذي بعد ألفه متحرك .

ولسنا أيضاً مع الصوليّ (ت ٣٣٥) في زعمه أنّ « اطّأدَ » هو من « أطَدَ»[2] بمعنى ثَبَتَ ، ثم قُلب بتقديم الطاء على الهمزة ، وصيغ منه « افتَعَلَ » ، لأنّ القلبَ المكاني سماعي ،[3] موقوف على المفردات التي جاءت كذلك عن العرب ، وإبدالَ الألف همزة أشيع وأسير وفيه مشجع هو قرب الهمزة من الألف .

وصحيح أنّ « اتّطَدَت » التي ذكرها ابن الأثير هي أقيس من « اطّأدَت » . ولكن إذا كانت الثّنتان بمعنى واحد ، والأُولى أقيس ، فإنّ فيها ثقلاً لا يحتمله رونق الشعر وصفاؤه . فأنت ترى فيها تتابع متقاربات هي : التاء الساكنة والتاء والطاء والدال المتحركات والتاء الساكنة ، ولفظُها محقّقةً يتعثر فيه اللسان مراراً ، في حين أنّ « اطّأدَت » تخلصت من التائين المتواليتين ، وفُصل فيها بالهمزة بين الطاءين والدال والتاء ، فكان توزيع للثقل العارض ، وتيسير للسان ، مع الحفاظ على الصيغة والمدلول اللغوي .

فلو أنّ أبا تمام أراد بهذا الشطر الدلالة على القلقِ والاضطراب وتعثر الملك ، لا استقرارِه واطمئنانه ، لكان لـ « اتّطدت » تقدمة وفضل في التعبير

---

(١) ديوان أبي تمام ٣ : ٩ .

(٢) نفسه ٣ : ٩ .

(٣) الممتع ص ٦١٥ ـ ٦١٨ .

والجمال ، بيد أن الواقع خلاف ذلك . ولوأنّ ضياء الدين وسّع أفقه اللغوي ، ونظره النقدي الجمالي وتتبعه للروايات ، لـرأى أنّ مـا دفعـه أولى بـالترجيح وأقرب إلى الصواب ، وإن كان البيت قد روي فيه : اتَّطَدَتْ ، واعتَدَلَتْ . ألا إنها النزعة إلى التهجين والتخطئة ، دون تحقيق واستيعاب .

وقريب من هذا ما حكم به على « حالل » من قول المتنبّي ، حين قبّحها وقلّقها . فالظاهر من بدء البيت بالفاء أنّ صواب الرواية هو :

فلا يُبرَمِ الأمرُ الَّذي هُوَ حالِـلٌ ، ولا يُحلَلِ الأمرُ الَّـذِي هُـوَ يُـبرِمُ

والفعلان مجزومان بـ« لا » الدعائية ، وإن كان سياق النص في القصيدة علـى خلافه ، فيكون إظهار اللامين من « يُحلَل » بـالجزم ثم حركـت الـلام الثانيـة لالتقاء الساكنين . والمرجّح لهذا أنّ الشراح لديوان المتنبي عرضـوا للإظهـار في « حالل » وحدها .[١]

فإذا كان هذا هو الصحيح فإنّ « حالل » جاءت على غـرار « يُحلَـل » ، وإن كان القياس يقتضي الإدغام . وفي الاظهار تخفيف بـالتخلص مـن التقـاء الساكنين ، وتعبير صوتي وشكلي عن نقض الأمور الواهنـة لـئلاّ تُـبرَمَ بعـدُ . وليس هذا خاصّاً بالضرورة كما ذهب شُرّاح الديوان . وإنما هـو مـن صـحيح الكلام النثري وفصيحه . فقد روي عن النبي ﷺ أنـه قـال لنسـائه :[٢] « ليـتَ شِعرِي : أيّتُكُنَّ صاحبةُ الجَمَـلِ الأدبَـبِ ، تَنبحُهـا كِـلابُ الحَـوءبِ » ؟ أراد : الأدبّ. فأظهر الباءين ليكون ما يناسب الحوءب في جمال اللفظ بالسجع.[٣]

---

(١) التبيان ٤ : ٨٥ وشرح الواحدي ص ١٧٩ .

(٢) النهاية واللسان والتاج (حأب) و(دبب) وتهذيب إصلاح المنطـق ص ٣٦٠ ـ ٣٦١ . والجمل الأدبب : الكثير وبر الوجه . والحوءب : اسم مكان .

(٣) كذا . وهو ما زعمه جمهور العلماء من المجانسـة بـين اللفظـين . وعنـدي أن هـذا الإظهـار لغـة صـحيحة قياسـية . فالأدبـب مشتق ورد فعلـه « دَبِـبَ » بالإظهـار ،

=

ثم إذا كان في هذا النص النبوي سبب فني ، كما زعم جمهور العلماء ، يدعو إلى إظهار ما يقتضي الإدغام ، فإنّ حديثاً شريفاً آخر جاء فيه الإظهار دون مثل ذلك السبب . وهو قوله ﷺ :[1] « الرّجُلُ على دِينِ خَلِيلِهِ . فلْيَنظُرْ أحدُكُم مَن يُخالِلُ » . وهو كما ترى لا داعي إلى الإظهار فيه إلاّ التخلصُ من التقاء ساكنين في الوصل ، وثلاثةٍ في الوقف ، شأن المسألة التي أثارها بيت أبي الطّيب .

وهذا من كلام « أفصح من نطق بالضاد » ،[2] بله ما رُوي عن العرب من شذوذٍ في النثر نحو :[3] ألِلَ السّقاءُ ، وضَبِبَ البلدُ ، أو ضرورةٍ في الشعر مثل : ضَنِنُوا ، وأظلَلَ ، ومُستعدِد . وغالبه يكون أول المضعفين فيه حركته الكسر ، وهو نظير ما في بيت المتنبي : حالل .

أضف إلى هذا أن المد للألف قبل الإدغام ثقيل في اللفظ ، يجعله القرّاء مثل الألف قبل الهمزة ، ويخففونه بإطالة الصوت ليتيسر النطق بما بعده . وليس بعيداً أن يُهرب منه إلى الإظهار ـ وهو الأصل في الكلام ـ كما يُهرب من الهمز بجعله بين بينٍ .

أما ثقل النطق في قول أبي الطيّب أيضاً : « طِلابُ الطالِبِينَ لا الانِتظارُ » فإنما سببه توالي اللامين في اللفظ متحركين . وقد حُركت الثانية لالتقاء الساكنين ، هي والنون . قال علي بن حمزة : « سألتُ أبا الطيّب عن فتح اللام ، فقال : اجتمع ساكنان ، فحركت اللام بحركة ما قبلها . وهي اللام

والصفة المشبهة « دَبِبٌ » كذلك عن العرب . فالإظهار حملاً عليهما جائز .

(١) سنن الترمذي ٧ : ١١٠ ـ ١١١ ومسند أحمد ٢ : ٣١٣ و٣٣٤ وسنن أبي داود الرقم ١٦ من باب الأدب والجامع الصغير ٢ : ٤٢ والنهاية (خلل) .

(٢) كشف الخفا ١ : ٢٣٢ والفوائد المجموعة ص ٣٢٧ .

(٣) الممتع ص ٢٥٢ والتبيان ٤ : ٨٥ .

من : لا »[١] . وقال ابن جنّي : « قلتُ له عند قراءتي عليه : كسرُ اللام من الانتظار جيّد ، لسكونها وسكون النون » .[١]

وكأن المتنبي اختار الفتح خلافاً للقياس الجيّد ، طلباً للخفة . فاللفظ ثقيل والفتحُ يُخفّف من الثقل بعض تخفيف . وهذا كله ليس له صلة من قريب أو بعيد بوصل همزة القطع ، وإن كان ابن الأثير قد فسر به .

وأما «صُغرى وكُبرى» في بيت أبي نُواس فقد جاز تجريدهما من التعريف والإضافة ، لأنهما لا يراد بهما التفضيل ، بل أُريد بهما اسم ذاتٍ موصوف. ومن هذا القبيل قول العرب :[٢] دُنيا وأُخرى ، وقول المرقش الأكبر :[٣]

وإن دَعَوتِ إلى جُلَّى ، ومكرُمةٍ يَوماً ، سَرَاةَ خِيارِ الناسِ فادعِينا

وقريب منه مع أنه صفة قول العلماء :[٤] فاصلةٌ صغرى وفاصلةٌ كبرى ، وجملةٌ صُغرى وجملةٌ كُبرى .

وأما قول أبي نواس «إلاّ النبيُّ» بالرفع ، في الاستثناء ، فهو من صحيح الكلام وفصيحه ، لا على البدل من فاعل ما قبله كما يذهب الفرّاء ، لأن البدل يحل محل المبدل منه ، ولا على تأويل الفعل المثبت بآخَر منفيّ كما زعم ابن عطية ،[٥] لئلا تتساوى المتناقضات ويفسد الكلام ، بل على تقدير الابتداء وحذف الخبر ،[٦] والمراد : إلاّ النبيُّ الطاهرُ الميمونُ لا تَفضُله أنتَ.

---

(١) ديوان المتنبي ٢ : ١١١ . والمراد التحريك بالفتح لِـ « لا » الثانية وهي في الانتظار . وهذا يعني أن الرواية هي : لا الاَنتظارُ .

(٢) الفلك الدائر ص ٤٣ .

(٣) شرح اختيارات المفضل ص ١٠٧٠ .

(٤) تصريف الأسماء والأفعال ص ١٧٨ .

(٥) البحر المحيط ١ : ٢٨٧ ـ ٢٨٨ .

(٦) الفلك الدائر ص٤٦ .

و« إلا » ههنا للاستدراك والتوكيد بمعنى « لكن » ، والاستثناء هذا منقطع وليس متصلاً . وعلى موجب ذلك قراءةُ أُبيّ والأعمش : ﴿ فشَرِبُوا مِنهُ إلاّ قَلِيلٌ مِنهُم ﴾ ،(١) وقولُ النبي ﷺ :(٢) « كلُّ أُمَّتِي مُعافًى إلاّ المُجاهِرُونَ » . وقد جاء التقدير للخبر صريحاً في الحديث الشريف : « ما للشَّياطِينِ مِن سِلاحٍ أبلَغَ في الصّالِحِينَ مِنَ النِّساءِ . إلاّ المُتَزوِّجُونَ أُولئكَ المُطَهَّرُونَ مِنَ الخَنا » ،(٣) و« وأحرَمُوا كُلُّهُم ، إلاّ أبو قَتادةَ لَم يُحرِمْ » .

ومن خلال عرضنا لهذه المسائل التي أثارها ضياء الدين في تعبير الشعراء ، يتبيّن لنا أنه جانَبَ الصوابَ ، وخطّأ ما هو صحيح معروف في كلام فصحاء العرب . فهو يشدّد النكير في غير مُنكر ، ويُحجّر الواسع الفسيح المأنوس . وذلك أنه يلتقط الأحكام الشائعة في كتب بعض النقاد ، ويعتمدها في توجهه وتوجيهه للنصوص ، ويبني عليها ما يصدره من تشهير وتشنيع ، دون أن يردّ المسألة إلى ما تقتضيه من استقراء وتقصّ للحقائق والأصول والأقوال.

والمعروف أن تلك الأحكام الشائعة كانت لدى أصحابها مبنية على وجهة نظر محدودة ، أو تعصب لصور من التعبير مشهورة ، أو جهل بما ورد صحيحاً مخالفاً لما يذهبون ويتعصبون . فهم يفرضون على الكلمة أو التركيب وجهة من التفسير والحكم النحوي ، ثم يَتبعون ما يصدر عن ذلك من نتائج ، دون النظر إلى الوجوه المحتملة الأُخرى . وهي صحيحة بل أصح مما يعتمدون . وقد كان على ابن الأثير أن يتحرر من هذه النزعة الاتّباعية ، ويوسع أفق البحث ، قبل أن يصدر أحكامه بالتوهين والتقبيح والتشهير .

---

(١) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة . وانظر البحر المحيط ٢ : ٢٦٦ .

(٢) المنصف ٢ : ١٤٢ وحاشية الدسوقي ٢ : ٨١. وانظر النهاية واللسان والتاج (جهر).

(٣) إعراب الجمل ص ١٩٧ ـ ١٩٨ والمنصف ٢ : ١٤٢ وحاشية الدسوقي ٢ : ٨١ ومسند أحمد ٥ : ١٦٤ .

ظاهرة عميقة الجذور

لم يكن ابن الأثير أول من سار في هذه السبيل ، فهي معبّدة مذلّلة منذ الومضات الأولى من بوادر النقد النحوي . وقد شارك في توسيعها وتعميقها تاريخ حافل بالأحكام من أيام الجاهلية إلى عهد تصنيف « المثل السائر » . ولو استعرضنا التراث النقدي للأدب ، من الزوايا النحوية ، لتبدى لنا نماذج متعددة تحقق ما ندعيه .

فقد نُسب إلى النابغة أنه عندما سمع حسان بن ثابت ينشد :(١)

لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمَعْنَ بالضُّحَى وأسيافُنا يَقطُرنَ من نَجْدةٍ دَما

عابَ عليه أنه استخدمَ جمع القِلّة للفخر ، وقال له : « ما صنعتَ شيئاً ، قَلَّلتَ أمركم ، فقلتَ : جفنات وأسياف » .(٢) وقد فسر الصولي ذلك بقوله : « أسياف جمع لأدنى العدد والكثير سيوف ، والجفنات جمع لأدنى العدد والكثير جفان » .

والحقُّ أنَّ جمع القِلّة ، أكان سالماً أو مكسَّراً ، يُعَبَّرُ به عن الكثرة إذا حُلِّي بـ « أل » الجنسية ، أو أضيف إلى ما يدل على الكثير . وقد رُوي أنّ حسان بن ثابت ردّ على النابغة بما يفيد هذا المعنى .(٣) وفي كتب النحاة ما يدفعُ حكم النابغة ، ويبيّنُ أن تعبير حسان فيه المبالغة ، لأن « الجفنات » مُحلاّة بـ « أل » ، و« أسيافنا » مضافة إلى ضمير الجماعة .(٤)

---

(١) ديوانه ص ٣٧١ . والجفنة : القصعة العظيمة . والغرّ : البيض المشهورات . والنجدة : الشدّة في القتال .

(٢) الموشح ص ٨٣ والأغاني ٩ : ٣٤٠ .

(٣) خزانة الأدب ٣ : ٤٣٢ .

(٤) الكتاب ٢ : ١٨١ وشرح القصائد التسع ص ٦٦٤ والمحتسب ١ : ١٨٧ ـ ١٨٨ =

ويُستشهدُ على صحة ذلك بالقرآن الكريم الذي عبّر بالمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والمنافقين والمنافقات . . . عن الكثرة ، وكذلك بجمع القلّة مضافاً إلى ضمير الجماعة نحو: أعيُنكم وأعيُنهمْ وأعيُنهنّ، وأنفُسكم وأنفُسنا وأنفُسهم وأنفُسهنّ.

ولصحّة الأدلّة على المبالغة والكثرة في بيت حسان ، رأى بعض العلماء أنه من المحال أن يقع النابغة في مثل هذا الوهم ، فيخطّئ ما هو صحيح تشهد له أساليب العرب ، وذهبوا إلى توهين الرواية كلها ونسبتها إلى الاختلاق ، قال الزجّاج : « وهذا الخبر عندي مصنوع » ، وقال أبو عليّ الفارسي : « هذا خبر مجهول ، لا أصل له » .[1]

ومن أقدم ما رُوي عن النحاة في النقد موقف عنبسة الفيل من الفرزدق . فهو يعيب عليه جرّ « رِيرِ » في قوله :[2]

عَلَى عَمائمِنا يُلقَى ، وأرحُلُنا   عَلَى زَواحِفَ،تُزجَى، مُخُّها رِيرِ

ويرى أنّ القياس هو الرفع على الخبر ، ثم يلقى ابنُ إسحاق (ت ١١٧) الفرزدقَ ، ويوضح له أنّ ما في بيته صحيح وله نظائر ، وعندما يصل النص إلى يونس بن حبيب (ت ١٨٢) يقول : إنّ ما جاء فيه جائز حسن .[3]

وعيسى بن عمر (ت ١٤٩) كان يقول : أساء النابغة في قوله :[4]

فبِتُّ كأنّي سَاوَرَتْني ضَئِيلةٌ   مِنَ الرُّقْشِ ، في أنيابِها السُّمُ ناقعُ

وشرح المفصل٥ : ١٠ ـ ١١ والعيني ٤ : ٥٢٧ والخزانة ٣ : ٤٣٠ ـ ٤٣٣ .

(١) الخزانة ٣ : ٤٣١ .

(٢) ديوانه ص ٢٦٢ والموشح ص ١٥٩ . يصف تساقط الثلج . والرير : الذائب من الهزال .

(٣) الموشح ص ١٥٧ ـ ١٥٩ وطبقات فحول الشعراء ص ١٧ .

(٤) ديوانه ص ٤٦ . وساورت : واثبت . والضئيلة : الحية الدقيقة . والناقع : الكامن .

ويرى أن القياس : في أنيابها السمُّ ناقعاً .[١] فهو يجعل « في أنيابها السم » جملة تامة ، ويوجب نصب « ناقع » على الحال . هذا مع أن الرفع على الخبر جائز معروف ، ورد في القرآن الكريم وكلام العرب وأشعارهم .[٢]

وقديماً أيضاً كان ذو الرمة يقرأ شعره على أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) ، فلما أنشده :[٣]

حَراجِيجُ ، ما تَنفَكُّ إلاّ مُناخةً   على الخَسْفِ ، أو نَرمِي بِها بَلَداً قَفْرا

غلّطه فيه ، لأنه أدخل « إلاّ » بعد قوله « ما تنفكّ » . فهو يجعل هذا الفعل ناقصاً ، ولا يُفصَل بـ « إلا » بينه بين خبره .

والظاهر أنّ الشاعر لم يرد ما ذهب إليه أبو عمرو ، وإنما أراد الانفكاك المعروف . فالفعل تامّ ، وفي الجملة حصر بالنفي و« إلاّ » ، والمعنى : ما تنفصل إلاّ مناخة . وقد فسّره بذلك الكسائيّ ، ثمّ تابعه الفرّاء وقال :[٤] فلم يُدخِل فيها « إلاّ » إلاّ وهو ينوي بها التّمامَ وخلافَ « تزالُ » .

وفي التراث النقدي مادة وفيرة من هذا الميدان ، يتعذر علينا حصرها أو الإشارة إليها . وحسبنا بعض النماذج يكون فيها الدلالة والوفاء . ومنها أن أبا جعفر النحاس (ت ٣٣٨) يقف عند قول لبيد :[٥]

وكَثيرةٍ غُرَباؤُها ، مَجهُولةٍ   تُرجَى نَوافِلُها ، ويُخشَى ذامُها

أنكَرتُ باطِلَها ، وبُؤتُ بِحَقِّها   عِندِي ، ولَم يَفخَرْ علَيَّ كِرامُها

---

(١) طبقات فحول الشعراء ص١٦ وطبقات النحويين واللغويين ص٣٥ .

(٢) الجمل للخليل ص ٧٩ ـ ٨٢ والكتاب ١ : ٢٦١ والهمع ص١١٧ والدرر ٢ : ١٤٨.

(٣) ديوانه ص١٧٣ والخزانة ٤ : ٥٠ والموشح ص٢٨٦ . والحراجيج : جمع حرجوج . وهي الناقة الضامرة . والخسف : قلة العلف .

(٤) معاني القرآن ٣ : ٢٨١ وضرائر الشعر ص٧٥ ـ ٧٦ وأمالي ابن الشجري ٢ : ١٢٤ والخزانة ٤ : ٤٩ ـ ٥١ .

(٥) شرح القصائد التسع ص ٤٣١ ـ ٤٣٤ . والذام : الذمّ والعيب .

ويسجّل عليه أنه أخلّ بتحديد المعنى حين حذف الموصوف بـ « كثيرة » ، ففتح الباب للاختلاف في المراد ، فقيل : الموصوف هو خُطّة او حرب أو جماعة أو قُبّة للنعمان أو أرض .

وقد أَتبع النحاس هذا بقوله : « وإقامة الصفة مَقام الموصوف ، في مثل هذا ، قبيح[1] لِما يقع فيه من الإشكال » . إنه يلقي بهذا الحكم ، مع أنّ البيت الثاني يحدد المراد ، فيكون : رُبَّ جماعةٍ كثيرةٍ من الغرباء رددت ما كان فيها من الباطل ، واحتملت ما توجبه من الحقوق ، فحُزت الفخر على من كان فيها من الكرام .

فالسياق العام للنص ، كما ترى ، يُسهم في التعويض مما أغفله الشاعر ، ويبين للسامع والقارئ والدارس حدود المقاصد وأبعاد المراد . ثم لِمَ لا يكون لبيد قد حذف الموصوف هذا ، ليتركَ للناس مجالاً واسعاً في الفهم والتقدير ، فيذهبَ كل في ذلك مذهباً يناسب تجربته وثقافته وتفكيره ومستواه الاجتماعي ، ويبقى النص موحياً بتلك المذاهب المتعددة المختلفة غير المتناهية مع الزمن ؟

والذي يحملنا على هذا الاستفهام المحقَّقِ مضمونُه أنّ الشاعر في موقف الفخر . فهو يفتخر بأمجاده في الفروسية ويعدد أفعاله المتميّزة . والمعروفُ أنّ واو « رُبّ » إذا وردت في مثل هذ المجال كانت للتكثير والمبالغة . فلا غرو أن يكون لبيد قد قصد بحذف الموصوف أن يكون لدى السامع والقارئ تعدد المرامي وتشعّب الأبعاد والظلال . وبذلك يُفهم من النص أنّ ما يفاخر به هو ظهوره وغلبته في خطط وحروب ومجالس وجماعات وأراض ، لا في موطن واحد محدّد .

---

(١) كذا . وهو أيضاً قد حذف الموصوف هنا ، يريد : أمر قبيح .

والإمام المرزوقي يستوقفه بيت تأبّط شرًّا :[١]

فأُبتُ إلى فَهمٍ ، وما كِدتُ آيِباً وكَم مِثلِها فارَقتُها، وهْيَ تَصفِرُ !

لما فيه من جَعلِ خبر « كاد » مشتقًّا ، خلافاً لما هو مشهور وكثير ، فينعى على ابن جنيّ (ت ٣٩٢) أنه اختار هذه الرواية مع أنّ فيها ما هو مرفوض في الاستعمال شاذّ ، ويُثني على أبي تمّام لأنه غيّر رواية البيت وجعلها : « ولم أكُ آيِباً » ، إذ أصبحتْ مع القياس في التعبير .

ولو رجعتَ إلى ابن جنّي لرأيتَه يدعم ما أثبت من البيت بالدليل العلمي ، فيقول في التنبيه على مشكل الحماسة :[٢] « كذا وجدتُه في أصل شعره » . ثم يَعرض له في موطن آخر ، قائلاً : « هكذا صحّة رواية هذا البيت ، وكذلك هو في شعره . فأمّا رواية من لا يضبطه : وما كنتُ آيباً ، ولم أكُ آيِباً ، فلبُعده عن ضبطه . ويؤكّد ما رويناه نحن مع وجوده في الديوان أنّ المعنى عليه . ألا ترى أنّ معناه : فأُبتُ وما كِدتُ أؤوبُ » ؟[٣]

فابن جنّي يعتمد على الرواية والنقل ، وهو الذي جمع ديوان تأبّط شرًّا ، ويعتمد على المعنى أيضاً . والمرزوقيّ نفسه يصدر عنه ، حين يفسر البيت بقوله : « يقول : رجعتُ إلى قبيلتي فهم ، وكدتُ لا أؤوب ، لأنّي شافهتُ التلف » .

أمّا التركيب النحوي فهو ، على شذوذه ، وارد في كلام العرب شعراً ونثراً . ولا وجه لدفعه وتحريفه باعتماد الذوق الخاص وتصرف أبي تمّام في أشعار الحماسة . وإذا كان للمنَازع الجماليّة أهمّيّة في النقد الفنّيّ فإنّ مدار

---

(١) شرح الحماسة ص٨٣ ـ ٨٤ . وتصفر : تصرخ من القهر .

(٢) منهج التبريزي في شروحه ص ٢٦٣ ـ ٢٦٥ .

(٣) الخصائص ١ : ٣٩١ .

الرواية على النقل ، النقل فحسب . ولذلك يتابع الخطيب التبريزي (ت ٥٠٣) المسألة بقوله :[١] وتكلّم المرزوقيّ على اختيار أبي الفتح هذه الروايةَ ، رادًّا عليه ولم يُنصِفه .

غير أنّ التبريزيّ نفسه لا ينجو من التحكّم في النصوص الأدبية ، يفرض عليها أحياناً مقاييس بعيدة من الأصول العلمية المتعارفة . فهو يتابع قول عمرو بن كلثوم :[٢]

بأيِّ مَشيئةٍ ، عَمرَو بنَ هِندٍ ، تُطِيعُ بِنا الوُشاةَ ، وتَزدَرِينا ؟

مستهجناً له مشنّعاً عليه . فقوله : « تزدرينا » فيه ، كما يذكر التبريزيّ ، ضرورة قبيحة . فالشاعر جعل الفعل متعدّياً وهو من « افتَعَلَ » ، مع أنه في المجرّد يلازمه حرف الجرّ : زَرَيتُ عليه . وإذا كان لم يُستعمل في المجرّد إلاّ بالجرّ كان أجدر به في المزيد .

وقد ذكَرَ للبيت رواية أُخرى لم تنج من استهجانه ، قال : « ويُروى : تَزدَهِينا . وفيه من الضرورة ما في الأوّل ، لأنّه يقال : زُهِيَ علينا فلانٌ ، إذا تكبَّرَ » . ثم تراه يريد أن يعتذر لعمرو بن كلثوم ، فإذا هو يضمّن اعتذاره التقبيحَ والتشنيع ، فيذكر أنّ مثل هذا الفعل يجوز على قبح في الشعر أن يحذف حرف الجرّ بعده ، ويُعدَّى إلى المفعول ، في بعض المواضع .

إنه يتلقى هذا الحكم عن أبي جعفر النحاس ،[٣] وينقله بلفظه ومضمونه ، دون أن ينظر فيه نظرة العالم المحقّق . فالحكم بالقبح قائم على القياس المحض ، الذي لا يجيز للمزيد من الأفعال التعدّيَ بغير ما يتعدى به المجرّد إذا كان مشاركاً له في المعنى . وهذا إن صحّ في كثير من الأفعال فإنه قد يتخلّف في بعضها . والفيصل في الاستعمال إنّما هو الرواية والسماع . ولو

---

(١) شرح الحماسة ١ : ٨١ .

(٢) شرح القصائد العشر ص٣٤٥ ـ ٣٤٦ .

(٣) شرح القصائد التسع ص ٦٥٠ .

رجعنا إلى المعاجم لرأينا أنه يقال :[١] ازدريَتُه أي احتقرتُـه ، وزَهـاه وازدَهـاه أي : استخفَّه وتَهاونَ به .

بل إنّ التبريزي بنفسه ينص على مثل هـذا ، دون قيـد أو تشـهير . فهـو يفسّر قول جعفر بن عُلبة :[٢]

ولا أنَّ نَفسِي يَزدَهِيها وَعِيدُكُم ، ولا أنَّنِي بالمَشيِ،في القَيدِ،أخـرَقُ

فيورد فيه أنه يقال : « زَهاه وازدَهاه ، إذا استخَفَّه » . ويعلّق أيضـاً علـى بيـت زيادة الحارثي :[٣]

ومـا تَزدَهِينـا الكِبرِيـاءُ علَـيهِمُ ، إذا كَلَّمُونـا ، أن نُكلِّمَهُـم نَـزْرا

بقوله : « تَزدَهِينا : تَستَخِفُّنا » . ويمرّ ببيت الشاعر :[٤]

تَرَى الرَّجُلَ النَّحِيفَ ، فتَزدَرِيهِ ، وفي أثوابِـــهِ أسَـــدٌ ، مَزِيـــرُ

فيفسّره ويشرح معناه ، دون أن يجد في « تزدري » ما يُزدرَى ويُعاب .

لا بد من تقويم النقد

لقد تبدى لنا ، فيما مضى ، معالم النقد النحويّ للنصّ ، فكان أكثرهـا يُوظَّف في تقويم الشعر ، بل في تقـويم عبـارات أو كلمـات محـدودة منه ، واقتصر استيعاب هذا النقد للشعر كله أو للنثر على كتب الشـروح والإعجـاز والموازنات والوساطة . وقد ظهر لك فيما عرضنا وجوهٌ لامعة تكشف مواطن الدقّة والجمال والإبلاغ ، ووجوهٌ قاتمة تُسوّد جوانـب النصـوص ، لتبيّن مـا فيها من إخفاق أو زلل أو فساد .

---

(١) الصحاح واللسان والتاج (زري) و(زهو) وأساس البلاغة (زري) .

(٢) شرح الحماسة ١ : ٥٥ .

(٣) شرح الحماسة ١ : ٢٣٩ .

(٤) شرح الحماسة ٣ : ١٥٢ . **والمزير : العاقل الحازم .**

وكان نجاح الزمرة الأُولى أكثر صفاء وأبعد دقّة وأداء ، في حين أنّ الزمرة الثانية كانت أقرب إلى الافتعال والتحكّم والجور . ونحن ، حين عرضنا لتقويم النقد السلبيّ ، لم نكن نبغي تبرئة الأدباء بالتخريج المصطنع لما كان في نصوصهم . وإنّما بسطنا كلّ مسألة بما تحمله من أدلّة موضوعية ، ترجّح الصواب وتدفع الأوهام .

والظاهر أنّ بعض النقاد يريد أن يستعين بعلم العربية في مُهِمّته ، وهو لا يحيط بجوانب المسائل إحاطة تامّة ، فإذا هو يستعرض عضلاته في التقويم ، ويرمي الأدباء بالخطأ أو الوهم أو القبح ، وكان حريًّا به أن يبدو أكثر تحرّياً للموضوعية والنَّصفة والصواب .

وقد رأينا أنّ دواعي الوهم لدى النقاد كثيرة مختلفة . فقد يحملون الكلمة أو العبارة على وجهة لم تكن في خلَد الشاعر ، ويسارعون إلى توهينها وإثبات الخطأ فيها . وقد يستخدمون في الحكم قياساً مع الفارق ، فتصدر عنهم عبارات التقبيح والتشهير . وقد يتعصبون للهجة أوصورة من التعبير ، ولا يحيطون بأبعاد اللغة وأشكال التركيب فيها ، فيستبعدون ما لا يعرفون صوابه ، ويحجّرون ما كان رحباً وسيعاً .

وقد يتمسّكون بأصول القاعدة النحوية ، وتغيب عنهم فروعها ومتمّماتها ، فيبدو النص لديهم بعيداً عن السلامة والصفاء . وقد ينقلون الأحكام عمّن تقدّمهم دون تمحيص وتدقيق ، فيقعون في الوهم والجور والعدوان . وقد يعتمدون النظر في جزء محدّد من النص ، ولا يمدّون أبصارهم إلى السياق العامّ ، فيشوّهون الجمال الأصيل .

وقد يجهلون أنّ الأديب البارع القدير أعلم بمنافذ القول وشعاب لغته وأوابدها وضروراتها ، وأنه يتعمّد أحياناً سلوك تلك المجاهل تفنّناً في التعبير ، وإدلالاً بالثقافة والقدرة والبيان ، وإحياءً لما كاد يندثر من الأساليب ، واقتناصاً للخلافات بين النحاة ، وإعناتاً لمن يتصيّد المشكلات ، عملاً بقول المتنبّي :

أنامُ، مِلْءَ جُفُونِي، عَن شَوارِدِها وَيَسهَرُ الخَلقُ، جَرّاها، ويَختَصِمُ

وأيًّا كان الداعي إلى تلك الأوهام فإنه لا يُعفي الدارسين من إعادة النظر في التراثِ النقدي ، لتبيين ما فيه من صواب يؤيَّد ويعتمد ، وتفسيرِ أدلّته ومذاهبه واتجاهاته ، وما فيه من وهم يُدفع ويُستبعد ، لئلاّ تشيع الاعتباطية في أساليب الدرس الأدبي والنقد الفنّيّ . فحسبنا ما نلقى من اضطراب في الفكر والمفاهيم والبحث ، ولا بدّ من الوضوح والموضوعيّة والصفاء في ميدان علم العربيّة .

ولسوف ترى أنّ كثيراً من الأحكام النقديّة النحويّة تُعوزه الدقّة والصحّة ، ويعتمد على النظرة الجزئيّة أو السريعة ، فيكون في حاجة إلى التقويم السديد . وهذا ينسحب على ما عُرف من الضرائر الشعريّة ، التي أطال النّقاد حبل تتبعها واقتناصها وتقسيمها وتفريعها وبيان ألوانها . وهي في حاجة إلى دراسة موضوعيّة واعية ، تحيط بأساليب اللغة ومقاييس الجمال التعبيريّ ، وتميّز الخبيث من الطيّب ، وتزيل ما علق بالأذهان من تُرَّهات .

ويجب أن يتطاول هذا ، ليتناول الحركة التاريخيّة في الفصاحة وصحّة التركيب ، ويضع على بساط البحث ما قيل : إنّه من أوهام المتكلّمين أو الفقهاء أو الرواة أو المحدّثين أو العامّة . وما طرح في الصحف والمجلاّت والمصنّفات من مثل : لغة الجرائد ، وعثرات الأقلام ، والغلطات اللغويّة ، والأوهام العائرة ، وقل ولا تقل ، وأغلاط الكُتّاب ، ومعجم الأغلاط اللغويّة المعاصرة . . .

فهذه الجهود شبيهة جدًّا بما لمسنا لدى نقّاد النصّ الأدبيّ ، في دوافعها ومصادرها ونتائجها . وقد ثَبَتَت صحّة كثير مما كان يُظنُّ أنّه لحن أو خطأ أو قبيح . فلا بدّ من متابعة المسيرة في هذا النهج ، لنصل إلى التقويم السديد والأحكام الموضوعيّة الخالدة .

ذلك هو ما انتهينا إليه بعد عرض وتحليل ، لواقع علم العربية ، كأداة

لناقد النص الأدبي . والنتيجة الكبرى التي برزت من خلال البحث ظاهرةً لامعةً هي أنّ أحكام النُّقّاد السلبيّة كانت غالباً ما تبدو سطحية هشة ، لا تثبت إزاء الاختبار والتقويم ، وليس لها قواعد أصيلة راسخة . فهي إذاً وجهات نظر تقتضي التحرير والتحقيق .

وقد ساهم في تشكيل هذه النتيجة بعض رجال اللغة والنحو والأدب والنقد . فلا عجب أن يكون لابن الأثير نصيب فيها . ولكن العجيب حقًّا أن يكون هذا النصيب وافراً ، وصاحبه من قمم النقاد في التاريخ العربي ، ويدّعي لنفسه أنه أحد علماء العربية ،[1] ويمنح نفسه حق الحكم على النحاة بالنفي عن ميادين التقويم الأدبي .

وليس لنا أن نكون جائرين مثله ، لنزعمَ أن النقاد أخفقوا في توظيف علم العربية ، فنذودَهم عن حياض النحو . وإنّما نقول : إنّ الأحكام النقدية في هذا المجال كان بعضها عجلاً أو واهماً . فلا بد من التقويم والاختبار .

* * *

(١) المثل السائر ٢ : ٢٥٦ ـ ٢٥٧ . وانظر منه ١ : ١٥ .

٤

مسيرة البحث والنقد في اللغة والنحو

التعريف بالموضوع : *

تتضمن هذه الصفحات التالية مسحاً موضوعيًّا لمشكلات متداولة بين الباحثين في تاريخ اللغة وعلومها . وقد كثر فيها المقال ، حتى صارت قضايا ظاهرة في الحياة المعرفية . ومن ذلك منهج العلماء في جمع اللغة ، وتصنيفها وتحليل مكوناتها وضبط قواعدها ، والمواد الاحتجاجية التي اعتُمدت وجُعلت معياراً للبحث والتنظير والتمثيل .

وكذلك ما انتشر في العصر الحاضر من نظريات للدراسة اللغوية في الأصقاع العربية ، تتسم بالتوزع والتباين في التأثر بمناهج الدرس اللغوي الأجنبي ، وما ألقاه بعض الباحثين من اجتهادات منهجية مستوردة ، أُسقطت على العربية بدون رويّة أو تقدير للظروف والتاريخ وخصائص عروبة اللسان .

وقد تخلل هذه الاجتهادات مجموعة من الاتهامات ، نقلت من تاريخ اللغات الأوربية وألقيت على رؤوس النحاة واللغويين العرب ، وهي بعيدة جدًّا عما وضعت له في ديارنا ، وتمثل النقل السطحي لمقولات الأوربيين والمستشرقين ، والمستغربين من أبناء العروبة . وقد تبين أن ما حاولوا فرضه

---

* حوار نشر في صحيفة « المستقلة » منذ بضع سنوات .

على الدرس اللغوي العربي المعاصر هو ثوب مستورد من « بالة البالات » ، لا يصلح لما تمتعت به لغة القرآن من تميز ومحافظة وخلود أبدي .

إنه نوع من العولمة التي ينادي بها رجال التسلط والإرهاب الدولي ، ويتمسح بها بعض الباحثين المستغربين ، تحمل في طياتها العنجهية والغطرسة والاستعلاء والسفاهة ، لما تتسم به من فراغ النفس ، وضياع اللب ، والتنطع المقيت . ولولا ذلك لكان تبادل التأثر بين الأمم أمراً مفروغاً منه ، يتحقق بالتواصل الحرّ وتُقبل مظاهر الصلاح بطواعية ورضاً واحترام ، لأن الحكمة ضالة المؤمن حيثما كانت وعمن صدرت .

ثم هذه الوصاية المصطنعة التي تطاول لها بعض المتقدمين والمتأخرين صارت مشكلة قائمة في ميادين النقد اللغوي ، وما تزال تتطور وتتسع فتأخذ أشكالاً من التحكم في الصحف والمجلات والندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام المختلفة . وهي في حاجة إلى تصفية ، لتمييز ما هو صالح مستقر يحفظ الصحة والجمال والواقعية ، وما هو وليد نزوة شخصية أو مذهب نحوي أو لهجة خاصة محدودة الأبعاد .

تلك هي الإشكاليات التاريخية والواقعية في مسيرة عروبة اللسان ، تناولتها الصفحات القادمة ، بالدرس والتحليل والبسط لما تحمله من وجهات سلبية أو إيجابية ، وسلطت عليها أضواء النقد والتقويم ، لبيان معالم السبيل القويم ، فيما يجب أن تكون عليه محاولات البحث والدراسة في دنيا العروبة من البيان .

مسيرة البحث والنقد في اللغة والنحو

١ ــ ما هي طبيعة الدرس اللغوي عند العرب ؟

الحديث عن هذا الجانب التاريخي يقتضي الرجوع ، إلى المراحل الأولى من النشاط اللغوي . فقد صدر ذلك النشاط حفاظاً على القرآن الكريم ولغته الخالدة ، فكان أول ما نعرفه منه هو النقل الضابط للصيغ والألفاظ والتراكيب ، فيما أبدعه أبو الأسود الدؤلي ، من نقط الإعراب .

والمشهور ، بين النحاة المعاصرين اليوم أن صنيع أبي الأسود هذا كان ضبطاً لأواخر المفردات فقط . ولكن الناظر ، فيما وصل إلينا من بقايا المخطوطات الأولى للقرآن الكريم ، وأقوال علماء القراءات والنحو ، يرى أنه ضبط للألفاظ في صيغها وتركيبها من التعبير ، وبيان لما تحمله من صور صوتية دقيقة .

ثم توالت الخطوات ، تُتابع واقع اللغة العربية ، من منابعها الصافية ، تجمع مادتها العلمية الناجزة ، وتستخرج منها القوانين العامة ، مصحوبة بالأدلة التعبيرية ، من آيات كريمة ، وأحاديث شريفة ، ونصوص شعرية ونثرية ، في كتاب « المختصر » لأبي الأسود ، وغيره مما وضعه تلاميذه ، كنصر بن عاصم وآخرين . وهذا ما تراه ماثلاً في كتاب « العين » للخليل بن أحمد الفراهيدي ، حيث تتوالى الشواهد بالمئات من تلك الميادين المذكورة ، دون تمييز بين أنواعها المختلفة .

إنه البحث الموضوعي لواقع اللغة ، مستمَدًّا من الاستعمالات العلمية والفنية واليومية الحقيقية ، ومؤسَّساً على الدليل العلمي الناجز ، بعيداً عن النظرات الذاتية المقحمة . وما زعمه المعاصرون ، من إغفال التعبير النثري

الفصيح في الدرس اللغوي ، واهتمام بالشعر وضروراته وشواذ التعبير ، يرده ما انبثّ في التراث اللغوي القديم .

فالعبارات النثرية المروية ، من الحديث النبوي وأقوال العرب ، في كتاب « العين » مثلاً ، يتعذر حصرها . وما حواه كتاب الجمل في النحو للخليل أيضاً ، يقدّم نموذجاً واقعياً ، حيث تجد قرابة ٥٠٠ شاهد نثري ، لكل مستوًى تعبيري مما ذكرنا . بل إن ما في كتاب سيبويه ، من الشواهد النثرية ، يتجاوز الآلاف ، غفل عنها الدارسون ، وظنوها مصنوعة لا أصالة لها في لغة الأقدمين .

كذلك استمرت خطوات الدرس اللغوي ، وصفاً علمياً لواقع العربية ، وتنظيراً دقيقاً لأشيع ضوابطها ، حتى نهاية القرن الرابع . فكانت تعتمد منابع العربية الفصيحة بين الأعراب ، وتضيف إلى التراث القديم ما تستدركه الملاحظات الموضوعية الثاقبة .

أما الشذرات الذاتية التي دخلت حيز الدرس اللغوي ، حينذاك وبعدئذٍ في بعض الزوايا المعروفة ، فإنها وجهات نظرٍ شخصية ، تمثل تاريخ البحث ومنعطفاته . وكذلك يجب أن تبقى ، على أنها جهود فردية أو جماعية ، للنظر والتحليل والتوجيه ، لا يطلع عليها إلا المختصون ، ولا تتحكم في مسيرة الاستخدام العملي للغة .

٢ـ هل ثمة صلة واضحة عند العرب ، بين الدراسات اللغوية القديمة ومثيلاتها المعاصرة ؟

يمكننا أن نضع خريطة مبسطة ، لحركة الدراسات اللغوية المعاصرة ، كما يلي :

فدول الخليج العربي غالباً ما تمثل الاتصال بالتراث ، والسير معه في البحث والتأليف . أما المغرب العربي فكان ، بما فرضه الاستعمار عليه من سياسة الفرنسة ، مشحوناً بالنظر الأوربي المعاصر ، وقليل التأصيل العربي . وأما بلاد مصر والشام والعراق فمزجت بين هذا وذاك ، وحاولت صبغ العربية بالألوان الأجنبية القاهرة .

فالصلات مختلفة متفاوتة ، كما ترى ، بين دارسي الأقطار العربية وباحثيه . وما صدر في تلك الأقطار ، من درس لغوي ، في الصوت والدلالة والإعراب والصرف ، والبلاغة والعروض ، موزعٌ بين الاستمداد من منابع العروبة الخالصة ، والاعتماد الصريح على النظر الأوربي ، ومحاولة التوفيق بين هذا وذاك ، في مظاهر متباينة من النجاح والإخفاق . وسوف يكون للدرس النقدي الجادّ ، وللإنجاز العلمي للمستويات اللغوية ، الحكم الفصل في تحقيق ما هو صالح أو بعيد عن حيز الصواب .

٣ـ ما مدى انسجام الاجتهادات اللسانية ، عند الباحثين العرب ، مع الدرس اللغوي العربي ؟

إن الاجتهاد العلمي السديد يقتضي ، ممن يمارسه ، أن يكون ملمًّا بأصول الموضوع الذي يتصدى له ، وبفروعه وطبيعته ، وخصائصه ومصطلحاته ، وبتاريخ تطوره ، وجهود رجاله ومذاهبهم فيه . وهذا ما نفتقده في كثير ، من الزملاء الكرام ، الذين وضعوا أنفسهم في منصة المجتهدين ، فكان منهم ما يدل على القصور ، والتوهم والإخلال . لقد تلقوا أصول اللسانيات الأعجمية ، قبل أن يحوزوا واجبات الاجتهاد ، فدخلت عليهم أحكام سطحية ، وآراء مشحونة بالضعف والخطأ والانحراف .

فقد نقلوا المفاهيم والأحكام والأصول الأوربية ، ليسقطوها على تاريخ الدرس اللغوي العربي ، ظانّين أن قوانين علم اللغة تتحكم في جميع مظاهر التعبير الإنساني ، وتعمّ سيرورة البحث العلمي له ، وناسين أن لكل أمة ما يميز لغتها وتاريخها ، ويوجب التبصر بذلك في مجال البحث العلمي القويم. ونماذج التحقيق لما ندعيه كثيرة جدًّا ، يصعب حصرها في هذه العجالة الإعلامية .

وحسبنا منها ما اتُّهم به النحاة القدماء ، من معيارية وسكونية وذاتية ، وخلط للمستويات ، وتأثر بمناهج اليونان والفرس والهنود والسريان . . . ثم تبين الظلم فيما اتُّهموا به ، وظهر للعيان تميز المناهج العربية وبعدها عن

ذلك . أما الشذرات الشخصية التي تدخل حيز الاتهامات المذكورة فهي حواش للدرس ، تبقى في مجال التاريخ ولا تمثل صلب الحقيقة العلمية .

ومن حصائل الدرس الصرفي المعاصر ، ظهرت نزعة التمذهب بالمفاهيم الصوتية أيضاً ، وكان منه الزعم أن حروف المد كل منها حركتان ، بينهما انزلاق ، ولّد المدود المعروفة . وقد تجاهل أصحاب هذه النظرية استحالة اجتماع حركتين في النطق العربي ، ونسوا ما للعربية من تميز في مجال الصوتيات والبناء اللغوي للمفردات والصيغ ، فكان قياسهم مع الفارق ، ونتائجه بعيدة عن حيز البحث الموضوعي .

وكذلك شأن الجانب الإعرابي . فقد توهم جمهور من المعاصرين أنه محصور في أواخر الكلمات ، ويمكن الاستغناء عنه في السياق التعبيري ، كما هو الشأن في كثير من اللغات الأوربية المعاصرة . والحقّ أن الإعراب في لغتنا الحبيب ، يتمثل في صيغ المفردات والتراكيب ، وفي مواقعها ودلالاتها اللغوية المحددة ، والمقاصد التعبيرية من حذف وزيادة وتقديم وتأخير ، وتطلعات مجازية أو فنية قاصدة ، ومعانٍ إيحائية تظلل التعبير الناجز ، بالإضافة إلى الظواهر الصوتية المتوضعة في أواخر المفردات .

هذا ما كان يفهمه اللغويون العرب القدماء . ولذلك قضى عبد الرحمن ابن حُرّ النحوي القارئ أربعين سنة ، في ملازمة أبي الأسود ، يتلقى إعراب القرآن الكريم . ولو كان ذلك لضبط أواخر الكلمات لما احتاج إلى أكثر من أسابيع . وهذا الفهم الشامل للإعراب هو ما تراه عامًّا ، في كتب التفسير ، والنقد اللغوي للنثر والشعر .

٤ــ ما رأيكم في مسألة المثاقفة ، مما يتعلق بالدرس اللغوي المعاصر ؟

المثاقفة بين الشعوب والأمم تعني التبادل الحر للمفاهيم والآراء والتجارب ، في موضوع معين من البحث . وهذا قدر حضاري مهم جدًّا في حياة البشرية ، لا بد من حضوره ونفاذه . ولكنه ينجح حقًّا ، ويقدّم للأمم نتائج طيبة ، حين تتلاقى فيه مستويات معرفية متناظرة ، للتلاقح والتعاون في

المجال العلمي للدرس والإنتاج ، فيكون التبادل قائماً على الوعي الكامل لحدود المسائل المطروحة، والنتائج مؤسسة على فهم دقيق لعناصر الموضوع وأبعاده الحقيقية.

إنه حوار عقلي ودّي حرّ ، غايته إدراك الطريق الأمثل ، للنظر والتدبر والتأصيل والتفريع ، وتقريب المسائل إلى الأفهام والألسنة والأقلام . فهل كان هذا وارداً ، في ميدان المثاقفة اللسانية المذكورة ؟

المعروف أن الذين درسوا علم اللغة من أبنائنا ، على أيدي الغربيين والشرقين ، كانوا أغراراً في التضلّع من الثقافة العربية وعلومها ، والتمرس بالتراث الإسلامي ، ومناهج البحث وأصوله ومفاهيمه ، مع انبهار بإنجازات العدوّ ، واستسلامٍ مطلق لكل ما يوجبه ويمنعه .

كذلك اختارتهم عقلية المسؤولين عن البعثات ، ومخططات الدول المضيفة ، في حين أن المستشرقين الذين التقى بهم أولئك الدارسون ، أو تتلمذوا على كتبهم وأبحاثهم ، هم خيرة العقول الأوربية المهيأة لتهديم الفكر الإسلامي ، وتشويه العقول والنفوس والمناهج ، مع شعور بالاستعلاء والغطرسة والتمكن ، والتحكم في مصير العالم الثالث وقدراته وطموحاته .

إنه لقاء بين أعوادٍ ضعيفة غضة خوّارة ، ورماح صلبة نافذة مستعلية . فلن يكون بينها حرية في المثاقفة والتلاقح ، بل حجب للتفكير ومصادرة للتطلعات وإملاء للإرادة وتحكم في التمذهب والتقليد ، شأن ما يقع بين الطفل الناشئ وأعدائه من الشباب والكهول المتسلطين المستبدين .

ولذلك تسربت النظريات إلى النفوس وتحكمت في التفكير تنظيراً وتطبيقاً ، دون أن تخضع للاختبار العلمي الرصين ، وأُسقِطَت الأحكام الفجّة والآراء الهزيلة على مسيرة علوم العربية ، وفُرضت المفاهيم الأوربية باسم البحث العلمي الحديث .

وعندما شبّت عقليات متحررة من تلك المتاهات ، استطاعت أن تضع الأمور في نصابها ، وتكشف ما كان من تزييف وخداع وأوهام ، لتكون المثاقفة ندّاً لند ، وقدرةً لقدرة ، وفكراً لفكر . وبذلك تتلاقح العقول

والمناهج ، ويصدر عنها تبادل العون والتطوير ، في التنظير والتطبيق والتوجيه . فليكن اللقاء بين الأقران لتتحقق حرية الاختيار ، وتتصف العمليات بالتعاون والتناصح ، لا بالكفّ والكبت والمصادرة والإحباط .

٥ـ ما هي آفاق النقد اللغوي عند العرب ؟

يتمثل النقد اللغوي من تاريخنا في مظاهر كثيرة ، أقدمها الاختيار لمستويات التعبير بين القبائل ، حيث كان ما عرف من درجات : الفصحى والفصيحة والصحيحة والضعيفة والرديئة والقبيحة . على ذلك أسست النشاطات اللغوية الأولى ، إذ روي عن القائمين بها أنهم يضعون القوانين من المطرد ويسمون ما دونه لغات أو لهجات .

وقد استفاد اللغويون كثيراً ، من مناهج علم الحديث ، في نقد الرواة والنصوص ، لتمييز درجات التعبير ، وتقويم صحة النقل وسلامة الألفاظ والتراكيب . ومن هنا شاع في المصنفات الغوية جمع ما كان من لحن العامة والخاصة ، وتحديد المستويات الواقعية ، ووضع المعايير والقيم الملازمة لكل ظاهرة صوتية أو دلالية أو صرفية أو إعرابية .

ثم تناول نقاد الأدب نتاج الشعر والنثر بالتقويم ، فأضافوا إلى ذلك لمحات جمالية ، لا تقتصر على المفردات والتركيب ، وإنما تستوعب السياق العام من نظم ، وتتلمس القدرات الفنية في الاختيار والسبك والإحكام .

على أن هذه المسيرة الواعية المتبصرة أعقبتها في العصور القديمة والحاضرة نشرات نقدية غفيرة تتحكم في الأقلام والأفمام ، وتخطئ كثيراً مما هو صواب ، وتفرض صوراً محددة من التعبير . وقد ظهر هذا منذ قرون ، إذ كان كثير من مصادر التراث بعيداً عن التداول ، ومحصوراً في المكتبات الخطية المحدودة .

ولكن عندما نشرت تلك المصادر وصارت في متناول الباحثين والدارسين والقراء ، تبين أن الغفير مما ألقي في هذه الميادين ، من تحريم وتحليل ، هو نِتاجُ ضيقٌ في الأفق اللغويّ ، وبُعْدٌ عن واقع العربية في التاريخ ، وما فيه من لهجات وظواهر تعبيرية خاصة .

المصادر والمراجع

الإبانة في اللغة العربية	سلمة الصحاري	عمان ١٩٩٩
ابن عصفور والتصريف	فخر الدين قباوة	بيروت ١٩٨٣
إحياء النحو	إبراهيم مصطفى	القاهرة ١٩٢٧
الأدوات في كتب التفسير	محمود الصغير	رسالة جامعية
ارتشاف الضرب	أبو حيان النحوي	القاهرة ١٤٠٤
الأزهية في علم الحروف	أبو الحسن الهروي	دمشق ١٣٩١
أسباب حدوث الحروف	الشيخ الرئيس ابن سينا	دمشق ١٩٨٣
أسرار البلاغة	عبد القاهر الجرجاني	بيروت ١٩٨٣
الأصوات اللغوية	إبراهيم أنيس	القاهرة ١٩٦١
الأصول ـ دراسة ايبستمولوجية	تمام حسان	الدار البيضاء١٩٨١
إعراب الجمل وأشباه الجمل	فخر الدين قباوة	حلب ١٩٨٨
إعراب ثلاثين سورة	ابن خالويه	القاهرة ١٩٤١
الإعراب عن قواعد الإعراب	ابن هشام	دمشق ١٣٩٠
الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد	فخر الدين قباوة	القاهرة ٢٠٠١
الألسنية لعربية	ريمون طحان	بيروت ١٩٧٢
ألقاب الشعراء	محمد بن حبيب	القاهرة ١٩٥٤
الأمالي	أبو علي القالي	القاهرة ١٩٥٣
أمالي ابن الشجري	ابن الشجري	بيروت
أمالي الزجاجي	أبو القاسم الزجاجي	القاهرة ١٩٦٢
إملاء ما منّ به الرحمن	أبو البقاء العكبري	القاهرة ١٣٨٠
أنوار التنزيل وأسرار التأويل	ناصر الدين البيضاوي	القاهرة ١٣٤٤
الإيضاح في علل النحو	أبو القاسم الزجاجي	القاهرة ١٩٥٩
البحر المحيط	أبو حيان النحوي	القاهرة ١٣٢٨

بديع القرآن	ابن أبي الإصبع	القاهرة
البرهان في علوم القرآن	الزركشي	بيروت ـ دار المعرفة
بغية الوعاة	السيوطي	القاهرة ١٩٦٤
البنيوية في اللسانيات	محمد الحناش	الدار البيضاء ١٩٨٠
تاريخ الرسل والملوك	ابن جرير الطبري	القاهرة ١٩٦١
التأويل النحوي في القرآن الكريم	عبد الفتاح الحموز	الرياض ١٤٠٤
التبيين عن مذاهب النحويين	أبو البقاء العكبري	بيروت ١٩٨٦
تحليل النص النحوي	فخر الدين قباوة	دمشق ١٩٩٧
تشومسكي	جون ليونز	الرياض ١٩٨٧
التصريح على التوضيح	خالد الأزهري	القاهرة ١٣٧٤
تصريف الأسماء والأفعال	فخر الدين قباوة	بيروت ١٩٨٨
التطور النحوي للغة العربية	برجستراسر	القاهرة ١٩٨٢
تطور مشكلة الفصاحة	فخر الدين قباوة	دمشق ١٩٩٩
تفسير الجلالين الميسر	السيوطي والمحلي	القاهرة ١٤٢٤
تفسير الطبري	ابن جرير الطبري	القاهرة ١٩٨٨
تفسير القرآن العظيم	ابن كثير	القاهرة ١٤٠٨
تفسير القرطبي	القرطبي	دار الكتاب العربي
التفسير الكبير	الفخر الرازي	بيروت ١٤١٥
التلخيص في علوم البلاغة	جلال الدين القزويني	بيروت ١٩٣٢
تهذيب إصلاح المنطق	الخطيب التبريزي	بيروت ١٩٨٣
التوقيف على مهمات التعريف	المناوي	دمشق ١٤١٠
الثنائيات اللسانية	التهامي الراجي الهاشمي	دار النشر المغربية
الجامع الصغير	السيوطي	القاهرة ١٢٨٦
الجمل في النحو	الخليل بن أحمد	بيروت ١٩٨٨
الجنى الداني في حروف المعاني	المرادي	بيروت ١٩٩٢
حاشية الخضري	محمد الخضري	القاهرة
حاشية الدسوقي	مصطفى الدسوقي	القاهرة ١٣٥٨
حاشية الشيخ يس على التصريح	الشيخ يس	القاهرة ١٣٧٤

حاشية الصبان	محمد بن علي الصبان	القاهرة
حل معاقد الإعراب	أبو الثناء أحمد بن محمد	إستانبول
حوليات دار العلوم		القاهرة ١٩٧٠
خزانة الأدب	عبد القادر البغدادي	القاهرة ١٢٩٩
خزانة الأدب	عبد القادر البغدادي	القاهرة ١٣٤٧
الخصائص	ابن جنّي	القاهرة ١٩٥٢
الدر المصون في علوم الكتاب المكنون	السمين الحلبي	دمشق ١٩٨٦
دراسات في الإعراب	عبد الهادي الفضلي	جدة ١٤٠٥
الدرر اللوامع	الشنقيطي	القاهرة ١٣٢٨
ديوان أبي الأسود الدؤلي	أبو سعيد السكري	بغداد ١٩٥٤
ديوان أبي تمام	الخطيب التبريزي	القاهرة ١٩٦٤
ديوان أبي نواس		القاهرة ١٩٥٣
ديوان الطرماح	عزة حسن	دمشق ١٣٨٨
ديوان العجاج	الأصمعي	دمشق ١٩٧١
ديوان الفرزدق	عبد الله الصاوي	القاهرة
ديوان المتنبي (التبيان)		القاهرة ١٩٣٦
ديوان النابغة الذبياني	ابن السكيت	بيروت ١٩٦٨
ديوان النابغة الذبياني	أبو الفضل إبراهيم	القاهرة ١٩٧٧
ديوان امرئ القيس	الأعلم الشنتمري	القاهرة ١٩٥٨
ديوان أوس بن حجر	محمد يوسف نجم	بيروت ١٣٨٠
ديوان جميل بثينة	حسين نصار	القاهرة ١٩٦٧
ديوان حسان بن ثابت	عبد الرحمن البرقوقي	القاهرة ١٩٢٩
ديوان ذي الرمّة		كمبرج ١٩١٩
ديوان زهير بن أبي سلمى	الأعلم الشنتمري	بيروت ١٩٩٩
ديوان عمر بن أبي ربيعة	محيي الدين عبد الحميد	القاهرة ١٣٨٠
ديوان كثير عزة	إحسان عباس	بيروت ١٣٩١
ديوان مجنون ليلى	عبد الستار فراج	القاهرة
الرد على النحاة	ابن مضاء القرطبي	القاهرة ١٩٧٩
رصف المباني في حروف المعاني	المالقي	دمشق ١٩٧٥

سر صناعة الإعراب	ابن جني	دمشق ١٩٨٥
سنن أبي داود	أبو داود السجستاني	بيروت ١٩٨٨
سنن الترمذي	الإمام الترمذي	حمص ١٩٦٣
شذا العرف في فن الصرف	أحمد الحملاوي	القاهرة ١٩٦٨
شرح أبيات سيبويه	أبو محمد بن السيرافي	دمشق ١٩٧٨
شرح أبيات المغني	عبد القادر البغدادي	دمشق ١٩٧٣
شرح اختيارات المفضل	الخطيب التبريزي	دمشق ١٤٢٣
شرح التسهيل	ابن مالك وابنه	القاهرة ١٣٩٤
شرح الحماسة	أبو علي المرزوقي	القاهرة ١٣٧٢
شرح الحماسة	الخطيب التبريزي	القاهرة
شرح الشافية	الرضي الأسترباذي	القاهرة ١٣٥٨
شرح القصائد التسع	أبو جعفر النحاس	بغداد ١٩٧٣
شرح المفصل	ابن يعيش الحلبي	القاهرة
شرح المنار وحواشيه	عز الدين بن ملك	الأستانة ١٣١٤
شرح حماسة أبي تمام	الأعلم الشنتمري	دمشق ١٤١٣
شرح قواعد الإعراب	محيي الدين الكافيجي	دمشق ١٩٩٣
شرح كتاب سيبويه	أبو سعيد السيرافي	القاهرة ١٩٨٦
شروح سقط الزند	التبريزي والبطليوسي والخوارزمي	القاهرة ١٩٤٩
صحيح البخاري	محمد بن إسماعيل البخاري	بيروت ١٤٠١
صحيح مسلم	الإمام مسلم	القاهرة ١٩٥٦
ضرائر الشعر	ابن عصفور	بيروت ١٩٨٢
طبقات فحول الشعراء	ابن سلاّم	القاهرة ١٩٥٢
طبقات فحول الشعراء	ابن سلام	القاهرة ١٩٧٤
طبقات النحويين واللغويين	الزُّبيدي	القاهرة ١٩٧٤
ظاهرة الإعراب	أحمد سليمان ياقوت	الرياض ١٩٨١
العربية الفصحى	هنري فليش	بيروت ١٩٨٦
فتح الباري شرح صحيح البخاري	ابن حجر العسقلاني	بيروت ١٣١٠
فتح القدير	الإمام الشوكاني	القاهرة ١٤١٣
الفتوحات الإلـٰهية	سليمان بن عمر الجمل	القاهرة ١٩٥٩

فصول في فقه اللغة	رمضان عبد التواب	الرياض ١٩٨٣
فقه اللغات السامية	كارل بروكلمان	الرياض ١٩٧٧
الفكر العربي		بيروت ١٩٩٠
الفلك الدائر على المثل السائر	ابن أبي الحديد	القاهرة ١٩٦٥
فهارس كتاب سيبويه	محمد عبد الخالق عضيمة	القاهرة ١٩٧٥
في أصول اللغة والنحو	فؤاد حنا ترزي	بيروت ١٩٦٩
في النحو العربي ـ قواعد وتطبيق	مهدي المخزومي	القاهرة ١٩٦٦
في النحو العربي ـ نقد وتوجيه	مهدي المخزومي	بيروت ١٩٦٤
قواعد تحويلية للغة العربية	محمد علي الخولي	الرياض ١٩٨١
كتاب الاختيارين	الأخفش الأصغر	دمشق ١٤٢٠
الكتاب	سيبويه	القاهرة ١٣١٧
الكشاف	الزمخشري	القاهرة ١٩٥٤
الكليات	أبو البقاء الكفوي	دمشق ١٩٨١
الكواكب الدرية	الآبي الأزهري	القاهرة ١٣٤٤
لباب الإعراب	تاج الدين الإسفراييني	الرياض ١٩٨٤
اللغة بين المعيارية والوصفية	تمام حسان	القاهرة ١٩٥٨
اللغة العربية معناها ومبناها	تمام حسان	القاهرة ١٩٧٣
المثل السائر	ضياء الدين ابن الأثير	القاهرة ١٩٦٥
مجاز القرآن	أبو عبيدة	مكتبة الخانجي
مجمع البيان في تفسير القرآن	الفضل بن حسن الطبرسي	العجم ١٣١٤
محاضرات في الألسنية العامة	فردينان ده سوسر	بيروت ١٩٨٤
المحتسب	ابن جنّي	دار بيركين ١٩٨٦
مدرسة الكوفة	مهدي المخزومي	القاهرة ١٩٥٨
المسائل المشكلة	أبو علي الفارسي	بغداد ١٩٨٣
المستدرك على الصحيحين	الحاكم النيسابوري	حلب وبيروت
مسند ابن حنبل	الإمام أحمد بن حنبل	بيروت ـ دار صادر
مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء	فخر الدين قباوة	دمشق ٢٠٠٣
معاني القرآن	الفراء	القاهرة ١٩٨٠

معجم الأدباء	ياقوت الحموي	القاهرة مكتبة البابي الحلبي
المعمرون والوصايا	أبو حاتم السجستاني	القاهرة ١٩٦١
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب	ابن هشام الأنصاري	دمشق ١٩٦٤
المقاصد النحوية	العيني	القاهرة ١٢٩٩
المقتضب	المبرد	القاهرة ١٣٨٨
الممتع الكبير	ابن عصفور	بيروت ١٩٩٦
من أسرار اللغة	إبراهيم أنيس	القاهرة ١٩٧٥
مناهج البحث في اللغة	تمام حسن	الدار البيضاء١٩٧٤
المنصف شرح كتاب التصريف	ابن جني	القاهرة ١٩٥٤
المنصف من الكلام على المغني	تقي الدين الشمني	القاهرة ١٣٠٥
منهج التبريزي في شروحه الأدبية واللغوية	فخر الدين قباوة	دمشق ١٩٩٧
المنهج الصوتي للبنية العربية	عبد الصبور شاهين	بيروت١٩٨٠
منية الفقير المتجرد وسيرة المريد المتفرد	عبد القادر الكوهني	القاهرة ١٣١٩
المهارات اللغوية وعروبة اللسان	فخر الدين قباوة	دمشق ١٩٩٩
المورد النحوي الكبير	فخر الدين قباوة	دمشق ١٩٨٧
الموشح	المرزباني	القاهرة ١٩٥٥
الموطأ	الإمام مالك بن أنس	بيروت ١٩٧١
النحو العربي ـ نقد وبناء	إبراهيم السامرائي	بيروت ١٩٦٨
النحو العربي والدرس الحديث	عبده الراجحي	بيروت ١٩٧٩
النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم	محمد صلاح الدين بكر	الكويت
نظريات في اللغة	أنيس فريحة	بيروت ١٩٧٣
النهاية في غريب الحديث والأثر	ابن الأثير	المكتبة الإسلامية ١٣٨٣
همع الهوامع شرح جمع الجوامع	السيوطي	القاهرة ١٣٢٧

* * *

بحوث ودراسات في علوم اللغة والأدب

إشكاليات

في البحث والنقد النحويين

هذه السلسلة الرشيقة حصيلة عدة عقود ، من المطالعة والدرس والتدريس والبحث والتحقيق ، في ميادين النحو والصرف والأدب القديم . ولقد توضعت في حلقات متآخية ، تقدم للناس خبرة شخصية ، وتجارب علمية وفنية ، لخدمة لغة القرآن الكريم ، ومايدور حولها من العلوم والآداب .

إنها ثمرة معاناة طويلة ، ونثار تمرس كبير، وصدى لجهد مديد، يتتبع الموضوعات الجانبية قريبة من الصواب، وتحل بعضاً من مشكلات الواقع اللغوي أو الأدبي . وقد يسر الله - عز وجل- لذلك كله أن ينتظم في سلك واحد ، كتيبات خفيفة لطيفة ، مع ماله من اختلاف وتباين ، وثقل في ظاهر الأمر .

ولسوف يرى القارئ لهذه السلسلة - إن شاء الله - معلومات متنوعة ، تتناول مسائل بعيدة عن التحقيق التراثي، وعن التأليف في واسع البحوث المتخصصة ، وتعالج المشكلات والقضايا بأسلوب هادف جاد ، وتفكير موضوعي حصيف . وستكون أصداؤها رديفاً لما نشره المؤلف ، من مصادر تراثية محققة ، وبحوث علمية مصنفة ، للسير في خط واحد ، هو العمل العلمي الكريم .

www.dar-almultaqa.com
E-Mail: info@dar-almultaqa.com

دار الملتقى
للطباعة والنشر والتوزيع